جامعة غرداية

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

واقع الاصلاح السياسي في الجزائر بعد دستور 2020 وانعكاساته على المشاركة في الانتخابات التشريعية لسنة 2021

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم السياسية

تخصص: تنظيمات سياسية وإدارية

إعداد الطالب:

محمد طالب احمد

إشراف الأستاذة:

د. إيمان الأخضري

قُيمت بتاريخ : 28 جوان 2022

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
طواهرية أحلام	أستاذ محاضر	جامعة غرداية	رئيسا
إيمان الأخضري	أستاذ محاضر	جامعة غرداية	مشرفا ومقررًا
سويقات عبد الرزاق	أستاذ محاضر	جامعة غرداية	ممتحنا

الموسم الجامعي: 1442 هـ / 2021-2022م

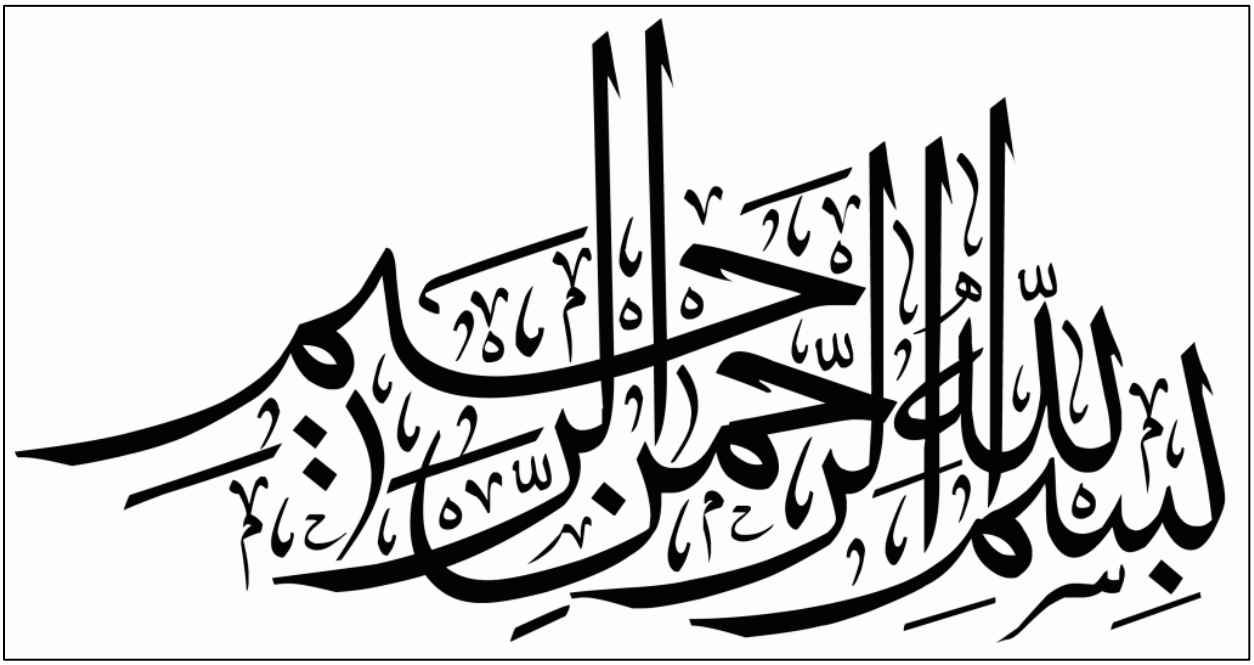
بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة غرداية

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

واقع الاصلاح السياسي في الجزائر بعد دستور 2020 وانعكاساته على المشاركة في الانتخابات التشريعية لسنة 2021

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم السياسية

تخصص: تنظيمات سياسية وإدارية

إعداد الطالب:

محمد طالب احمد

إشراف الأستاذة:

د. إيمان الأخضري

قُيمت بتاريخ : 28 جوان 2022

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
طواهرية أحلام	أستاذ محاضر	جامعة غرداية	رئيسا
إيمان الأخضري	أستاذ محاضر	جامعة غرداية	مشرفا ومقررًا
سويقات عبد الرزاق	أستاذ محاضر	جامعة غرداية	ممتحنا

الموسم الجامعي: 1442 هـ / 2021–2022م

إهداء

إلى أبي الذي ساندني في مشواري.

إلى من علمتني وعانت الصعاب لأصل إلى ما أنا فيه ومن كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي... أمي حفظها الله.

إلى جميع أفراد عائلتي كل باسمه أينما وجدوا.

إلى زملائي في الحياة أينما كانوا.

إلى زوجتي التي بفضلها وبدعمها المتواصل أنهيت هذا العمل وأولادي قرة عيني الكتكوتة "لجين" والبرعم "صهيب" حفظهم الله ورعاهم.

إلى أصدقائي رفقاء دربي والزملاء من داخل الجامعة وخارجها.

إلى اعز اصدقائي طالب احمد حسين.

إلى الأستاذة المشرفة التي نورت دروبنا بالعلم والمعرفة.

إلى كل من ساعدنا على انجاز هذا العمل.

محمد

شكر وعرفان

الحمد لله أولا وآخرا على فضله ومنّه الذي وفقنا لإتمام هذا العمل

وأتقدَّم بالشكر والعرفان للمشرفة "الدكتورة إيمان الأخضري" التي لم تبخل بإرشاداتها

وتوجيهاتها ونصائحها القيمة التي كان لها الأثر البالغ في إنجاز هذا العمل.

أرجو لها دوام الصحَّة والعافية.

إلى الاستاذ الكريم "سويقات عبد الرزاق" وكل طاقم العلوم السياسية من اساتذة واداريين

بجامعة غرداية.

وإلى كل من مد يد المساعدة لي من قريب أو بعيد.

ملخص الدراسة

إن دراسة الاصلاح السياسي والمشاركة السياسية تعني بالدرجة الأولى الإهتمام بالعناصر المكونة للنظام السياسي وتدعيم حالة الإستقرار السياسي فيه، وذلك من خلال بناء المؤسسات السياسية، توسيع المشاركة السياسية وتفعيل الإصلاحات السياسية، وتهدف دراسة دور الإصلاحات السياسية في تطوير المشاركة السياسية في الجزائر إلى إبراز دور الإصلاحات السياسية التي قامت الجزائر في تعزيز مسار التنمية السياسية، كما تهدف الدراسة إلى إبراز أهم مسارات كل من الاصلاحات السياسية والمشاركة السياسية واهم تحديات المشاركة السياسية وتوصلت الدراسة في الأخير إلى:

- أنه يجب على عمليات الإصلاح السياسي في الجزائر أن تكون بصورة مستمرة لمواكبة التطورات الحاصلة، وأن تكون نابعة من إرادة قوية للتغيير من طرف الفاعلين .
- تفعيل المشاركة السياسية في إتخاذ القرارات و تعزيز ثقافة الرأي والرأي الأخر وتفعيل دور المجتمع المدني.
- تجسيد مبدأ التداول على السلطة من أجل ترسيخ النظام الديمقراطي بكل مقوماته.

الكلمات المفتاحية : الاصلاح السياسي ، المشاركة السياسية، الإستقرار السياسي ، المؤسسات السياسية، النظام الديمقراطي.

Abstract :

The study of political reform and participation means primarily attention to the components of the political system and strengthening the state of political stability in it, through the building of political institutions, expanding political participation and activating political reforms. The study finally found

- Political reform processes in Algeria must be continuous to keep pace with developments and stem from a strong will for change on the part of the actors.
- Activating political participation in decision-making, promoting a culture of opinion and other opinion, and activating the role of civil society.
- Embodying the principle of power trading in order to consolidate the democratic system in all its components.

Keywords: political reform, political participation, political stability, political institutions, democratic system.

Résumé:

L'étude de la réforme et de la participation politiques signifie principalement l'attention aux composantes du système politique et le renforcement de l'état de stabilité politique dans celui-ci, par la construction d'institutions politiques, l'élargissement de la participation politique et l'activation des réformes politiques. L'étude a finalement révélé :

- Les processus de réforme politique en Algérie doivent être continus pour suivre le rythme des développements et découler d'une forte volonté de changement de la part des acteurs.
- Activer la participation politique à la prise de décision, promouvoir une culture de l'opinion et d'autres opinions, et activer le rôle de la société civile.
- Incarner le principe du commerce du pouvoir afin de consolider le système démocratique dans toutes ses composantes.

Mots-clés: réforme politique, participation politique, stabilité politique, institutions politiques, système démocratique.

مقدمة

مقدمة

إن مجمل عمليات الإصلاح السياسي، بوصفها آليات تغيير، تمارس في الدول الديمقراطية بصورة دائمة وبقناعة تامة لأنها تستهدف في المقام الأول إشراك اكبر قدر من المواطنين في العملية السياسية ومعالجة مكامن الضعف والخلل التي تعتري النظام السياسي ليكون أكثر كفاءة وفاعلية للقيام بواجباته ومهامه الأساسية. بينما الدول التي تحكمها أنظمة دكتاتورية تتسم بالجمود السياسي، نظرا لتغييب الإرادة الشعبية، وهو احد الموجبات الداخلية للثورات، ولا تعير أي اهتمام إلى عمليات الإصلاح السياسي إلا في الأوقات المتأخرة جدا، وتحت وطأة الضغوط الشعبية أو الخارجية المهددة للنظام. وبالتالي فإن النتيجة الطبيعية لحالة الجمود السياسي هو الشلل التام أو شبه التام في كل الأنساق الاجتماعية. حينما تتلاشى فاعلية النظام السياسي،الذي يترتب عليه غالبا خلق العديد من الأزمات الداخلية، وعدم القدرة على حلها، ربما يمكن وصف الدولة التي يديرها بالدول الفاشلة أو شبه الفاشلة.

تعد الإصلاحات الدستورية التي عرفتها الجزائر منذ قرارها لدستور التعددية السياسية والحزبية سنة 1989، والقوانين والتعديلات الدستورية ذات الصلة بذلك، نقلة نوعية هامة ضمن حلقات تطور الممارسة السياسية في الجزائر. فقد نصت تلك الإصلاحات على العديد من قيم الفكر الديمقراطي والانفتاح السياسي، كإتاحة الفرصة لجميع القوى والأفراد للتنافس ، والاحتكام إلى صناديق الانتخابات كوسيلة محايدة لتحديد الأوزان النسبية للمتنافسين في إطار ديمقراطي، ثم الاعتراف بحق الدفاع الفردي عبر جمعيات حقوق الإنسان لصيانة الحقوق الأساسية للإنسان، وكذا الدفاع عن الحريات الفردية، مع تشكيل مجلس دستوري للسهر على حماية الدستور واحترامه.

لقد أدت الإصلاحات التي أعقبت الإقرار للتحول نحو التعددية السياسية في الجزائر إلى تاثير واضح في القانون الفاعل في الحياة السياسية والاجتماعية منذ الاستقلال، والمتمثل في ضيق مجال الممارسة السياسية وما ترتب عنه من تهميش وإقصاء لفئات واسعة تمثل أطيافا متنوعة للمجتمع الجزائري. كما أفضت تلك الإصلاحات

إلى بروز مفاهيم جديدة للخطاب السياسي الرسمي والمعارض، على حد السواء، متعلق بالديمقراطية وحقوق الإنسان. ومع استعمال هذه المفاهيم ظهرت نوايا مأسسة الرفض الشعبي للنظام والاعتراف بالتناقضات الاجتماعية والثقافية في إطار مدني .

مهدت تلك الإصلاحات الطريق لبروز نخب سياسية واجتماعية جديدة طموحة وصغرية السن، ومتنوعة بتنوع مكونات المجتمع الجزائري. إن بروز تلك النخب كان يعني التأثير في طبيعة الثقافة السياسية، وذلك بدفعها لتكون ثقافة تعددية تقر مبدآ الحوار والتفتح على الغير وبالحق في الاختلاف من أهم ما مهدت له تلك الإصلاحات تمثل في فسحها المجال أمام تحقيق ما يعرف بتوازن القوة في بنى الدولة والمجتمع والحد من تسلط الدولة بالفرد وتوفر الضامنات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لاحترام حقوق وحريات المواطنين.

ورغم الغياب الشبه التام لقوى المعارضة إلا أن النظام السياسي الجزائري قد لجأ إلى فكرة الإصلاح السياسي نتيجة للضغوط الداخلية المتزايدة خاصة الأزمة التي سميت أزمة " الزيت والسكر".

أما على المستوى الإقليمي فقد ساهمت الأحداث الخارجية في التعجيل بعملية الإصلاحات السياسية التي بادر بها النظام السياسي في البلاد، استجابة لمتغيرات البيئة الإقليمية وما شهدته من أحداث في ظل ما يعرف (بالربيع العربي) في دول الجوار، والتي نجحت في إسقاط أنظمة حكم ديكتاتورية متجذرة كان حكم زوالها من وجهة نظر شعوبها يعد بمثابة ضرب من الخيال، الذي أصبح حقيقة تعيشها هذه الشعوب المتعطشة لإيجاد موقع لها ضمن العملية السياسية إلى جانب السلطة الحاكمة في البلاد، بينما على الصعيد الدولي ومن حيث الموقع الجغرافي والبعد الاستراتيجي الذي تحظى به الجزائر بين دول العالم، فقد ساهمت بذلك البيئة الدولية في تفعيل عملية الإصلاح السياسي في البلاد، أما على الصعيد السياسي نجد بأنه ومن منطلق انضمام الجزائر للتكتلات الدولية الجديدة كالشراكة الأورومغاربية والاتحاد من أجل المتوسط وكذا العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية في مجال

حقوق الإنسان، فإن الجزائر بذلك ملزمة باستحداث إصلاحات سياسية تستجيب وتفاعلها مع هذه القوى القائمة على تكريس مبادئ الديمقراطية، كالولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت تنظر للجزائر كحليف استراتيجي في المنطقة لا سيما منذ أحداث الحادي عشر سبتمبر العام 2001.

أما على الصعيد الإقتصادي فنجد بأن مسعى إنضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، وتعاملها مع المؤسسات المالية الدولية الكبرى يدفعها حتما لإستحداث إصلاحات سياسية تتماشى وشروط الشراكة المبرمة مع هذه القوى، وعلى العموم فقد أصبحت الجزائر في الآونة الأخيرة بما تمتاز به من أهمية إستراتيجية على كافة الأصعدة بمثابة حليف إستراتيجي في المنطقة بالنسبة للقوى الغربية الكبرى، وبذلك فلا بد من الحرص على التعامل معها بنوع من الجد الذي من شانه ان يضمن المصالح الحيوية والإستراتيجية لهذه الدول

اسباب اختيار الدراسة:

1- **اسباب ذاتية:**

- الرغبة في تناول المواضيع المتعلقة بالجزائر
- ارتباط موضوع الإصلاح السياسي والمشاركة السياسية بمجال تخصصي في العلوم السياسية
- الرغبة في معرفة ما يدور داخل النظام السياسي الجزائري ومن يمتلك السلطة والقدرة على التحكم في عملية الإصلاح السياسي

2- **اسباب موضوعية:**

- الأهمية البالغة التي تتلقاها هذه الدراسة لدى المتخصصين والباحثين في العلوم السياسية.
- التعرض لأهم وجهات النظر المختلفة للباحثين من أجل فهم زوايا الإلتقاء والإختلاف بينهم في الموضوع

- محاولة فتح الباب لدراسات مستقبلية أكبر عمقا وتخصصا لعملية الإصلاح السياسي التي تحدث في الجزائر نظرا للظروف الراهنة والمتغير ات كل لحظة ولحظة ،خاصة بالإعتماد على ماتم إنجازه من أدبيات في هذا المجال.

اهمية الموضوع :

إن أهمية الدراسة تكمن أساسا في ماهية هذه الإصلاحات السياسية التي ينتهجها النظام السياسي في الجزائر، وهل تكون هذه الرغبة ذاتية أم نتيجة لطبيعة البيئة المحيطة بالنظام السياسي داخليا وخارجيا والتي تساهم في الضغط عليه من أجل تحقيق المطالب الشعبية وما هي اهم الدوافع في ذلك .

اعتبار دراسة الاصلاحات السياسية والمشاركة السياسية من أهم الدراسات المطروحة على الساحة الفكرية فهي من المفاهيم الحديثة التي تهدف إلى تجسد النظام الديمقراطي.

الدراسات السابقة:

- **الدراسة الأولى** : مصطفى بلعور دراسة في مجلة الدراسات الإفريقية تحت عنوان الإصلاح الدستوري في الجزائر دراسة في التعديل الدستوري لسنة 2016.

- **الدراسة الثانية:** دراسة لعباش عائشة تحت عنوان : إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في المغرب العربي ، وهي دراسة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية بجامعة الجزائر .

- **الدراسة الثالثة:** كتاب لصاحبه طارق عاشور تحت عنوان : الإصلاح السياسي العربي بعد 2011، تحليل لحالة الجزائر ، حيث تطرق فيه إلى تحليل العوامل الداخلية والخارجية التي دفعت بالنظام السياسي الجزائري إلى تبني قرار الإصلاحات السياسية.

الاشكالية :

تراوحت مساعي الإصلاح السياسي في الجزائر بين الجمود والنشاط المناسباتي ، ومع كثافة مساعي الإصلاح تزامنا مع اندلاع الحراك الشعبي نطرح تساؤلات حول مساهمتها في تطوير المشاركة السياسية.

بناءا على ذلك يمكن طرح الإشكالية التالية:

مامدى تاثير الإصلاحات السياسية الأخيرة في الجزائر على المشاركة السياسية خلال تشريعيات 2021 ؟

التساؤلات الفرعية:

- ماهي الاسباب التي دعت الى الاصلاحات السياسية في الجزائر سنة 2019
- ماهي اهم الاصلاحات التي اتخذها النظام السياسي الجزائري بعد اندلاع الحراك الشعبي سنة 2019
- كيف اثرت الاصلاحات السياسية الاخيرة على المشاركة السياسية في الجزائر؟

الفرضيات :

1- الإصلاح السياسي هو نتاج لرغبة النظام السياسي بوجوب التغيير .

2- الحراك الشعبي تعبيرعم رفض للوضع القائم وحتمية للتغيير .

3- ارتفاع المشاركة السياسية مرتبط بالاصلاحات السياسية .

مناهج الدراسة :

استعان الباحث في إنجاز بحثه بالمناهج التالية :

اولا المنهج الوصفي التحليلي:

وقد تم الاعتماد عليه لدراسة ظاهرتي الاصلاح السياسي والمشاركة السياسية ي من اجل الكشف عن حقيقة هذين المصطلحين، والوصل إلى المعرفة الدقيقة بمختلف جوانبهما.

ثانيا المنهج المقارن:

فقد إعتمدنا على هذا المنهج كأداة رئيسية في تحليلنا لمحتوى القانون الخاص بتوسيع تمثيل المراة داخل المجاس المنتخبة والانتخابات والاحزاب السياسية القديم والجديد في ظل عملية الإصلاح السياسي التي تبنتها السلطة السياسية في الجزائر.

الاقترابات :

أما من حيث الإقترابات فقد إستدعى موضوع دراستنا هذه الإعتماد على:

اولا : الإقتراب النظمي (النسقي):حيث تعود مبررات إعتمادنا على الإقتراب النظمي نظرا لما له من أهمية كبيرة في تحليل موضوع الدراسة وذلك لتسهيل معرفة طبيعة البيئة الداخلية والخارجية للنظام السياسي الجزائري، ومدى تأثيرها وتأثرها بالمستجدات (المطالب المتعددة لقوى المجتمع المدني والرأي العام) في الجزائر من جهة وكذا معرفة مدى قدرة النظام السياسي الجزائري على التكيف مع كل هذه الظروف والمتغيرات الإقليمية والدولية، وذلك من خلال فهم كيفية تأثيرها عليه.

ثانيا: الإقتراب المؤسسي: حيث يهدف هذا الإقتراب إلى دراسة وتحليل العملية السياسية كنتائج لمهام وأدوار المؤسسات السياسية في الدولة، ذلك في ظل تحديد طبيعة العلاقة التفاعلية فيما بينها من حيث درجة التأثير والتأثر، الأمر الذي من شأنه أن يساعد الباحث أكثر على التفسير الدقيق لأسباب ومحتوى وكذا الأهداف الحقيقية من وراء تلك الممارسات السياسية المتعددة في الدولة[1].

وذلك ما يساعدنا بطريقة أفضل على فهم دور ووزن المؤسسات السياسية الفاعلة في عملية الإصلاح السياسي في الجزائر .

ثالثا: الإقتراب القانوني: حيث يستخدم هذا الإقتراب في الدراسات السياسية بشكل واسع وذلك من خلال تركيزه على تحديد طبيعة العلاقة بين مختلف قوى وفواعل العملية السياسية في الدولة، ومدى إلتزام هذه الأخيرة بالقواعد القانونية من جهة أو من حيث تركيزه على تحديد وضبط العملية السياسية في إحدى جوانبها كتنظيم العملية الإنتخابية مثلا[2]. والذي من خلاله يمكننا تحليل أهم القواعد والأحكام القانونية التي جاءت ضمن هاته القوانين التي عبرت عن عملية الإصلاح السياسي في الجزائر مؤخرا، وذلك من خلال تحليل طبيعة العملية السياسية ومدى خضوعها لهاته الأطر التنظيمية.

تفصيل خطة الدراسة

من أجل معالجة شاملة للموضوع تم تقسيم الدراسة إلى فصلين اساسيين :

فجاء الفصل الأول بعنوان الاطار المفاهيمي والنظري للدراسة وتضمن مبحثين ، عالج الأول ماهية الإصلاح السياسي من زاوية التعريف وعلاقته بالمفاهيم المتشابهة، وكذا التطرق الى مرتكزات واهداف الاصلاح

[1] محمد شلبي ، المنهجية في التحليل السياسي،المفاهيم ,المناهج ,الإقترابات ,والأدوات ، الجزائر : دار هومه،2002 ص 123.

[2] نفس المرجع السابق ، ص117-118.

السياسي ثم اهم مجالاته اما المبحث الثاني فكان حول المشاركة السياسية بدورها تم التطرق الى التعريف والمفاهيم المقاربة لها، الخصائص والمستويات ، اشكال وقنوات المشاركة السياسية

اما الفصل الثاني : تطرق الباحث فيه الى مسار الاصلاح السياسي والمشاركة السياسية في الجزائر بعد دستور 2020 بدوره قسم الى ثلاثة مباحث تناول المبحث الاول الحراك الشعبي لسنة 2019 – الأسباب والأحداث– ، اما المبحث الثاني فقد شمل الإصلاحات السياسية بعد الحراك الشعبي 2019. ، المبحث الثالث كان حول انعكاسات الإصلاحات السياسية بعد الحراك على المشاركة السياسية – تشريعيات 2021 أنموذجا .

الفصل الأول: المقاربة المفاهيمية

تمهيد

يعتبر موضوع الإصلاح السياسي من بين أهم المواضيع التي شهدتها الساحة الدولية منذ أواخر الثمانينيات من القرن الماضي ومطلع التسعينيات، كنتيجة حتمية أفرزتها متغيرات البيئة الدولية، التي إتسمت بوجود صراع إيديولوجي عرف "بالحرب الباردة"، التي إنتهت بانهيار وزوال المعسكر الشرقي الحليف الإستراتيجي لدول العالم الثالث وارتقاء المعسكر الليبرالي الغربي، والذي من أهم سماته الرئيسية: الحرية الفردية بشتى أشكالها، والتي تولد عنها مفهوم جديد إصطلح عليه بـ "العولمة" وما كان لها من آثار سلبية، إيجابية على فواعل البيئة الدولية، لا سيما دول العالم النامي.

فبعد ان ظل الإصلاح السياسي في العالم الثالث والوطن العربي، ينظر إليه من زاوية نظرية المؤامرة والتدخل الأجنبي بشتى طرقه وأساليبه (المؤسسات المالية الدولية، الشركات المتعددة الجنسيات، حماية الحقوق والحريات العامة للأفراد) .

فقد أصبح اليوم الإصلاح السياسي في هذه الدول نتيجة حتمية للضغوط الداخلية والخارجية للأنظمة السياسية الحاكمة التي أثبتت فشلها التام في الإستجابة لمطالب شعوبها والتكيف مع متغيرات البيئة الدولية، بمعنى آخر أصبح الإصلاح السياسي مطلبا داخليا وضرورة ملحة لها مبرراتها، في ظل ظهور موجة جديدة من التحرر الفكري والوعي (الشبابي) العربي الذي سئم من عالم الجماد الذي تشهده الساحة السياسية في هذه الأنظمة، من أجل الحفاظ على الحكم الإستبدادي الذي لم تعد هل يأ مبررات لوجوده أمام تصاعد قوى فكرية نهضوية جديدة[1].

[1] شعبان العيد ، الاصلاح السياسي في الجزائر (2008 ، 2013) ، مذكرة تخرج ماستر ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ، 2014/2013 ، ص 15.

لكي نستطيع تحديد مفهوم الإصلاح السياسي يتطلب منا الوقوف عند العديد من التعريفات والدوافع والمفاهيم التي صيغت في هذا السياق، سعيا منا لأجل ضبط معناها الحقيقي وذلك سواء ا من الناحية اللغوية ومن الناحية الاصطلاحية (الإيديولوجية).

المبحث الاول : ماهية الاصلاح السياسي

المطلب الاول: مفهوم الاصلاح السياسي

أ- **الاصلاح لغة :** من الفعل أصلح يصلح إصلاحا، أي ازالة الفساد بين القوم والتوفيق بينهم[1]. وهو نقيض الفساد، فالإصلاح هو التغيير إلى استقامة الحال على ما تدعو إليه الحكمة، ومن هذا التعريف يتبين أن كلمة الإصلاح تطلق على ما هو مادي، وعلى ما هو معنوي، فالمقصود بالإصلاح من الناحية اللغوية، التغيير، الإنتقال أو التغيير من حال إلى حال أحسن، أو التحول عن شيء والانصراف عنه إلى سواه

في معظم المعاجم اللغوية نجد جذر إصلاح مشتق من الفعل أصلح وصلح وصلّح وتدل على تغيير حالة الفساد أي إزالة الفساد عن الشيء، ويقال أيضا هذا شيء يصلح لك أي يوافقك ويحسن بك، ويقال صالح لكذا أي فيه أهلية للقيام به، "وبصفة عامة الصلاح ضد الفساد[2] .

ويشير الباحث عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ داود إلى أن الصلاح والفساد في اللغة متلازمان فالإصلاح هو ضد الإفساد وهذا التلازم يمكن تفسيره تاريخيا بكون الإصلاح ظهر مع ظهور أولى حالات الفساد في الأرض، حيث برزت إلى حيز المعرفة الإنسانية ظاهرة الإصلاح كمعاكس لفعل الإفساد حين حاول قابيل إصلاح ما أفسده بفعل قتله لأخيه [3].

---

[1] محمد السعدي (وآخرون)، القاموس الجديد للطلاب، معجم عربي مدرسي. تونس: الشركة التونسية للتوزيع، 1979 ،ص .64

[2] محمد طهاري:"مفهوم الإصلاح بين جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده"، الجزائر: دار الأمة، ط3 ، سنة 1999 ،ص11.

[3] عماد صلاح عبد الرازق الشيخ داو:"الفساد والإصلاح"، دمشق : منشورات إتحاد الكتاب العرب، سنة 2003،ص 33 .

وبعكس التوظيف اللغوي الذي يبدو مختزلا ومحدودا من حيث المعاني للفظة الإصلاح في التراث العربي، وردت لفظة الإصلاح في القرآن الكريم في سياقات مختلفة ومعاني ثرية ومتعددة، فجذر "صلح" الذي هو أصل كلمة الإصلاح ذكر في صفحات المصحف الشريف بصور مختلفة)الصالحات ، الصالحين، أصلح، إصلاح.....) في مئة وسبعين (170)موضعا .

نجد في سورة النساء ذكر لمعنى من معاني الإصلاح، في قوله عز وجل: " **لا خير في كثير من نجواهم الا من امر بصدقة او اصلاح بين الناس ومن يفعل ذلك ابتغاء مرضات الله فسوف نوته اجرا عظيما**"[1]، والمقصود هنا هو إصلاح ذات البين وهو وجه من وجوه الإصلاح الاجتماعي الذي يحرص عليه الدين الإسلامي.

وفي موضع آخر يقول الله عز وجل على لسان النبي شعيب عليه السلام : " **قال يا قوم ارأيتم ان كنت على بينة من ربي ورزقني منه رزقا حسنا وما اريد ان اخالفكم الى ما انهاكم عنه ان اريد الا الاصلاح ما استطعت وماتوفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب**" [2] ، والمعنى المقصود هنا يدل على إرادة الإصلاح كمبتغى لما أمر به الله تعالى، وفي ما نهى عنه.

في الآية التالية يرد معنى آخر للإصلاح بأبعاد متعددة، يقول عز وجل: " **والى مدين اخاهم شعيبا قال يا قوم اعبدوا الله مالكم من اله غيره قد جاءتكم بينة من ربكم فأوفوا الكيل والميزان ولا تبخسوا الناس اشياءهم ولا تفسدوا في الارض بعد اصلاحها ذلك خير لكم ان كنتم مؤمنين**"[3] ، توضح الآية الكريمة على لسان النبي شعيب عليه السلام للناس سبل الإصلاح، حيث كان شعيب عليه السلام يأمر قومه بتوحيد الله والالتزام بذلك، وهذا إصلاحا لما فسد من عقيدة الإيمان بالإشراك والكفر، ثم يربط الإصلاح التوحيدي بإصلاح المجتمع من فساد المعاملات بين الناس، وهنا نجد بوادر الإصلاح الاقتصادي في الحث على عدم بخس الناس أشياءهم وعدم

[1] القرآن الكريم، الآية 114 من سورة النساء.

[2] القرآن الكريم ، الآية 88 سورة هود.

[3] القرآن الكريم ، الآية 85 من سورة الأعراف.

التطفيف في الكيل والميزان وكذلك عدم الإفساد في الأرض بالجور والظلم والحياد عن نهج العدالة القويم في الأمور كلها، بعد أن أصلحها الله بقدرته. ففي الآية الكريمة إشارة إلى نواحي من الإصلاح الديني والاجتماعي والاقتصادي التي يحث الله تعالى الناس عليها لإصلاح أمرهم وتيسير حالهم.

كما جاء ايضا معنى الإصلاح في العديد من الاحاديث النبوية الشريفة، فعن أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه قال : سمعت رسول الله "صلى الله عليه وسلم" يقول: "**من رأى منكم منكرا فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان** " . رواه مسلم [1].

ففي معنى الحديث أن المنكر أي "الفساد هو ما أنكره الشرع وهو ما حرمه الله عز وجل او رسوله "صلى الله عليه وسلم"

ب- الاصلاح اصطلاحا : هو التغيير أو التعديل نحو الأفضل لوضع شاذ أو متدهور، وبالتالي يشير مفهوم الإصلاح إلى إجراء بعض التغييرات في المجال السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي في الدولة، وهذا عادة عندما تتزايد الاحباطات من الوضع القائم ويصبح الخروج منه مرا ضروريا لتحقيق الاستقرار

كما يشير الإصلاح إلى مجموعة من الممارسات التي تستهدف تحديث أداء الدولة في بعض المجالات التي تعرف الأزمة، مما يجعل النظام السياسي في مأزق المشروعية بمختلف أبعادها

نفهم من هذين التعريفين أن الإصلاح يتطلب وجود وضع متأزم أو ما يسمى بالبيئة أو الظروف الدافعة لعملية الإصلاح، التي تمثل خطرا أو تحديا للنظام القائم، وهو ما يستدعي اتخاذ إصلاحات وقرارات حاسمة لمجابهة التحديات سواء كانت نابعة من عوامل داخلية مثل تردي الأوضاع الاقتصادية أو فقدان الشرعية في نظام الحكم (عدم الاستقرار السياسي)، أو ذات مصدر خارجي يهدد امن وكيان الدولة.

[1] محي الدين أبي زكريا يحي بن شرف النبوي الدمشقي الشافعي، شرح الأربعين النووية في الأحاديث الصحيحة النبوية .بيروت: مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، ط2 ،2009 ، ص ص 234-241.

وللتقرب أكثر إلى معاني الإصلاح، نورد أهم التعاريف المقدمة من قبل بعض المفكرين، لنصل في الأخير الى وضع تعريف إجرائي للمفهوم.

يعرف **برهان غليون** الإصلاح : " الإصلاح لا يعني شيئا سوى العودة إلى تطبيق حكم القانون وا ٍ لغاء الامتيازات والافضليات وتعميم قاعدة الشفافية والكفاءة والمسؤولية واحترام الأفراد ودفعهم إلى تحمل المسؤولية من دون تهديد الأسس التي تقوم عليها " ، وعرفه أيضا: " الإصلاح يعني تغيير القيم وأنماط السلوك التقليدية، وتوسيع نطاق الولاء ليصل إلى الأمة، وعقلنة الحياة العامة، وعقلنة البنى في السلطة، وتعزيز التنظيمات المتخصصة، واعتماد مقاييس الكفاءة " .

وعرفه أيضا **عبد الإله بلقزيز**: " الإصلاح هو التغيير والتعديل نحو الأفضل لوضع شاذ أو شيء ولا سيما في ممارسات وسلوكيات مؤسسات فاسدة أو متسلطة أو مجتمعات متخلفة، أو إزالة ظلم أو تصحيح خطأ أو تصويب اعوجاج ".

فيما أشار آخرون إلى أن الإصلاح هو عملية تحتاج إلى إعادة نظر ومراجعة المبادئ السياسية الشائعة والقيم المعمول بها، نتيجة عدم توافقها مع ما يرغب المجتمع أو لعدم صلاحيتها، وا ٍ قرار مبادئ وقيم بديلة من اجل الانتقال من أنظمة غير ديمقراطية إلى أنظمة ديمقراطية على حد تعبير المفكر صموئيل هنتينغتون.

ما يلاحظ على هذه التعاريف أنها تركز على الفكرة الجوهرية في مفهوم الإصلاحو هو التغيير والتعديل نحو الأفضل لتحقيق طموحات المجتمع وأهدافه لتكريس الحكم الديمقراطي القائم على الأسس والمبادئ التالية:

- ✓ إحلال سلطة القانون.
- ✓ عقلنة الحياة العامة والتوزيع العادل للثروات.
- ✓ استبدال معيار الولاء بمقاييس الكفاءة.

- ✓ تعزيز دور التنظيمات المتخصصة وعقلانية البني في السلطة.[1]

وبالتالي يكون الإصلاح عادة كاستجابة منطقية لمواجهة مختلف الظروف الصعبة التي تشكل تحديا للنظام القائم وفي مختلف المجالات بطرق سلمية واستنادا إلى أسلوب التدرج ، باعتبار أن الإصلاح عموما عملية تدريجية وبطيئة على خلاف الثورة التي تمتاز بالطابع العنفي وعلى إنها عملية تغييريه جذرية.

وفي هذا الصدد عرفت موسوعة العلوم السياسية الإصلاح: "بأنه تعديل وتطوير غير جذري في شكل الحكم ، أو العلاقات الاجتماعية دون المساس بأسسها، والإصلاح خلاف الثورة ليس سوى تحسين في النظامالسياسي والاجتماعي القائم دون المساس بأسس هذا النظام " .

فالإصلاح إذن؛ هو عملية التغيير والتعديل نحو الأفضل وبشكل تدريجي سلمي لمعالجة مختلف النواقص والثغرات في المجتمع ومؤسساته، بمختلف أشكالها[2].

المطلب الثاني : تعريف الإصلاح السياسي وعلاقته بالمفاهيم المشابهة

1- تعريف الاصلاح السياسي:

بداية يمكن القول أن مصطلح الإصلاح السياسي طرح بشكل جلي في الأوساط الأكاديمية الغربية عقب نهاية الحرب الباردة، بالتزامن مع انهيار الإتحاد السوفياتي وثورات أوربا الشرقية، في سياق حركة الانتقال من نظم سياسية تسلطية إلى نظم سياسية تأخذ بالأشكال المؤسسية للديمقراطية اللبرالية[3].

إن الحديث والحراك المتواصل حول عملية الإصلاح السياسي أصبحت في الآونة الأخيرة حديث الشارع من حيث الأولويات والظروف المحيطة في المنطقة وهي ظاهرة صحية حدثت في منطقتنا العربية من خلال الإعتراف

---

[1] سهام زروال ، الاصلاحات السياسية في النظم السياسية العربية في ظل التحولات الدولية الراهنة دراسة حالة الجزائر ، اطروحة دكتوراه ، جامعة باتنة ، 2018/2017 ، ص ص 16 ، 17.

[2] سهام زروال ، نفس المرجع السابق ، ص ص 17 ، 18.

[3] مسلم بابا عربي ، محاولة في تاصيل مفهوم الاصلاح السياسي ، دفاتر السياسة والقانون ، العدد التاسع ، جوان 2013 ، ص 237.
شعبان العيد ، الاصلاح السياسي في الجزائر (2008 ، 2013) مرجع سابق ص 18.

الكامل بأن رياح التغيير قد وصلت إلينا من خلال التغييرات التي حصلت في البيئة الإقليمية والدولية، ما يتطلب من الدول العربية إعادة هيكلة المنظومة السياسية القائمة وإحداث التغييرات لتتوافق مع متطلبات المرحلة المقبلة ، ولتتكيف مع المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية ولهذا سنحاول التطرق إلى مفهوم الإصلاح السياسي [1].

يعرف معجم "مصطلحات عصر العولمة" الإصلاح السياسي على أنه " مفهوم يعني خلق الأداة الفعالة للقيام بالإصلاح، أي الأداة الحاكمة التي تعرف كيف تقود ، ومتى ، وكيف تفرض الإحترام وحدود هذا الإحترام".

وبمعنى آخر فالإصلاح السياسي هو " تطوير كفاءة وفاعلية النظام السياسي في بيئته المحيطة داخلياً واقليميا ودوليا .

ويعرف معجم المصطلحات السياسية والإستراتيجية "الإصلاحية " ومنه (الاصلاح السياسي) على انها "إتجاهات للإصلاح داخل المجتمع إما بالعودة للجذور واحياء الثقافات القديمة، او التمرد على المحافظة واتباع أساليب جديدة في مختلف المجالات للنمو والتقدم" [2].

يذهب الأستاذ علي الدين هلال إلى أن الإصلاح السياسي كمفهوم نظري في علم السياسة يمكن تعريفه بالمعنى التاريخي على أنه أي تدبير يكون من شأنه دعم الشرعية السياسية، تطوير الإطار المؤسسي ودعم الاستقرار السياسي في مجتمع ما.

ومن ثم يمكن وصف ما دعا إليه " خير الدين التونسي " في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بأنه إصلاح سياسي[3]. لكن يضيف أن الإصلاح السياسي الآن مطروح في سياق آخر، سياق ما بعد الحرب الباردة، حيث أصبح المفهوم يشير إلى نوع من الانتقال من نظم سياسية إلى نظم أخرى تقوم على مرتكزات أسياسية تتمثل

[1] إسماعيل عبد الفتاح ياغي، معجم مصطلحات عصر العولمة – مصطلحات سياسية واقتصادية ونفسية واعلامية 12 2013.11 , ص 51.

[2] إسماعيل عبد الفتاح ياغي، نفس المرجع السابق، ص 32.

[3] كمال المنوفي ويوسف الصواني ، الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي"، ليبيا : المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر. سنة 2006 ،ص48.

في: سيادة الدستور والقانون، المواطنة القائمة على المساواة، انتخابات دورية حرة ونزيهة، التعددية الحزبية والحرية السياسية، حماية الحريات العامة واستقلال القضاء.

فمفهوم الإصلاح السياسي بالمعنى المثار حاليا هو مجموعة من الإجراءات والخطوات تهدف لانتقال من نظم حكم تتسم بالتسلطية إلى نظم حكم تقوم على قاعدتي المشاركة والتمثيل [1].

يمكن تعريف الإصلاح السياسي أيضا بأنه "عملية تعديل وتطوير جذرية في شكل الحكم والعلاقات الاجتماعية داخل دولة ما في إطار النظام القائم وبالوسائل التي يتيحها واستنادا لمفهوم التدرج "[2].

بمعنى آخر هو تطوير كفاءة وفعالية النظام السياسي في بيئته المحيطة داخليا، إقليميا ودوليا فالإصلاح حركية تتبع من داخل النظام تتسم بالشمول والواقعية، وتسلك منحى الشفافية والتدرج وتركز على المضمون لا الأشكال[3].

يشير الأستاذ مصطفى كمال السيد إلى الإجماع غير المسبوق الحاصل بين القوى السياسية الدولية وحكومات الدول العربية وأيضا بين الأكاديميين حول استخدام المفهوم الإصلاح السياسي لوصف التغييرات الحاصلة أو المأمول حصولها في المنطقة العربية، وهو ما يؤكد نسبية المفهوم ومرونته.

فأي تحسين في الأوضاع السياسية التي يعرفها الوطن العربي من قبيل إتاحة حريات التعبير أو التنظيم للمواطنين يعتبر إصلاحا، فليس المطلوب من وجهة نظر هؤلاء القادة أن يكون هناك تطور ديمقراطي في الدول العربية، وإنما يكفي أن يكون فيها إصلاح سياسي[4].

---

[1] نفس المرجع، ص 50.

[2] مصطفى كمال السيد، الإصلاح السياسي في الوطن العربي" القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، سنة 2006 ،ص113.

[3] مسلم بابا عربي ، محاولة في تاصيل مفهوم الاصلاح السياسي ، دفاتر السياسة والقانون ، مرجع سابق ، ص 238.

[4] مصطفى كمال السيد، الإصلاح السياسي في الوطن العربي ، مرجع سابق ، ص 7 .

كما جاء أيضا مفهوم الإصلاح السياسي ضمن وثيقة الإسكندرية الإصلاحية أنه "يقصد به كافة الخطوات المباشرة، وغير المباشرة التي يقع عبء القيام بها على عاتق كل من الحكومات والمجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص وذلك للسير بالمجتمعات والدول قدما، وفي غير إبطاء، أو تردد، وبشكل ملموس، في طريق بناء نظم ديمقراطية التي تعني الديمقراطية الحقيقية وتحقيق أقصى قدر من الشفافية في الحياة العامة، بما يعني القضاء على الفساد، في إطار يؤكد الرشادة ودعم حقوق الانسان ع ن طريق التطور الديمقراطي [1].

ما يلاحظ على هذا التعريف أنه يركز على الفواعل الأساسية الموكل إليها المساهمة في عملية الإصلاح السياسي وهي الحكومات، المجتمع المدني، القطاع الخاص وهي نفسها الفواعل الرئيسية لتحقيق الحكم الراشد .

وبالتالي فنجاح عملية الإصلاح واستمراريتها مرهون بمدى اتساع قاعدة المشاركة في حيثيات العملية الاصلاحية، حتى لا تصبح حكرا على صناع القرار في علي هرم السلطة.

على النقيض من ذلك هناك اتجاه أكاديمي عربي يركز على ضرورة ضبط مفهوم الإصلاح السياسي وإعطائه مضمون واضح يبعده عن التوظيف السياسي الانتقائي أو التسطيح الخطابي الرامي للالتفاف حول المطالب الملحة لعملية الإصلاح، فهذه الأخيرة تعد عملية معقدة وصعبة فهي تنطوي على فهم ومعالجة نطاق واسع من التحديات، ولا يمكن تحقيق الإصلاح بمجرد تغيير القوانين واللوائح التنظيمية، حيث منافعه لن تتحقق بدون التزام قوي ومستدام من جانب القيادة أو بدون إعطاء الشعوب حريتها للموافقة عليها، "ويمكن القول بأن الركيزتان التوأم لإصلاح الحكم هما دولة كفوءة ومجتمع مدني مؤثر، وعليه فإن برنامج الإصلاح ينبغي أن يتضمن إصلاح

[1] سفيان فوكة، الإستبداد السياسي واصلاح الحكم في العالم العربي ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ،كلية الحقوق , فرع : الإدارة و المالية , جامعة الجزائر، (2006-2007)،ص 67.

جوهر نظام الحكم (نظام التمثيل، التشريع، سيادة القانون،المشاركة) وتفعيل صوت الشعب(تعزيز الحكم المحلي، تنمية المجتمع المدني، الإعلام المستقل) [1].

في ذات الإتجاه تشير الباحثة ثناء فؤاد عبد الله، إلى أن تعدد العوامل المؤدية للإصلاح السياسي سواء كان إدراك القيادة السياسية لأهمية مباشرة هذا المسار هو الدافع ، أو كان السبب المباشر هو تآكل النظام السلطوي، أو كان التوافق بين النخب السياسية المختلفة على إجراء خطوات إصلاحية هو المحرك للإصلاح، فإن ذلك لا يحول دون صياغة تعريف جامع للإصلاح.

"الإصلاح السياسي يعني مرور النظام السياسي بعمليات تغيير واسعة النطاق تتناول بنية النظام التسلطي، بحيث يبدو "التحول الديمقراطي" أحد أوجه الإصلاح الشامل[2] .

كما يعرفه محمد سعد أبو عامود "الإصلاح السياسي هو القيام بعملية تغيير الأبنية المؤسسية السياسية ووظائفها وأساليب عملها، وذلك من خلال الأدوات القانونية التي يوفرها النظام السياسي وذلك بهدف زيادة فعالية وقدرة النظام السياسي التعامل مع المتغيرات والإشكاليات الجديدة والمتجددة" [3].

في حين يعرفه عبد الإله بلقزيز: "الإصلاح السياسي هو الانتقال من نظام سياسي مغلق إلىنظام سياسي مفتوح، والانتقال من الشرعية التقليدية إلى الشرعية السياسية الحديثة ثم الانتقال من حياة سياسية قائمة على العنف إلى أخرى قائمة على المنافسة السياسية السلمية والديمقراطية، وهي أهداف مترابطة لا تقبل الفصل"[4].

إن مفهوم الإصلاح السياسي هو تعديل واقع الأنظمة السياسية والإنتقال من حالة إلى أخرى أي من بنى تقليدية إلى بنى محدثة لمواكبة العصر ومتغيراته من مضامين تدفع إب تجاه الحرية التي تستند إلى الإختيار والتي

[1] سهام زروال ، الاصلاحات السياسية في النظم السياسية العربية في ظل التحولات الدولية الراهنة دراسة حالة الجزائر ، مرجع سابق ، ص 18.

[2] مسلم بابا عربي ، محاولة في تاصيل مفهوم الاصلاح السياسي ، دفاتر السياسة والقانون ، مرجع سابق ، ص 239.

[3] ثناء فؤاد عبد الله،"الإصلاح السياسي...خبرات عربية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد 12 خريف 2006 ،ص 10 .

[4] مصطفى كمال السيد، الإصلاح السياسي في الوطن العربي ، مرجع سابق ، ص 535.

عبد الإله بلقزيز، في الإصلاح السياسي والديمقراطية، بيروت: الشركة العالمية للكتاب، 2007 ،ص 85.

هي صون الديمقراطية وجوهرها الحقيقي، وهي تتطلب مستوى معين من المؤسسية أي وجود معايير قانونية تحكم عمل المؤسسات بعيدا د والشخصانية والتحكم أو التسلط لأن وجود هذا المعيار مهم جدا استيعاب المطالب والقدرة على إدراك التوقعات التي يحدثها الإصلاح السياسي، وبدون ذلك سينهار النظام السياسي أو ما يعترض لحالات انعدام الاستقرار السياسي ، فالأهم مراعاة المتطلبات والإحتياجات المادية والمعنوية للمكونات الإجتماعية لأن عامل الإستقرار السياسي هو المؤشر بحالات الانتقال القانوني من حالة إلى أخرى مرتبطة جذرياً مع مفهوم الشرعية السياسية والتي تعني تطابق قيم النظام السياسي مع قيم الشعوب.

وفي هذا السياق يرى البعض بأن الجدل حول الإصلاح السياسي والإختلاف بشأنه هو أمر منطقي ومشروع للجميع سواء بالنسبة للأحزاب أو التيارات الفكرية والسياسية المختلفة، وأيضا بالضرورة بالنسبة للأفراد دون ترهيب أو تخويف وما شابهها من مسميات فلم يعد هناك ثمة ما يسمى بدكتاتورية المجموع، بل ولعل الفارق الأساسي لقياس معيار التقدم والتأخر لمجتمع ما أو لنظام ما إنما يكمن في تلك الجزئية المتعلقة بالحقوق الفردية[1].

من التعاريف السابقة الذكر نستنتج أن جوهر عملية الإصلاح السياسي هو التغيير والتعديل نحو الأحسن لمختلف البنى السياسية والمؤسسية داخل الدولة، بهدف بناء نظم ديمقراطية ليبرالية، واعتمادا على أسلوب التدرج وبالوسائل القانونية التي يوفرها النظام السياسي، وذلك باعتبار أن التغييرات التدريجية البطيئة هي الأفضل لأنها عموما تؤدي إلى النتائج المرجوة على خلاف الطابع العنيف للتغيير المتمثل في النهج الثوري وما يترتب عليه من نتائج سلبية تمس بأمن واستقرار النظام السياسي.

هذا بخصوص جوهر العملية الإصلاحية وهدفها، أما فيما يتعلق بمتطلبات الإصلاح السياسي فإنها كعملية تغيير للبنى المؤسساتية وللوظائف وللأهداف وكذا التفكير والممارسة، فهي وفقا لهذا المعنى يتفق اغلب المفكرين أن معظم تجارب الإصلاح السياسي تحتوي على مبادئ أساسية منها؛ الإصلاح الدستوري

[1] هالة مصطفى،التحديث والإصلاح رؤية للتطورالسياسي في مصر.القاهرة: دار مصرالمحروسة, 2011 ،ص51.

والتشريعي الواضح المعالم، توسيع نطاق الحريات والاستقرار، الاعتماد على الشفافية واحترام قواعد القانون، إقرار نظام التعددية السياسية، تحسين مكانة المجتمع المدني، بهدف بناء أنظمة تشاركية، وذلك اعتمادا على القواعد الديمقراطية [1].

وأهم تلك السمات الإصلاحية التي يجب توفرها في أي مشروع للإصلاح هي أن يمتلك النظام السياسي آليات التطور الذاتي المستمر، بما يمكنه من رفع مستوى الكفاءة واستيعاب القوى السياسية، وتحقيق الاستقرار المنشود، مع ملاحظة التوازن بين مطلب التغيير المستمر لملاحقة التغييرات الحاصلة وهدف الاستقرار.

ما السمة الثانية فهي ارتباط الإصلاح بشكل وثيق بنشر ثقافة سياسية ديمقراطية تحقق المعادلة الصعبة المتمثلة في دعم الثقة بين المواطن والنظام من جهة، وحق المواطن في نقد السلطة والمشاركة في تصحيح توجهاتها من جهة أخرى ، السمة الأخرى تتمثل في وجود مرحلة وسطى بين النظامين، حيث يعني ولوج مرحلة التحول المرور بعملية تفكيك متدرج للنظام السلطوي وصولا إلى ترسيخ دعائم الحكم الديمقراطي وذلك عبر آليات ديمقراطية على أن الوصول إلى صورة الحكم الديمقراطي أو مرحلة تدعيم الديمقراطية تتطلب وقت أطول نسبيا، لأنها تشمل إجراء تغييرات عميقة في بنية النظام السياسي (تعديلات دستورية، مأسسة النظام، انتخابات نزيهة، تثبيت قيم الديمقراطية)[2].

في الأخير نصل إلى تحديد التعريف الإجرائي للإصلاح السياسي؛ فهو مسار متعدد المجالات والمداخل، يشمل مجمل العمليات التي تتم وفقا لأسلوب تدرجي بهدف تصحيح اعوجاج الحكم أو تعديل في هيكلية النظام السياسي بما تحمله من اختلالات، سواء على المستوى المؤسساتي أو على المستوى الوظيفي،

[1] سهام زروال ، الاصلاحات السياسية في النظم السياسية العربية في ظل التحولات الدولية الراهنة دراسة حالة الجزائر ، مرجع سابق ، ص 19.
[2] ثناء فؤاد عبد الله،"الإصلاح السياسي...خبرات عربية"، ص 18.

بهدف الاستجابة لمختلف التحديات والمعوقات التي قد يواجه النظام السياسي داخلية كانت أو خارجية، من أجل الانتقال السلمي والسلس من وضع غير ديمقراطي إلى وضع ديمقراطي[1].

2- الإصلاح السياسي وعلاقته بالمفاهيم المشابهة

يأخذ مصطلح الإصلاح السياسي أبعادا متعددة مع باقي المستويات التنظيمية في النظام السياسي كونه يؤثر بشكل مباشر في البيئة الكلية للنظام السياسي القائم، وعلى مختلف النواحي الإقتصادية والإجتماعية وحتى السياسية في حد ذاتها، ذلك كون أن الإصلاح السياسي بمفهومه الشامل يدل ضمنيا على التغيير والانتقال الجذري او الجزئي لبنية وطبيعة النظام السياسي من صورة لأخرى.

وبذلك نجد بأن مفهوم الإصلاح السياسي ذو علاقة متداخلة ومتشابكة مع باقي المصطلحات الأخرى التي تعبر عن جوهر العملية السياسية في الدولة سواء ا من قريب أو من بعيد، وفي ظل ذلك نجد هناك بعض المفاهيم والمصطلحات المتداولة في الحياة العامة للنظام السياسي وبالرغم من إختلافها الجوهري إلا أنه في بعض الأحيان يصعب التمييز والتفريق بينها، ولعل من أهمها نجد: الحكم الراشد، الفساد السياسي والإداري،الإصلاح الإداري،التنمية السياسية...إلخ[2].

2-1- علاقة الاصلاح السياسي بالتنمية السياسية:

تعرف التنمية السياسية على أنها "نماذج العلاقات بين الناس من خلال المؤسسات الحكومية السياسية (والإقتصادية والإجتماعية" [3].

[1] سهام زروال ، الاصلاحات السياسية في النظم السياسية العربية في ظل التحولات الدولية الراهنة دراسة حالة الجزائر ، مرجع سابق ، ص 19.

[2] صالح بلحاج، أبحاث و آراء حول مسالة التحول الديمقراطي في الجز ائر . الجزائر: مؤسسة الطباعة الشعبية للجيش ، .7 ص، 2012.

[3] شعبان العيد ، الاصلاح السياسي في الجزائر (2008 ، 2013) مرجع سابق ص 34.

كما يعرف "المعجم السياسي" التنمية السياسية على أنها "تحسين فعالية النظام السياسي، وأيضا التغيير باتجاه حكم أصلح، وكذلك قدرة المجتمع على إستيعاب المطالب والتنظيمات السياسية" [1].

وبذلك نلاحظ من خلال التعريفات السابقة بان التنمية السياسية هي تلك العملية الشاملة التي تهدف إلى إضفاء طابع الفعالية وحسن التكيف والإستجابة من قبل النظام السياسي لمطالب بيئته الكلية بشكل يسمح له بتحقيق الصالح العام من ناحية والحفاظ على بقائه من ناحية أخرى في ظل وجود نوع من الرضا والقبول الشعبي لأدائه المتميز.

ومن ثم فإنه لتحقيق التنمية السياسية لا بد من توافر جملة من الشروط أهمها:

1. أهمية تمتع النظام السياسي بشرعية تستند إلى القبول الشعبي وفعالية الآداء .
2. وجود منظومة قيمية تعكس ثقافة سياسية تسهم في تحجيم الصراعات والإبتعاد عن الاختلاف والتشتت حول المصلحة العامة.
3. ضرورة مواءمة الهياكل الإجتماعية والسياسية للتغيرات الإقتصادية، بما يجنب النظام التعرض لمزيد من الضغوط وعدم الإستقرار الذي قد يعيق التحول الديمقراطي .

هناك علاقة مباشرة بين مفهومي الإصلاح السياسي والتنمية السياسية حيث أن الأخيرة تعني الإنتقال من نظام إلى آخر أكثر قدرة على التعامل مع المشكلات والإستجابة للمطالب النابعة من بيئته الداخلية والخارجية ، ومن الممكن إطلاق التنمية السياسية على السلوك أو الفعل أو العملية التي تهدف الى إقامة حكم مستقر تتوافر له الشرعية والقيادة الفاعلة ، ويكافئ البعض بين التنمية السياسية وبين نمو المؤسسات والممارسات الديمقراطية وبالتالي عند المقاربة بين مفهومي الإصلاح السياسي والتنمية السياسية فإن الهدف بينهما هو تعديل وتطوير جذرية لبنى النظام السياسي وشكل الحكم وطبيعة العلاقات الإجتماعية القائمة في النظام ضمن إطار البيئة المحيطة ،

[1] وضاح عبد المنان زيتون، المعجم السياسي . المرجع السابق، ص105.

ويلتقيان في الجوهر والمضمون من حيث تطوير النظم السياسية وزيادة كفاءتها وفاعليتها وقدرتها في مواجهة المتغيرات [1].

2-2- علاقة الاصلاح السياسي بالتحول الديمقراطي :

هناك شبه أجماع على تعريف التحول الديمقراطي بكونه عملية الانتقال من نظم تسلطية نحو نظم ديمقراطية وفق التصور أو النمط الغربي، بحيث يطلق مفهوم التحول على جملة العمليات التي يمر بها النظام السياسي عبر مراحل مختلفة للانتقال من الحالة التسلطية إلى الحالة الديمقراطية[2].

يقوم مفهوم التحول الديمقراطي على جملة من الافتراضات :

- ✓ ان الانتقال من نظام تسلطي إلى آخر ديمقراطي يمر عبر مراحل محددة، تبدأ بانهيار النظام القائم وتنتهي مرحلة تعزيز وترسيخ الممارسة الديمقراطية.
- ✓ أن هناك أنماط مختلفة للتحول، فهناك التحول السلمي، وهناك العنيف، وهناك التحول التدريجي الإصلاحي، مقابل التحول الثوري الجذري.
- ✓ التحول الديمقراطي له نهايات محددة تتمثل في إقامة وترسيخ النظام الديمقراطي الغربي وفق أشكال وأنماط معينة.

وإذا نظرنا إلى الإصلاح السياسي على أنه يوازي فكرة التقدم وينطوي بصفة جوهرية على فكرة التغيير المستمر نحو الأفضل، سواء في شكل إستراتيجية تراكمية تدرجية أو بوصفه عملية تطوير مجتمعي مستمر لتحسين أداء الأنظمة والمؤسسات والأفراد [3] ، فيمكننا أن نبين مسافة الاختلاف بين المفهومين على اعتبار التحول

[1] شعبان العيد ، الاصلاح السياسي في الجزائر (2008 ، 2013) مرجع سابق ص 41.

[2] نبيل كريبش،"دوافع ومعوقات التحول الديمقراطي في العراق وأبعاده الداخلية والخارجية"، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، سنة 2008 ،ص 33.

[3] نفس المرجع ونفس الصفحة .

الديمقراطي مسار محدد المراحل والخطوات والنهايات، على عكس الإصلاح السياسي الذي يعبر عن آلية دائمة لتطوير وتحسين أداء النظام السياسي بشكل مستمر.

يتسم مفهوم التحول الديمقراطي ببعده القيمي، حيث أن التحول يتم وفق مقاربة محددة ويبتغي الوصول إلى نظام ديمقراطي وفق نموذج معين، بشكل يجعل من نجاح مسار التحول مقترن باستنساخ مقومات ومرتكزات الديمقراطية الغربية من مؤسسات وممارسات وقيم وثقافة سياسية.

الإصلاح السياسي مفهوم لا يخلو أيضا من البعد القيمي، غير أنه ينضوي على مضامين أكثر تعددية، بحيث لا يستبعد مسار الإصلاح المقومات الذاتية والمكونات الثقافية المحلية، كما لا يحدد بشكل نمطي نهايات العملية الإصلاحية.

تشير كل الأدبيات التي تناولت مفهوم التحول الديمقراطي إلى مداخل متعددة لمسار التحول الديمقراطي من بينها ما يعرف بالمدخل الإصلاحي، حيث يبدأ مسار التحول من إصلاحات سياسية جريئة تباشرها السلطة الحاكمة تحت طائلة ضغوط قوى المعارضة أو القوى الخارجية لكن سرعان ما تقود تلك الإصلاحات إلى وصول قوى ديمقراطية إلى سدة الحكم، لتباشر مرحلة أخرى من مراحل التحول .

وهذا ما يبرز مساحة التداخل بين المفهومين، حيث قد يكون الإصلاح السياسي مقدمة لعملية التحول الديمقراطي، أو مدخلا من داخله دون أن يحيل ذلك إلى التلازم بينهما، فمن الناحية النظرية قد يحدث إصلاح دون تحول ديمقراطي، لكن غالبا ما ينطوي التحول في مرحلة من مراحله على مبادرات ومساعي إصلاحية.

يظهر مفهوم الإصلاح السياسي أكثر تعددية من مفهوم التحول الديمقراطي الذي يشير إلى تحولات نمطية وفق أجندة محددة سلفا، كما قد يكون الإصلاح السياسي مفهوم نسبي إلى حد ما فأي تحسبن في الأوضاع السياسية التي يعيشها النظام، من قبيل إتاحة حريات التعبير أو التنظيم للمواطنين يعتبر إصلاحا[1].

3- علاقة الاصلاح السياسي بالإصلاح الاداري :

يقصد بالإصلاح الإداري على أنه "كل العمليات الهادفة لإعداد أجهزة الإدارة في الدولة بما في ذلك الأفراد، والمعدات، والوسائل، إعدادا علميا يجعل الدور الإستراتيجي للجهاز الإداري أمرا ليس ممكنا فحسب ولكن أ إمرا قتصاديا كذلك"... [2].

كما يقصد بالإصلاح الإداري أيضا على أنه "تزويد المشروعات العامة والخاصة بأداة إدارية سليمة قادرة على تقديم الخدمات العامة والخاصة في أسرع وقت وعلى أحسن وجه وبأقل تكاليف[3]".

يتضح مما سبق أن عملية الإصلاح الإداري هي عملية آلية تقنية بالدرجة الأولى تعنى بإعطاء نمط أو نموذج إداري تسييري جديد من شأنه تحقيق الفعالية في الأداء والقدرة على الإستجابة لمطالب البيئة والتكيف ومتغيراتها بشكل ملائم، هذا من جهة، أما من جهة أخرى نجد بأن الإصلاح الإداري هو جزء من الإصلاح السياسي الذي هو أشمل.

هناك علاقة وطيدة بين الإصلاح السياسي والإصلاح الإداري، ذلك أن الإصلاح السياسي هو الذي يؤثر في :

---

[1] مسلم بابا عربي ، محاولة في تاصيل مفهوم الاصلاح السياسي ، دفاتر السياسة والقانون ، مرجع سابق ، ص ص 245 ،246.

[2] محمد شاربي، "الإدارة العامة والسلطة السياسية في الجزائر الفترة ما بين (1989-2006 ،")(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية) ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع : التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، جوان 2007 ، ص106.

[3] فاطمة الزهراء قيدوم، " الموظف العمومي ومبدأ حياد الإدارة في الجزائر" (، مذكرة ماجستير في العلوم القانونية والإدارية) ،كلية الحقوق، فرع: الإدارة والمالية، جامعة الجزائر، 2003-2004 ،ص87.

الإدارة العامة وجهازها البيروقراطي، بحيث يعتبر الإصلاح السياسي بمثابة العملية المنظمة والموجهة بل والمحركة لمهام وأدوار الجهاز البيروقراطي في الدولة، كما أن الإصلاح الإداري بذلك هو جزء من بيئة وبنية النظام السياسي القائم على أساس هذا الأخير.

نجد أن الإصلاح السياسي أشمل من الإصلاح الإداري لأن السلطة السياسية أعلى من السلطة الإدارية، ويأتي بعدة طرق، إما بطريقة مرحلية سليمة أو بطريقة ثورية عنيفة راديكالية، حيث أن التغيير الثوري يكون شاملا من التغيير السلمي والعلاقة بين الإصلاحين هي علاقة تأثيروتأثر،ومثال ذلك هو مطالبة منطقة القبائل بالإستقلال، الذي هو في الأصل جانب سياسي ولكن هذا الأخير أ ثر في الجانب الإداري وذلك بمطالبة منطقة القبائل بإعادة تنظيم التقسيم الإداري إلى خمس ولايات كما كانت في السابق وبالتالي تكون منطقة القبائل ولاية مستقلة.

فهذا المثال يدل على أن الإصلاح الإداري يؤثر على الإصلاح السياسي، كما أن الإصلاح السياسي يؤثر في الإصلاح الإداري بشكل مترابط[1].

4- علاقة الاصلاح السياسي بالحكم الراشد :

يعتبر مفهوم الحكم الراشد على أنه من أهم الدوافع والعوامل المؤدية لضرورة الإصلاح السياسي في العديد من دول العالم النامي والعالم العربي خاصة، ولعل من أهم تعريفات الحكم الراشد على الرغم من إختلافها وعدم وجود إتفاق موحد حول هذا المفهوم فإننا نجد تعريف "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" الذي يعتبر الأكثر شمولا، والأكثر دقة في تحديد متغيرات هذا المفهوم، بحيث يعرف هذا الأخير الحكم الراشد على أنه "ممارسة السلطة السياسية والإقتصادية والإدارية ولإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، من خلال آليات وعمليات

[1] شعبان العيد ، الاصلاح السياسي في الجزائر (2008 ، 2013) مرجع سابق ص ص 39 . 40.

ومؤسسات تتيح للأفراد والجماعات تحقيق مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بإلتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافتهم."[1]

إن العلاقة بين الإصلاح السياسي والحكم الراشد تتمثل في الهدف الرئيس وهو تحقيق الشراكة والتقدم من خلال بذل مختلف الجهود من أجل تحقيق إستقرار سياسي ورشادة سياسية في ظل تعددية ومنافسة حقيقية تؤدي إلى تداول سلمي على السلطة تحت شعار إحترام حقوق الإنسان في ظل دولة الحق والقانون.

إن غاية الإصلاح السياسي بطبيعة الحال هي الديمقراطية والحكم الرشيد; فالهدف الكبير من وراء الإصلاح السياسي هو أن تكون هناك ديمقراطية ،وأن يكون هناك حكم رشيد ، والحكم الرشيد هو أن تكون هناك دولة كفؤ وفعالة ونزيهة، ودولة فعالة في التعامل مع قضايا المجتمع وفي حل المشكلات وأن تكون هناك شفافية، ومحاسبة، ومشاركة من كافة الأطراف ذات العلاقة تشارك في صنع القرار، وأن تكون هناك لا مركزية، بمعنى أن لا تتركز السلطة بيد شخص، ولكن تكون هناك سلطات حقيقية للمؤسسات المحلية[2] .

المطلب الثالث: مرتكزات واهداف الاصلاح السياسي

1- مرتكزات الإصلاح السياسي

اولا : الحرية فهي لب عملية الإصلاح السياسي والنظم الديمقراطية وهي القيمة العظمى والأساسية بما يحقق السيادة الفعلية للشعب الذي يحكم نفسه بنفسه من خلال التعددية السياسية التي تؤدي إلى تداول السلطات، وتقوم على احترام كافة الحقوق في الفكر والتنظيم والتعبير عن الرأي للجميع، مع وجود مؤسسات سياسية فعالة على

[1] عبد القادر حسين ، الحكم الراشد في الجزائر واشكالية التنمية المحلية ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية) ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات أورو متوسطية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2011-2012 ، ص26.

[2] شعبان العيد ، الاصلاح السياسي في الجزائر (2008 ، 2013) مرجع سابق ، ص ص 36 ، 47.

رأسها المؤسسات التشريعية المنتخبة والقضاء المستقل، والحكومة الخاضعة للمساءلة الدستورية والشعبية والأحزاب السياسية بمختلف تنوعاتها الفكرية والأيديولوجية[1].

ثانيا: كفالة حريات التعبير بكافة صورها وأشكالها وفي مقدمتها حرية الصحافة ووسائل الإعلام السمعية والبصرية والإلكترونية. والاعتماد على الانتخابات الحرة، مركزياً ولا مركزياً، وبشكل دوري لضمان تداول السلطة وحكم الشعب، وتحقيق أقصى قدر ممكن من اللامركزية التي تتيح للمجتمعات المحلية التعبير عن نفسها واطلاق طاقاتها الإبداعية في إطار خصوصياتها الثقافية التي تسهم عن طريقها في تحقيق التقدم الإنساني في جميع مجالاته. ويقترن ذلك بتحقيق أقصى قدر من الشفافية في الحياة العامة، بما يعني القضاء على الفساد في إطار يؤكد الحكم الرشيد ودعم حقوق الإنسان وفق المواثيق الدولية، وفي مقدمتها حقوق المرأة والطفل والأقليات، وحقوق الضمانات الأساسية للمتهمين في المحاكمات الجنائية، وضمان المعاملة الإنسانية في تعامل سلطات الدولة مع مواطنيها. ويرتبط ذلك بكل ما تعارفت عليه المجتمعات التي سبقتنا على طريق التطور الديمقراطي.

ثالثا: الدستور هو أساس قوانين الدولة، فلا يجوز أن تتناقض مواده مع نموذج النظام السياسي الذي ينشده المجتمع، ويجب أن تتوافق مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان. ويعني ذلك أن تعكس نصوص الدستور المتغيرات والتطورات التي وقعت بالفعل، الأمر الذي يفرض ضرورة تصحيح الأوضاع الدستورية بتعديل المواد التي تتعارض مع المتطلبات الديمقراطية الحقيقية وازالة الفجوة بين نصوص الدساتير وأهداف المجتمع في التطور الديمقراطي.

رابعا: الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية فصلاً واضحاً صريحا.

خامسا: تجديد أشكال الحكم بما يضمن تداول السلطة بالطرق السلمية دوريا، فالدولة الحديثة دولة مؤسسات ونصوص.

[1] شعبان العيد ، الاصلاح السياسي في الجزائر (2008 ، 2013) مرجع سابق ص ص 25، 26.

سادسا: إقامة انتخابات دورية حرة تصون الممارسة الديمقراطية، وتضمن عدم إحتكار السلطة وتضع سقفا زمنيا لتولي الحكم.

سابعا: إلغاء مبدأ الحبس ِ أو الإعتقال بسبب الرأي، واطلاق سراح سجناء الرأي الذين لم يقدموا إلى المحاكمة أولم تصدر ضدهم أحكام قضائية.

2- أهداف الإصلاح السياسي:

ونستطيع حصرها في ثلاثة أهداف ضرورية وهي كما يلي:

2-1- المشاركة السياسية:

نظام الحكم في غالب الدول العربية نظام قديم بأكثر من معنى: بمعنى أنه قائم على فئة سياسية ضيقة تتداو له من دون سائر الفئات والقوى الإجتماعية الأخرى، وبمعنى أنه قديم غير متجدد مع التطور الاجتماعي لمطالب الشعوب يبدو منفصلا عنه منعزلا بسبب أزمة التمثيل الاجتماعي والسياسي التي يعاني منها، ثم بمعنى أنه قديم على معرفته لمفهوم السياسة تقليدي لم يحد عنه، ومقتضاه أنها شأن خاص بالنخبة الحاكمة ! ولم يقد هذا الانغلاق في نظام الحكم سوى إلى إنفصال السياسة عن المجمتع، وتحول النخب الحاكمة إلى " اوليغارشيات[1] معزولة والنتيجة أن الحياة السياسية إنتهت إلى أفق مسدود.

نستطيع القول إن هذا النمط من الإنغلاق في نظام الحكم سمة من سمات الدولة التسلطية، وهو يعبر عن حالة غير طبيعية في سيرة الدولة الحديثة، ولنسا نغالي إذ نقول أ إن ستمراره بهذه الطريقة يهدد الكيانات السياسية العربية بأزمات قد تطيح بها ومنها الجزائر.

إن البلدان العربية مدعوة إلى صحوة ونظام سياسي حديث يستجيب لشروط العصر والتحول ويتناسب والدينامكية الاجتماعية المتدفقة والوعي وهو ضرورة حيوية لتفادي صدام الأهلي او الصدام مع خارج متربص ،

[1] عبد الإله بلقزيز، في الإصلاح السياسي والديمقراطية، مرجع سابق ص 75 .

ولن يتحقق ذلك الا بالمشاركة السياسية العامة وفتح الباب امام مسار طويل المدى من الاجراءات يبدا دنيا ابتدائية في صورة مشاركة في إبداء الرأي ينتهي بإقرار مبدا التداول الديمقراطي على السلطة ، وليس خوف النخب الحاكمة على سلطتها ، لان ثمن الرفض سيكون اسوا بكثير .

على الذين يرفضون المشاركة السياسية أن يتذكروا أن العالم قد تغير وان مجتمعاتهم وشعوبهم تغيرت وزاد معدل وعيها السياسي ، وان ثمة من ينتظر خارج كياناتها ان تمانع نخبنا الحاكمة في الإ قدام على مثل هذه المشاركة حتى يتذرع بذلك للتدخل المباشر في الداخل العربي تحت عنوان الإصلاح والأهم من ذلك كله، على الذين يرفضون الإنتباه إلى الحقيقة التي ربما غابت عن أذهانهم اليوم لكنها قائمة لا ريب فيها: هي أن حكم الناس بالإكراه وبغير رضا منهم قد يطول لكنه قطعا لا يدوم وهو حكما فعلا زائل والخوف من أن لا تكون نهايته مما لا يقع عليه تراض حضاري بين الجميع بل في صورة نهاية دراماتيكية مؤلمة[1].

2-2- اعادة تنظيم المجال السياسي للنظم:

لا نستطيع أن نقر بوجود مجال سياسي، بالمعنى الحديث، تمارس فيه السياسة وتنعكس فيه تناقضات البنية الاجتماعية على نحو يمنع التعبير عنها تعبعيرا بربريا ووحشي [2].

فنحن اما امام مجال منعدم أو مجال تقليدي أو مجال حديث صوريا وبسبب غياب هذا المجال او تقليديته أو صوريته، فإن تناقضات المجتمع وهي طبيعية وموضوعية لا تعبر عن نفسها تعبيرا سياسيا بالمعنى الدقيق والحديث للكلمة أي لا تجد لنفسها قنوات تصريف ضرورية تحفظ للمجتمع والكيان حقوقه وتوازنه في نفس الآن، لذلك عادة ما تميل تلك التناقضات الإجتماعية الى الإفصاح عن نفسها في أشكال تضع المجتمع الوطني برمته أمام إنقسام داخلي حاد يطيح بكل الروابط بين فئاته وقواه المختلفة ويضع وحدته أو ميراثه على المحك.

[1] شعبان العيد ، الاصلاح السياسي في الجزائر (2008 ، 2013) مرجع سابق ص ص 31 ، 32.

[2] عبد الإله بلقزيز، في الإصلاح السياسي والديمقراطية، مرجع سابق ص ص 76 ، 77.

إن المشكلة في غياب هذا المجال السياسي الحديث، تكمن في أن السياسة تحيد عن قواعده واخلاقياتها، فتميل الى التعبير عن نفسها في صورة عنف أعمى إذ، لا يمكننا أن ندرك الأسباب العميقة لتنامي ظواهر العنف السياسي والتطرف في الوطن العربي وخاصة الجزائر إلا بالعودة إلى هذا الخلل الخطير في نظام السياسة وقواعدها فحين لا يكون في وسع المجتمع أن يمارس حقه الطبيعي في التعبير السياسي بالوسائل السلمية والحضارية وحين يكون القمع هو جواب السلطة عن مطالبه وحقوقه، فان ذلك يدفعه دفعا الى محاولة تحقيق ذلك ولو بالقوة المفرطة، إن الحقيقة التي لا تقبل تجاهلا في هذا المضمار هي أن عنف الجماعات الأهلية (اليسارية سابقا والإسلامية حاليا) يتـغذى من عنف السلطة ويجد شرعيته فيها .

لامناص، إذن من إعادة تنظيم حقل السياسة على مقتضى قواعده الحديثة بما ينهي ظاهرة العنف السياسي ويسمح للسياسة بأن تأخذ معناها الحقيقي بوصفها فعالية إجتماعية سلمية ومنافسة شريفة ونظيفة لكسب الرأي العام وللوصول إلى السلطة : حيازة كاملة أو تقاسما أو مشاركة... [1]

2-3- تجديد مصادر الشرعية:

مازالت مصادر الشرعية للسلطة، في معظم الدول العربية مصادر تقليدية تستند إلى العصبية القبلية والعشائرية أو العائلية أو الطائفية أو المذهبية، ولقد كان في وسع نظام الإعتصاب هذا، ووظيفته في تشكيل الدول والإمارات والسلالات، أن يستمر طوال العهد العربي –الإسلامي الوسيط دون كبير مشاكل، لأن نمط الدولة حينها لم يكن ليخرج عن هذا النظام في العالم الإسلامي وخارجه بل كان في وسعه أن يستمر حتى في العصر الحديث والحقبة المعاصرة متكيفا مع الحداثة الرأسمالية، أما اليوم فلم يعد يسعه أن يستمر دون أساس الشرعية نفسها وبما لا يجعلها مقتصرة فقط على الشرعية العصبوية او الدينية [2].

[1] شعبان العيد ، الاصلاح السياسي في الجزائر (2008 ، 2013) مرجع سابق ص ص 32 ، 33.

[2] عبد الإله بلقزيز، في الإصلاح السياسي والديمقراطية، مرجع سابق ص ص 79 ، 80.

إن النظام الحاكم في الجزائر والذي يحكم بإسم " الشرعية الثورية "عليه أن يتعلم الدرس مما يحدث في العديد من الدول العربية والتي إستغلت هذا الشعار للكتم على أنفاس الشعوب ، وما حدث للزعيم الراحل "صدام حسين " رحمة االله عليه خير دليل على ذلك، وما حدث سابقا للنظم السياسية التقليدية في الوطن العربي والتي حكمت بإسم "الشرعية الثورية" قد ثارت عليها الشعوب في ثورات مضادة وقامت بإزالتها كل هذه الأمثلة خير دليل للنخب الحاكمة في الجزائر ولهذا فإن الظروف الراهنة تدعوها –اليوم– إلى تعديل مفهومها لتلك الشرعية وترميم ما يمكن ترميمه فيها[1].

المطلب الرابع : مجالات الإصلاح السياسي

وتتمثل أهم مجالات الصلاح السياسي في ما يلي:

1- الإصلاح الدستوري والقانوني:

تعتبر المسألة الدستورية من أولى أولويات العملية الإصلاحية باعتبار أن الدستور يمثل قمة البناء القانوني والحقوقي للدولة الحديثة والمعاصرة ، الذي يحدد شكل وطبيعة الدولة وأجهزتها، والعلاقات بين مختلف السلطات وتوزيعها، كما يعتبر الدستور المؤطر الأول للعمل السياسي والمدني، إذ لا يمكن الحديث عن أية إصلاحات في غياب الإصلاح الدستوري لكونه لبنة أساسية للإصلاح السياسي[2]. فهو إذن؛ مدخل أساسي من أجل تحقيق بناء دستوري حقيقي، باعتبار أن الدستور هو النظام الأساسي للدولة، وشكل من أشكال التعاقد الاجتماعي بين المواطنين على حد تعبير الباحث عبد الإله بلقزيز.

ولذلك لا يجوز أن تتناقض مواده مع نموذج النظام السياسي الذي ينشده المجتمع، ويجب أن تتوافق مع المواثيق الدولية، وتعكس نصوص الدستور المتغيرات والتطورات التي تحدث داخل المجتمع، الأمر الذي يفرض

[1] شعبان العيد ، الاصلاح السياسي في الجزائر (2008 ، 2013) نفس الصفحة.

[2] سهام زروال ، الاصلاحات السياسية في النظم السياسية العربية في ظل التحولات الدولية الراهنة دراسة حالة الجزائر ، مرجع سابق ، ص 28.

ضرورة تصحيح الأوضاع الدستورية في الدول العربية بإصدار دستور جديد أو تعديل الدستور القائم مما يجعله دستورا ديمقراطيا ذو طابع عصري، هذا الأخير هو اليوم المؤسسة المركزية في نظام الحكم الديمقراطي تخضع الدولة لأحكامه وتحتكم جميع الأطراف إلى شرعيته . والدستور يجب أنيحظى باحترام وقبول وبالتزام من قبل القوى الفاعلة في المجتمع.

ويكون الدستور ديمقراطي في طريقة وضعه وفي طريقة إلغائه أو تعديله، وكذلك في محتواه، ولا يكون ديمقراطيا إلا إذا وضعته جمعية تأسيسية منتخبة، تجعله بمثابة عقد اجتماعي سياسي بين الحاكمين والمحكومين، باعتبار أن الحاكم ليس من حقه إلغائه إلا بتوفر إرادة شعبية، أي انه من الضروري أن يحترم التعددية والتوافقية بين كافة القوى الوطنية دون مساس بأي حق من حقوق الأقليات الدينية والطائفية والعرقية[1].

ولكي يكون الدستور ديمقراطيا يجب أن يتضمن المبادئ الديمقراطية التالية[2]:

- الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية فصلا واضحا وصريحا وذلك بتجديد أشكال الحكم بما يضمن تداول السلطة بالطرق السلمية وهذا بإقامة انتخابات دورية حرة تضمن الممارسة الديمقراطية وعدم احتكار السلطة.
- إطلاق حريات تشكيل الأحزاب السياسية في إطار الدستور والقانون بما يضمن لجميع التيارات الفكرية والقوى السياسية التكافؤ في فرص المنافسة السياسية على الحكم باسم احترام الحريات المنصوص عليها في المواثيق الدولية.
- تحرير الصحافة ووسائل الإعلام من التأثيرات والهيمنة الحكومية باعتباره دعامة قوية من دعائم النظام الديمقراطي بما يضمن حرية التعبير وهي الدعامة القوية للشفافية.

[1] عبد الإله بلقزيز، المرجع السابق ، ص82.

[2] وثيقة الاسكندرية، مؤتمر قضايا الاصلاح العربي، الاسكندرية 14/12 مارس 2004.

- إطلاق حريةتشكيل مؤسسات المجتمع المدني، وذلك بتعديل القوانين المقيدة لحرية تكوين الجمعيات والنقابات مهما كان طابعها السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي لضمان حريتها في التمويل والنشاط.
- إلغاء مبدأ الاعتقال بسبب الرأي وإطلاق سراح سجناء الرأي الذين لم يقدموا إلى المحاكمة أو لم تصدر ضدهم أحكام قضائية[1].

2- إصلاح المؤسسات والهياكل السياسية:

يتطلب الإصلاح السياسي مراجعة المؤسسات والهياكل السياسية لضمان أدائها الديمقراطي السليم، الأمر الذي يفرض الشفافية واختيار القيادات الفاعلة والتحديد الزمني لفترةقيامها بمسؤوليتها والتطبيق الفعلي لمبدأ سيادة القانون[2].

ويعد تغيير وإ صلاح المؤسسات السياسية شرط أساسي للتقدم نحو الإصلاح والعملية الإصلاحية ، حيث يرى "برهان غليون" إن هذا الإصلاح يشكل رافعة للعمل الديمقراطي، لذلك فلا بد من تطهيرها من قيم المحسوبية واستغلال النفوذ، وتشمل هذه المؤسسات الهيئات التشريعية والهيئات القضائية والسلطة التنفيذية والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الإعلامية من صحافة ومحطات تلفزيونية، وباعتبار أن المؤسسات السياسية عموما في النظم السياسية العربية تفتقد للمقومات الديمقراطية كالحرية والعدالة والمساواة والتداول السلمي، فمن الضروري العمل على إصلاحها وتصويبها نحو الطريق الصحيح، باعتبار إن هذه المؤسسات هي الضمانات الأساسية لتقديم خدمات منصفة وشفافة وتستجيب لجميع الاحتياجات كما ورد

[1] سهام زروال ، الاصلاحات السياسية في النظم السياسية العربية في ظل التحولات الدولية الراهنة دراسة حالة الجزائر ، مرجع سابق، ص ص 28 ، 29.

[2] صباح صبحي حيدر، إصلاح الأحزاب السياسية: دور قادة الأحزاب في الأنظمة الديمقراطية؛ دراسة تحليلية سياسية، القاهرة: دار الكتب القانونية، 2012، ص89 .

شانه في تقرير التنمية الإنسانية العربية الأول عام 2002 ،و يؤكد هذا التقرير على ضرورة إصلاح المؤسسة التشريعية[1].

فبالنسبة للمؤسسات التشريعية، تلعب البرلمانات بنوعيها المنتخبة والمعينة دورا في دعم ديمقراطية النظام السياسي القائم ، وذلك من خلال ممارستها المختلفة المتمثلة في التشريع والر قابة والمحاسبة ومساءلة المسؤولين في الحكومة والمؤسسات المختلفة، وكذا تحقيق المطالب الشعبية والتعبير عنها، عن طريق تقديم مشر وعات القوانين والدفاع عنها، ومناقشة الميزانية العامة للدولة وتعديلها وقبولها أو رفضها، وتقديم الخدمات للدوائر الانتخابية، وتحسين نوعية الحوارات السياسية عن طريق تمكين النواب من التعبير عن الحالةالشعبية العامة خاصة المستاءة والساخطة من النظام السياسي[2].

أما بالنسبة للمؤسسات والهياكل السياسية الأخرى كالأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، فهي تعتبر من المؤسسات التي تشكل المضمون العام للإصلاح السياسي، وذلك بفضل جهودها لتحقيق التحول المنشود للسير بالدول والمجتمعات قدما نحو بناء أنظمة أكثر عدالة وا ٍنصافا، يعتبر "دافيد ابتر" أن الحزب السياسي يعد بمثابة قوة أساسية في التحديث في المجتمعات المعاصرة، حيث تتبنى نموذجا محددا من التحديث من قبل تحديدات الأحزاب الموجودة داخل هذه المجتمعات. في حين اعتبر صموئيل هنتينغتون أن الأحزاب السياسية كإحدى التنظيمات السياسية تعكس بشكل أو بأخر الأداة الفعالة في مجال الإصلاح السياسي من خلال جملة الوظائف التي تقوم بها كتنظيم المشاركة وتجميع المصالح، الربط بين القوى حسب ما يؤكد عليه "المدخل المؤسسي" لضمان الاستمرارية والديمومة [3].

[1] مصطفى كمال السيد، مرجع سابق، ص ص 518-519 .

[2] وثيقة الإسكندرية، مرجع سابق.

[3] صباح صبحي حيدر، مرجع سابق، ص ص 100،101.

3- تجديد القيادات والنخب السياسية:

تعتبر القيادات والنخب السياسية من أبرز آليات الإصلاح السياسي حيث لا يتحقق الإصلاح دون الدور الذي تلعبه بحكم إمكاناتها في توجيه المرؤوسين نحو إنجاز الأهداف.

وباعتبار أن للعملية الإصلاحية أبعادا مختلفة كالبعد المتعلق بالإصلاح الدستوري والتشريعي، وإطلاق الحريات العامة، ويتم هذا في أغلب الأحوال عن طريق رؤساء الدول والحكومات، وكذلك الحال بالنسبة للإصلاح المؤسسات والهياكل السياسية، فإن الدور الرئيسي في الكثير من الأحيان يعطي لمن يقف على قمة الهرم المؤسساتي والهيكلي، وذلك بما يحتاج إليه هذا المجال من صلاحيات واختصاصات واسعة وقادرة على اتخاذ قرارات حاسمة تلعب دور المحرك الدافع لعملية الإصلاح السياسي، وفي هذا الصدد يؤكل كل من "دايموند ويلنر" و"سيمور مارتن ليبست" على الدور الحاسم للقيادة التي تتسم بالكفاءة والالتزام بالديمقراطية في المبادرة بإدخال عمليات إصلاح النظام التسلطي، هذا بالإضافة إلى تنامي إدراك هذه القيادة بأن استمرارها في الحكم يؤدي إلى إضعاف الأبنية التي توكل إليها دورا هاما في عملية الانتقال إلى الديمقراطية.

هذا بالنسبة للقيادة وفيما يتعلق بالنخب السياسية، فهي الاخرى تعد محركات اساسيا في الدفع قدما نحو عملية الاصلاح السياسي كما يصفها "هارولدلازويل" بأنها: " تشمل الحائزين على القوة في (الجسد) السياسي، وهي قمة طبقة القوة، وتتكون من رجال في مناصب تسمح لهم بصنع قرارات لها نتائج وأثار كبرى، فهم يمثلون قمة تنظيمات المجتمع الحديث .

كما اعتبر "سان سيمون" أن إصلاح أي نظام حكم لا يكون إلا بتغيير النخبة لصالح صعود نخب جديدة تحمل على عاتقها مسؤولية تطبيق برامج الإصلاح المطلوب ، باعتبار ان عملية تجديد النخب والقيادات من الآليات التي تمكّ نها من تجنب مخاطر البقاء في الحكم لمدة طويلة وانعكاسات ذلك على النظام السياسي، مما يحمله من احتمال حدوث اضطرابات جماهيرية واسعة تشل حركية النظام السياسي، خاصة في ظل تأثير نهجي

العصرنة والتعبئة الاجتماعية وما يترتب عليها من إمكانية التحول الديمقراطي، وقد أشار إلى ذلك هنتيغتون حيث أن ارتفاع مستويات القراءة والكتابة (التعلم) ومصادر المعلومات السهلة المنال والتقدم التكنولوجي كلها عوامل تدفع نحو التغيير والتحويل من مجتمع غير ديمقراطي إلى مجتمع يشجع الديمقراطية من خلال ظهور ما يسمي بالتعبئة الاجتماعية، ورغبة المجتمع في جلب القيم الديمقراطية، حيث تلعب الطبقة الوسطى دورا هاما في تحفيز الجماهير للمطالبة بنظام ديمقراطي[1].

إن ما يتطلبه النظام السياسي هو القدرة على ضم القوى الاجتماعية التي اكتسبت وعيا اجتماعيا نتيجة إفرازات العصرنةModernisation ورغبتها في المشاركة في الحياة السياسية، وما ينجم عنها من إفراز قيادات ونحب جديدة تحمل على عاتقها الدفع بعملية الإصلاح السياسي نحو الأمام، وأمام هذه الرغبة الملحة، يجد النظام السياسي نفسه بين خيارين فإما أن يقبل بإجراءات هذه المشاركة وبوسائل تنسجم مع وجوده المستمر، وإما أن تستبعد هذه الفئات من النظام السياسي ويفتح احتمالات الصراع والتوترات السياسية بين الفرقاء السياسيين[2]، وهذا الخيار ينتج عنه تكاليف باهظة تضر بمنظومة النظام السياسي.

[1] صباح صبحي حيدر، إصلاح الأحزاب السياسية، دور قادة الأحزاب في الأنظمة ، مرجع سابق، ص ص 92،93.

[2] سهام زروال ، الاصلاحات السياسية في النظم السياسية العربية في ظل التحولات الدولية الراهنة دراسة حالة الجزائر ، مرجع سابق ، ص ص 31 ، 32، 33.

المبحث الثاني : المشاركة السياسية

المطلب الاول : تعريف المشاركة السياسية

1- تعريف المشاركة لغة:

أن أصل كلمة مشاركة من كلمة الشرك أو الشرك أي معنى : قد اشترك وتشاركا وشارك أحدهما الآخر، وهي تعني المشاركة والشريك هو المشارك وجمعها شركاء والشريكة وجمعها شرائك وشركة، وتكون في البيع والميراث، مثلا يقال رغبنا في شرككم في النسب، والشرك يطلق أيضا على محرك الصيد وما نصب للطيور، وجمعها شرك (بالتضمين) والتشريك، يعني بيع بعض ما اشترى منها بما اشترى به، وعلى هذا النحو يتضح أن المشاركة تأتي على وزن مفاعلة من مشاركة، يشارك مشاركة وهي لا تكون إلا بين اثنين فصاعدا.

ورد في المنجد في اللغة العربية: تعريف معنى مشاركة بمعنى شرك- شركا- وشركا- وشركة-صار شركة، شاركا وتشاركا، أي وقعت بينهما شركة، اشترك في أمره: أي بمعنى جعله شريكا له فيه، وباالله جعل له شريكا، فهو مشرك ومشتركا. و« عندما يقال اشترك الأمر: أي التبس على القوم في كذا تشاركوا فيه، والمشاركة بمعنى النصيب، وفيه يبيع شرك في دار، أي بيع حصته، والشركة نصيب الشريك، واختلاط نصيبين فصاعدا، بحيث لا تتميز الواحد عن الآخر، وتطلق على العقد وان لم يوجد الاختلاط المذكور، ويقال شركة تجارية، والشريك، شركاء، واشتراك، ومشاركة والمشترك، وتعني ما كان لك ولغيرك فيه حصته كثرت أم قلت[1].

2- تعريف المشاركة اصطلاحا:

عرفت الأستاذة "نهى محمد أمجد نافع" المشاركة بأنها: الجهود الشعبية التطوعية المنظمة التي تتصل بعمليات اختيار القيادات السياسية، وصنع السياسات ووضع الخطط وتنفيذ البرامج والمشروعات سواء على المستوى الخدمي أو على المستوى الإنتاجي، وكذلك على المستوى المحلي أو المستوى القومي .

[1] سعيد أحمد أبو حليقه، تطور الفكر الاجتماعي في علم الاجتماع، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1999،ص ص 20، 21.

يرى هذا التعريف أن المشاركة هي عمل تطوعي وليس الزامي واجباري على كل أفراد المجتمع، يهدف الى التأثير في عملية اختيار السياسات العامة، اختيار القادة السياسيين، في أي مستوى كان[1].

كما عرفت المشاركة بأنها: "أن يكون القرار السياسي، أو السياسة التي تتبناها الدولة هي محصلة أفكار ومناقشة جمهرة من المواطنين، الذين يتأثرون بهذا القرار أو تلك السياسة[2].

كما عرفت المشاركة بأنها: "مفهوم بسيط ينبع من فكرة الملكية، حيث أنها هي قلب موضوع المشاركة، بمعنى أنه عندما يتملك شخص ما، شيئا ما، سواء كان هذا الشيء فكرة أو معتقدا، أو شيئا ماديا، فإن هذا الشخص يشعر بدرجة من المسؤولية تجاه هذا الشيء الذي يملكه [3].

عرف "حامد خزعل العنزي" المشاركة بأنها:"عملية اجتماعية يكتسبها الفرد من خلال التنشئة الاجتماعية بمؤسساتها المتعددة، وتنطوي على نوعين. يتمثل الأول في المشاركة النظامية أو المؤسسية في قوة العمل الوطنية، ويتحدد النوع الثاني في المشاركة من خلال التنشئة الاجتماعية بمؤسساتها المتعددة، وتنطوي على نوعين. يتمثل الأول في المشاركة النظامية أو المؤسسية في قوة العمل الوطنية. ويتحدد النوع الثاني في المشاركة في الجمعيات التطوعية التي تحد من فاعليتها، سواء كانت نابعة من البناء الاجتماعي، أو من أف ارد المجتمع أنفسهم[4]".

[1] سعاد بن قفة ،المشاركة السياسية في الجزائر الية التقنين الاسري نمودجا (1962-2005)،اطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011-2012، ص 17.

[2] محمد الأمين ولد سيدي باب، مظاهر المشاركة السياسية في موريتانيا، مركز دارسات الوحدة العربية،بيروت. ص 701.

[3] إكرام أحمد صابر، معوقات مشاركة المجتمع المحلي في التخطيط والتنمية العم ارنية، كلية التخطيط الإقليمي والعم ارني، جامعة القاهرة، القاهرة، 2005،ص 16.

[4] حامد خزعل العنزي، الأبعاد الاجتماعية المؤثرة على مشاركة المرأة الكويتية في قوة العمل الوطنية والجمعيات التطوعية، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الدراسات الاجتماعية، معهد البحوث والد ارسات العربية، القاهرة، 2004 ، ص ص 14-15.

يقر هذا التعريف أن المشاركة هي فعل يكتسبه الفرد من خلال عملية التنشئة الاجتماعية، يتمثل ذلك في مجالين اثنين هما: عاملة في المجال المشاركة الاقتصادية، بمعنى المساهمة في الاقتصاد كأيدٍ الاقتصادي، أومن خلال المجال الاجتماعي أو الخدماتي بالاندماج في الجمعيات التطوعية لتحقيق أكيد لجملة من الأهداف[1].

3- تعريف المشاركة السياسية والمفاهيم المقاربة لها:

3-1- تعريف المشاركة السياسية:

عرف معجم العلوم الاجتماعية المشاركة في المجال السياسي بأنها: "تدل على اشتراك المواطن في مناقشة الأمور بطريقة مباشرة في نشاط جماعات منظمة ومستقرة تدل على ارتفاع مكانة الفرد. أما المشاركة الانتخابية، فإنها لا تحدث إلا في فت ارت متباعدة، ولا تتطلب من المواطن العادي أي جهد تنظيمي.[2]"

أما "أبوبكر علي إبراهيم الهبيل" فيعرف المشاركة السياسية بأنه: "العملية التي يساهم من خلالها المواطنون في صنع الق ار ارت السياسية، والمساهمة في اختيار الأشخاص في المواقع الرسمية للدولة عن طريق التصعيد الشعبي، والإشراك في المناقشات السياسية والمواضيع المطروحة في المؤتم ارت الشعبية الأساسية.[3]"

يوضح هذا التعريف انشطة المشاركة السياسية، والمتمثلة في المستويات المختلفة لها، بدء بالاشتراك في المناقشات، وصولا إلى التصعيد الشعبي، بهدف اختيار القيادات وصنع القرارات.

يعرف "سيدني فيربا" Verba المشاركة السياسية بأنها: " الأنشطة القانونية الشرعية التي تقوم بها جماعة من المواطنين بهدف التأثير من قريب أو من بعيد في عملية اختيار الحاكم، والأفعال التي تتخذها هذه الجماعة إزاء الهدف[4]."

---

[1] سعاد بن قفة ،المشاركة السياسية في الجزائر الية التقنين الاسري نموذجا (1962-2005) مرجع سابق ص 18.

[2] نفس المرجع ، ص 20.

[3] أبو بكر علي إبراهيم الهبيل، المشاركة الشعبية في عملية التنمية بالمجتمع الليبي، رسالة الدكتوراه، قسم البحوث والدراسات الاجتماعية، معهد البحوث والد ارسات العربية، القاهرة، 2006،ص 22.

[4] سعيد أحمد أبو حليقه، تطور الفكر الاجتماعي في علم الاجتماع ، مرجع سابق ،ص 21.

يحدد هذا التعريف المشاركة السياسية بأنها الأنشطة فقط الشرعية والقانونية، وفقا طبعا لقانون الدولة الممارس فيها النشاط السياسي، بهدف التأثير في السياسات التي يتخذها الحاكم، من خلال هذا التعريف، نخلص إلى القول أن المشاركة السياسية هي أنشطة شرعية وقانونية وغائية، تعمل على تحقيق أهداف معينة، منها التأثير في اختيار سياسات الحاكم.

أما "السيد ياسين" فيعرف المشاركة السياسية بأنها: " الأنشطة الاختيارية أو التطوعية التي يسهم أفراد المجتمع عن طريقها في اختيار حكامهم وفي وضع السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر[1]."

ويعرفها الباحث فليب برو: "هي مجموعة النشاطات الجماعية التي يقوم بها المحكومون وتكون قابلة لأن تعطيهم تأثيرا على سير المنظومة السياسية، ويقترن هذا المعيار في النظم الديمقراطية التي يعتبر فيها قيمة أساسية بمفهوم المواطنة "[2].

ويعرفها محمد السويدي في كتابه: علم الاجتماع السياسي: "أنها تلك الأنشطة السياسية التي يشارك بمقتضاها أفراد مجتمع ما في اختيار حكامه، وفي صياغة السياسة العامة بشكل مباشر مثل (تقلد منصب سياسي) أو غير سياسي مثل (مناقشة الأمور العامة) أي تعني اشتراك الفرد في مختلف مستويات النظام السياسي[3]".

اما صلاح منسي: فيعرف المشاركة السياسية على: " أنها عملية دينامية يشارك الفرد من خلالها في الحياة السياسية لمجتمعه بشكل إرادي وواعي بغية التأثير في المسار السياسي العام بما يحقق المصلحة التي تتفق مع آرائه وانتمائه الطبقي، وتتم المشاركة من خلال مجموعة من الأنشطة أهمها المشاركة في الأحزاب والترشيح للمؤسسات التشريعية والاهتمام بالحياة السياسية والتصويت " [4].

---

[1] نفس المرجع ونفس الصفحة.

[2] فليب يرو، علم الإجتماع السياسي،تر: محمد عرب صاصيلا : بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر، 1998،ص 301 .

[3] محمد السويدي ، علم الإجتماع السياسي- ميدانه و قضايان ،-الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 1998 ، ص 159.

[4] طارق محمد عبد الوهاب ، سيكولوجية المشاركة السياسية، القاهرة : دار غريب للطباعة والنشر ، 1999 ،ص110.

ما أهليز (AHLISE)فيعرف المشاركة السياسية بأنها" عمل تطوعي مقصود يهدف إلى التأثير في القرارات السياسية [1].

أما محي سليمان فيعرفها بأنها: "الجهود الاختيارية أو التطوعية التي يبذلها أفراد المجتمع بهدف التأثير على بناء القوة في المجتمع أو الإسهام في صنع القرارات الخاصة في المجتمع، وتتم هذه المشاركة في صور متعددة بدءا بالاهتمام بأمور المجتمع والمعرفة السياسية، وانتهاء بالعنف السياسي [2].

كما يعرفها رايت (RIGHT) بأن: "المشاركة السياسية نشاط يقصد به التأثير في اختيار القائمين بالحكم وفي كيفية قيامهم به" [3].

لكن حسن طنطاوي يعرف المشاركة السياسية:" بأنها تلك الممارسات من الأنشطة السياسية التطوعية المختلفة، والتي يتم اختيارها على أساس من الوعي السياسي للمساهمة في القرارات التي كفلها الدستور شريطة توفر المناخ السياسي لتحقيق هذه الأنشطة "[4].

إلا أن إسماعيل علي سعد يرى:"أن المشاركة السياسية انشغال بالمسائل السياسية داخل نطاق مجتمعه سواء أكان هذا الانشغال عن طريق التأييد أو الرفض أو المقاومة" [5].

ما "سعد جمعه" فيعرف المشاركة السياسية بأنها: "سلوكا اجتماعيا يعتمد على جهود تطوعية ونشاطات إرادية يقوم بها أفراد المجتمع بغية تحقيق أهداف عامة مشروعة، هذا فضلا عن كونها الأساس الطبيعي لقيام فكرة جماعية صنع القرار والحكم الجماعي الديمقراطي، بحيث تعطي المشاركة للمشاركين من المواطنين أفراد المجتمع فرصا متكافئة لكي يقرروا لأنفسهم مواجهة حل مشكلاتهم، كما تعطي لهم الحق في صياغة شكل

[1] طارق محمد عبد الوهاب ، نفس المرجع ، ص 112.

[2] نفس المرجع ،ص 115.

[3] عاطف أحمد فؤاد ، علم الإجتماع السياسي ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 1995 ،ص 23.

[4] نفس المرجع ، ص 24.

[5] الصديق محمد الشيباني ، أزمة الديمقراطية الغربية المعاصرة :دارسة تحليلية ، ط2 ، طرابلس : مركز دراسات و أبحاث الكتاب الأخضر، 1990 ، ص 36.

ونوع الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يرغبون الحياة تحت ظلها، وهذا يتضمن تحديد الأهداف العامة المتصلة بحياتهم المشتركة في مجتمع معين[1]."

أما محمد السويدي يعرف المشاركة السياسية على أنها "تفاعل الفرد عقليا وانفعاليا في موقف الجماعة بطريقة تشجعه على المساهمة في تحقيق أهداف الجماعة والمشاركة في تحمل المسؤولية[2]" .

وهي كذلك تعني مساهمة المواطنين ودورهم في إطار النظام السياسي قصد التأثير في عملية صنع القرار الرسمي أكان هذا النشاط فرديا أو جماعيا منظما أو عفويا، متواصلا أو منقطعا، سليما أو عنيفا فعالا أو غير فعال. ومن هذا يمكن القول أن المشاركة السياسية تتضمن:

1. المشاركة السياسية هي الدور الطوعي الذي يقوم بها المواطن سواء بشكل فردي وفي إطار الجماعة (حزب سياسي، منظمات ...) في الحياة السياسية.
2. الهدف منها هو التأثير المباشر أو غير المباشر على صانعي القرار وذلك حسب المصلحة العامة أو الفئة التي ينتمي إليها وللمجتمع كله.
3. لابد من توافر المؤسسات المختلفة التي من خلالها يقوم الفرد بدوره من أجل تحقيق مبتغاه من تلك المشاركة لمناقشة الأمور العامة.
4. تعتبر الأحزاب السياسية أهم القنوات المشاركة السياسية وكإطار حقيقي يتم من خلاله تفعيل المشاركة الشعبية، بترجمة خيارات وبدائل هذه الأخيرة أمام صانعي القرار وبفضل المشاركة يتمكن الحزب السياسي من الوصول إلى السلطة في إطار التداول الديمقراطي من خلال ما يفرزه الصندوق الانتخابي أو المشاركة

[1] سعاد بن قفة ،المشاركة السياسية في الجزائر الية التقنين الاسري نمودجا (1962-2005) مرجع سابق ص ص 22-23.
محمد السويدي ، علم الإجتماع السياسي- ميدانه و قضايان ،-الجزائر، مرجع سابق، ص 305.

[2] أمحند برقوق ، دور المشاركة السياسية في ترقية الحكم الصالح في الجزائر بين 1999-2004 ، مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، 2007-2008 ، ص ص 2221.

فيها بمحاولة التأثير على مختلف القرارات أو المشاريع الصادرة عن السلطة بما ينسجم مع البرنامج السياسي للحزب والصالح العام [1].

ونستنتج من هذه التعاريف بان المشاركة السياسية هي من أهم القضايا التي ركز عليها علم الاجتماع السياسي في الوقت الحاضر وبأنها العملية التي يلعب من خلالها الفرد دورا في الحياة السياسية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة للمشاركة في وضع وصياغة الأهداف العامة للمجتمع وبالتالي إيجاد أفضل الوسائل لتحقيق وإيجاد هذه الأهداف كما أنها عملية يلعب الفرد من خلالها دورا فعالا في الحياة السياسية، وأن يشارك في صنع الأهداف العامة لمجتمعه، كما ينظر للمشاركة السياسية من خلال الغاية أو الهدف التي أتت من خلاله المشاركة السياسية، وتتمثل هذه الغاية في عملية التصويت في الانتخابات.

إن القصد من وراء المشاركة السياسية هو التأثير في السياسة العامة وإدارة شؤون العامة، واختيار القادة السياسيين على المستويين المحلي والوطني هدفها تغيير مخرجات النظام السياسي بالصورة التي تلبي مطالب الأفراد والجماعات الذين يقومون بها.

3-2- المفاهيم المقاربة للمشاركة السياسية:

أ-التعبئة السياسة: تعني التعبئة السياسة "تكتيل الجماهير خلف سياسات النظام من خلال الاحتفالات والمسيرات الشعبية[2].

[1] نفس المرجع ، ص 22

[2] ثروت زكي علي مكي، وسائل الاتصال الجماهيري والمشاركة السياسية في الدول النامية،د ارسة حالة للتجربة المصرية 1952-1981 ،رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتو اره في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،1993 ص 64.

فيما يتعلق بالعلاقة بين المشاركة السياسية والتعبئة، فقد استبعد" ماريون وينر"Winer Myron الطبيعة التطوعية للمشاركة، واعتبر أن التصويت أو الانتماء لمنظمات أو حضور المؤتمرات بناء على الأوامر لا يدخل في نطاق المشاركة السياسية[1].

كما تعني التعبئة "أن الحكومة تعبئ الشعب وتستنفر قد ارته حول هدف معين، وقد ينخرط الشعب ويلتف لتحقيق هذا الهدف، أي أنه في حالة التعبئة تكون مشاركة المواطنين استجابة لمبادرة الدولة، وأن الدولة إذا لم تدعوه لا يبالي، فالمشاركة عملية إرادية تطوعية وبمبادرة شعبية، ولكن هذا لا يعني ضرورة إغفال دور الدولة، ذلك أن توفير الدولة المناخ المناسب، وما تسنه من التشريعات ما يدفع ويساعد على عملية المشاركة[2]."

في كتاب لـ "إسماعيل علي سعد" و" السيد عبد الحليم الزيات"، الموسوم بـ"في المجتمع والسياسة "ورد فيه بأن "مفهوم المشاركة يختلف عن مفهوم "مشاركة التعبئة" أو "مشاركة التأييد"، التي تشيع بشكل أو بآخر في النظم الشمولية، وفي كثير من الدول النامية، من حيث أنه يعتبر المشاركة سلوكا مستم ار، في حين أن مشاركة التعبئة أو مشاركة التأييد ذات طابع وقتي أو عرضي، وترتبط بق ارر سياسي معين، أو بقيادة سياسية محددة، كما أنها لا تنطوي على سلوك إيجابي من جانب المشاركين فيها[3]."

والتعاريف التي ترى أن التعبئة يمكن أن تتحول إلى مشاركة سياسية فعلية، هذا لا يعني أن المشاركة السياسية قد تأخذ مفهوم التعبئة فحسب، بل تبقى كل منهما مختلفة عن الأخرى، بمعنى، أن التعبئة السياسية قد تشكل بمرور الوقت وعيا، أي وعي الفرد بذاته وبواقعه، وما يحيط به من جراء مشاركته السياسية غير المؤسسة، والتي لم تعد عليه بنتائج إيجابية ولم تغير واقعه، هذا ما قد يدفعه إلى محاولة فهم واقعه محاولا بذلك تغييره، وبالتالي؛ يكتسب وعيا وخلفية فكرية، من هنا تكون مشاركته السياسية مؤسسة، وهذا هو الحد الفاصل بين

[1] ثروت زكي علي مكي ، نفس المرجع ،ص 66.

[2] عبد الهادي الجوهري، دراسات في العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي، ط8، المكتبة الجامعية، الاسكندرية،2001،ص335.

[3] سماعيل علي سعد، السيد عبد الحليم الزيات، في المجتمع والسياسة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003،ص ص 451-452.

المفهومين .أي أن مشاركة التعبئة غير مؤسسة، وليست مبنية على أسس فكرية، ولا تخدم أهداف الوطن، بل تخدم أهداف النظام السياسي القائم بصورة خاصة، أما المشاركة السياسية فعكس ذلك، فهي عملية إرادية ومؤسسة، تهدف إلى تحقيق أهداف المشارك .في بحثنا هذا تضع الباحثة فاصلا واضحا بين المشاركة السياسية والتعبئة، لأن فعالية المشاركة مرتبطة بخلفيتها وقاعدتها، ومدى إيمان المشارك بأهمية دوره في الحياة السياسية، ومدى تأثره وتأثيره[1].

ب-المشاركة في صنع القرار السياسي:

من المصطلحات التي تقترب من مفهوم المشاركة السياسية، المشاركة في صنع القرار السياسي، في هذا الصدد تفرق السيدة "سوزان مبارك" بين المشاركة السياسية والمشاركة في صنع القرار السياسي "فالمشاركة السياسية في معناها الأعم هي المشاركة في اتخاذ ق ار ارت الحياة، أي في تحديد مسيرة التنمية وهي عملية مستمرة يشارك فيها كل إنسان سواء أدرك ذلك أم لم يدركه، وعليه أن يدركه حتى يكون تأثيره إيجابيا ساعيا نحو الهدف. إنها ليست مجرد تمثيل نيابي، ولا تقتصرعلى عملية الانتخابات والترشيح، بل هي في كافة القرارات التي يتخذها في رحلة حياته، والاختيارات والقيم التي يعكسها قولا وسلوكا، إنها في واقع الأمر مسؤولية يومية نمارسها جميعا، فكل قرار يتخذ هو قرار يشكل الحاضر ويؤثر في المستقبل، أما المشاركة في صنع القرار السياسي، فهي المشاركة في صنع القرارات التي تصنع السياسات، والتي تؤثر فيها من خلال المؤسسات الدستورية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية التي تصدر هذه القرارات، وهذه المشاركة في صنع القرار السياسي لا تقتصر على المجالس النيابية، إنما تشمل سائر المنظمات التي تساهم في تشكيل المجتمع مثل الأحزاب والنقابات والجامعات ودور الصحافة ووسائل الإعلام والأندية والمراكز الثقافية والرياضية والجمعيات الأهلية وغيرها[2]."

[1] سعاد بن قفة ،المشاركة السياسية في الجزائر الية التقنين الاسري نمودجا (1962-2005) مرجع سابق ص 31.

[2] نهى محمد أمجد نافع، المشاركة السياسية للم أرة في مصر في الفترة ما بين 20021981 - ،قسم البحوث والد ارسات الإنسانية، معهد البحوث والد ارسات العربية، القاهرة، 2003، ص 34.

ترى الأستاذة "سو ازن مبارك" من خلال ما سبق، أن المشاركة السياسية أشمل من المشاركة في صنع الق ارر السياسي، بحكم أن الأولى تكون مدى الحياة أي مستمرة... الخ. أما الثانية فتكون على مستوى المؤسسات السياسية وتنظيمات المجتمع المدني المختلفة، والجامعات ودور الصحافة[1].

ج- الانغماس السياسي:

من المفاهيم كذلك المقاربة لمفهوم المشاركة السياسية "الانغماس السياسي"، هذا الأخير الذي يتكون من ثلاثة أبعاد مختلفة هي:

- الشعور السياسي:Affect Political

يعني الشعور السلبي أو الإيجابي أو المحايد للفرد تجاه النظام السياسي، إلا أن الفرد الذي يقتصر الشعور السياسي :Affect Political انغماسه السياسي على هذا البعد لا تتحقق لديه شروط المواطنة الديمقراطية[2].

- المعرفة السياسية:Cognition Political

ان معظم الأنظمة السياسية الحديثة – الديمقراطية وغير الديمقراطية – تحاول نقل بعض المعلومات عما تقوم به لمواطنيها، وخاصة الأنظمة الديمقراطية، حيث أن تحقيق الديمقراطية يعتمد على معرفة المواطن .

- السلوك السياسي:

يقصد به كل الأشكال الواضحة والمرئية من الأنشطة السياسية، وغالبا ما يأتي هذا النشاط تحت مسمى المشاركة السياسية[3].

---

[1] سعاد بن قفة ،المشاركة السياسية في الجزائر الية التقنين الاسري نمودجا (1962-2005) مرجع سابق ص 32.

[2] أميرة سمير طه، دور القنوات التلفزيونية المصرية الحكومية والخاصة في إدراك أفراد المجتمع المصري لمناخ حرية الراي وتأثير ذلك على مشاركتهم السياسية، دراسة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في الإعلام، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، القاهرة،2005،ص 12.

[3] نفس المرجع ، ص 19.

وفقا للتعريف الإجرائي لمفهوم المشاركة السياسية، لا يمكننا الفصل بينها وبين مفهوم الانغماس السياسي، لماذا؟ لأن هذا الأخير، يعني أن المواطن لديه شعور سياسي تجاه النظام السياسي، المبني على معرفة سياسية، أي معرفة معلومات حول النظام السياسي، ومفهوم المشاركة السياسية تعني في بحثنا هذا سلوكا، أي نشاطا مؤسسا وهادفا[1].

د- المشاركة الشعبية:

من المفاهيم المشابهة للمشاركة السياسية، مصطلح المشاركة الشعبية، والتي تعني "العملية التي من خلالها يلعب الفرد دو ار في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه، وتكون لديه الفرصة لأن يشارك في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع، وكذلك أفضل الوسائل لتحقيق وانجاز تلك الاهداف ".[2]

بناء على تعريف المشاركة الشعبية، يمكننا القول أن المشاركة السياسية هي جزء منها، لأن المشاركة الشعبية هي مشاركة سياسية، اقتصادية، اجتماعية.

يعرف "محمد الصقور" المشاركة الشعبية بأنها: "ظاهرة اجتماعية تمارس من خلالها فئات الشعب، من خلال مواقف فردية وجماعية لها تأثيرها على الق ار ارت والفعاليات التي تصنع حياتهم وتؤثر في واقعهم ومستقبلهم، وهذه الممارسة متعددة الأشكال والأحكام، والفعالية حسب البيئة ومستوى المشاركة ونوع المؤسسة[3]."

[1] سعاد بن قفة ،المشاركة السياسية في الجزائر الية التقنين الاسري نمودجا (1962-2005) مرجع سابق ص 34.

[2] عبد الهادي الجوهري، د ارسات في علم الاجتماعي السياسي، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1985. ص 51.

[3] يوسف محمد الشرمان، الممارسة الديمق ارطية والبناء القبلي في المملكة الأردنية الهاشمية، رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في علم الاجتماع، معهد البحوث والد ارسات العربية، القاهرة،2000، ص 10.

يعرف خبراء الأمم المتحدة المشاركة الشعبية بأنها: "التفاعل النشط والواضح من جانب الجماهير على مختلف مستوياتها في عملية صنع القرارات الخاصة بتحديد الأهداف وتعبئة الموارد لتحقيقها، والتقيد الطوعي للبرامج والمشروعات التي يتم إقرارها مع التمتع بفوائد التنمية وجني ثمارها[1]."

يصب التعريفان السابقان للمشاركة الشعبية في نفس المنحى، حيث يريان أنها العملية التي يهدف من خلالها أفراد المجتمع المساهمون في إعداد البرامج والخطط لتحقيق جملة من الأهداف من خلال صنع القرارات المختلفة.

بناء على التعريفات المختلفة والمتعددة للمشاركة السياسية، إضافة إلى المفاهيم المقاربة لها، يمكننا القول أن الأبعاد التي أخذتها تعريفات المشاركة السياسية تدور تقريبا في مجالاتها، حيث حصرت بعض التعريفات المشاركة السياسية في العملية الانتخابية فقط، وبالتالي؛ أسقطت منها صفة الاستمرارية والدوام، لتأتي تعريفات أخرى مختلفة تماما تؤكد بأن المشاركة السياسية مستمرة، ولا تقتصر على عملية الانتخاب فقط، بل تتعداها إلى الانضمام إلى الأحزاب والى غير ذلك من المؤسسات السياسية والمنظمات المختلفة[2].

المطلب الثاني: خصائص ومستويات المشاركة السياسية

1- خصائص المشاركة السياسية:

تتصف المشاركة السياسية والاجتماعية بجملة من الخصائص أهمها ما يلي:

- المشاركة سلوك تطوعي ونشاط إرادي، حيث يقوم المواطنين بتقديم جهودهم التطوعية نتيجة لشعورهم بالمسؤولية الاجتماعية تجاه القضايا والأهداف.
- المشاركة سلوك مكتسب، يتعلمه الفرد عن طريق تفاعله مع الأف ارد والمؤسسات الموجودة في المجتمع.

[1] حميد عبد الغني سيف المخلاص، المشاركة الشعبية والتنمية المحلية في اليمن، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2000، ص 17.

[2] سعاد بن قفة ،المشاركة السياسية في الجزائر الية التقنين الاسري نمودجا (1962-2005) مرجع سابق ص 35.

- المشاركة سلوك إيجابي واقعي، أي أنها تترجم إلى أعمال وثيقة الصلة بحياة وواقع الجماهير.
- المشاركة عملية اجتماعية شاملة ومتكاملة، تهدف إلى إشراك كل أفراد المجتمع في كل مراحل التنمية في المعرفة، الفهم، التخطيط، التنفيذ، الإدارة، الاشتراك، التقويم، تقديم المبادرات والمشاركة في الفوائد والمنافع.
- للمشاركة مجالات مختلفة: اقتصادية، اجتماعية، سياسية، يمكن أن يشارك الفرد في أحدها أو في كلها في آن واحد، قد تكون المشاركة الجماهيرية محلية أو إقليمية أو قومية.
- المشاركة حق وواجب في آن واحد لكل فرد من أفراد المجتمع.
- المشاركة هدف ووسيلة في آن واحد، فهي هدف لأن الحياة الديمقراطية تقتضي مشاركة الجماهير في المسؤولية الاجتماعية، هذا ما يعني تغيير سلوكيات وثقافات المواطنين في اتجاه الشعور بالمسؤولية الاجتماعية، كما أنها كذالك وسيلة لتمكين الجماهير من القيام بدور محوري في دفع عجلة التنمية، كما تقوم المشاركة بتوحيد الفكر الجماعي للجماهير، حيث تعمل على بلورة فكر واحد نحو الإحساس بوحدة الهدف والمصير المشترك، والرغبة في بذل الجهود لمساندة الحكومة والتخفيف عنها.

يرى الدكتور "حسن الظاهر" عشر قضايا تعتبر بمثابة خصائص لها هي[1]:

- أن المشاركة السياسية هي مجرد أداة لتحقيق هدف وهو الحرية السياسية.
- المشاركة السياسية ليست هي الديمقراطية، بل هي مجرد مبدأ من ستة عشر مبدأ تقوم عليها الديمقراطية من المنظور الغربي.
- أن المشاركة السياسية سلوك إيجابي يختلف من مجرد الاهتمام من زاوية ومن زاوية أخرى يختلف عن نقيض المشاركة التي هي اللامبالاة السياسية.

[1] عبد العزيز إبراهيم عيسى، محمد جاب الله عمارة، السياسة بين النمذجة والمحاكاة، تقديم: محمد سعد أبو عامود، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2004، ص ص 183-184.

- المشاركة تحتاج الى ضمانات واجراءات تكفل ممارستها ممارسة فعلية.
- يجب أن لا تكون المشاركة السياسية نتيجة ضغوطات التي قد تمارسها السلطة على المواطنين للتأثير في درجة وكيفية مشاركتهم.
- تأتي المشاركة من الإقناع من ثم فهي ترتبط ارتباطا عضويا بالوعي السياسي والتنشئة السياسية ومستوى التعليم.
- إن المشاركة السياسية لا تتم في غياب الحرية الإعلامية وتدفق المعلومات من القيادة إلى القاعدة والعكس صحيح.
- تشمل المشاركة السياسية القيادة على الصعيد القومي، القيادات المحلية نشاط الأعضاء في أي تنظيم وقادة الراي من غير الرسميين.

هناك من يحدد ثلاث خصائص رئيسية للمشاركة هي:

- الفعل: action يعني الحركة النشطة للجماهير في سبيل تحقيق هدف أو مجموعة أهداف.
- التطوع: بمعنى أن تقدم جهود المواطنين طواعية وباختيارهم بدون أي ضغط أو إجبار مادي أو معنوي.
- الاختيار: يعني إعطاء الحق للمشاركين بتقديم المساندة والتعضيد للعمل السياسي والقيادة السياسية والإحجام عن تقديمها في حالة تعارض العمل السياسي مع مصالحهم وأهدافهم.

يضيف إلى ذلك "أحمد عزت ارجح" أن المشاركة هي نظام يقوم على الشورى والقيادة الديمقراطية لا على القوة أو الإملاء أو الفرض، يضاف الى ذلك أن الناس يرفضون الأمر، لكنهم يؤثرون التفكير والنقاش فيما يهمهم من قضايا وأمور[1].

[1] سعاد بن قفة ،المشاركة السياسية في الجزائر الية التقنين الاسري نموذجا (1962-2005) مرجع سابق ص ص85-86.

2- مستويات المشاركة السياسية:

تختلف مستويات المشاركة السياسية من مجتمع لآخر بحسب المعطيات السياسية وما هو متاح قانونيا ،وكذا درجات الديمقراطية المتوصل إليها وكذا حركية السياسة وطبيعة بناءاته الاجتماعية وأنساقه السياسية،وحتى داخل المجتمع الواحد أو النظام السياسي الواحد، ولهذا نجد أن التراث الغربي والترسانة التي يمتلكها من الباحثين قد اهتموا بشكل كبير بدراسة مستويات المشاركة السياسية [1] ، منها الدراسة التي قام بها لستر ميلبراثMilbrath L والتي أدرجها في كتابه المشاركة السياسية عام 1965 ،والذي يرى بوجود تسلسل هرمي للمشاركة السياسية ،وفي هذا الصدد قام بتقسيم المجتمع الأمريكي إلى ثلاث مجموعات حسب درجة تفاعل كل مجموعة وهي كما يلي:

المجالدون Gladiators أو المصارعون : وهم الذين يكونون في حالة نشاط دائم في مجال السياسة ويمثلون ما بين 5 %إلى 7.

المتفرجون: SPECTATORS وهم الذين يشاركون في السياسة بمقدار الحد الأدنى وتقدر نسبتهم حوالي 60.

اللامبالون APATHETIES السلبيون : وهم الأشخاص أو الأفراد الذين لا يلقون أي أهمية للمشاركة السياسة ،ولا يهتمون نهائيا بالأمور السياسية وبالقضايا المتعلقة بها ،وتقدر نسبتهم ب 33% [2].

وقد أخذ ميلبراث Milbrath هذه المصطلحات التالية:

(المجالدون ، المتفرجون ، اللامبالون) على سبيل القياس التمثيلي من الأدوار التي كان يتم لعبها في صراع المجالدين في روما القديمة، بحيث يتقاتل المجالدون إمتاعا للمتفرجين الهاتفين والمصفقين للإدلاء بأصواتهم لتقرير من هو الكاسب في المعركة ، في حين لا يشاهد اللامبالون العرض.

[1] صونية العيدي,"المشاركة السياسية والتحول الديمقراطي في الجزائر"(مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع التنمية،قسم علم الاجتماع،جامعة بسكرة،2005/2004 ،ص 59.

[2] شايف بن علي شايف جار الله، "دور المشاركة السياسية في ترقية حقوق الإنسان السياسية في اليمن، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات (1)الدولية، قسم العلوم السياسية ، جامعة الجزائر,2006 ،ص ،20.

في الطبعة الثانية من كتاب (ميلب ارث وجويل) Goel 1977 قاما بوضع تسلسل هرمي أكثر تعقيدا يسعى للتوفيق بين الأنواع المختلفة من المجادلين، خاصة من ينغمسون في أشكال مختلفة من الاحتجاج بدلا من التسلسل الهرمي الأحادي البعد.

الشكل رقم (01) : تسلسل هرمي للمشاركة السياسية عند ميلبراث

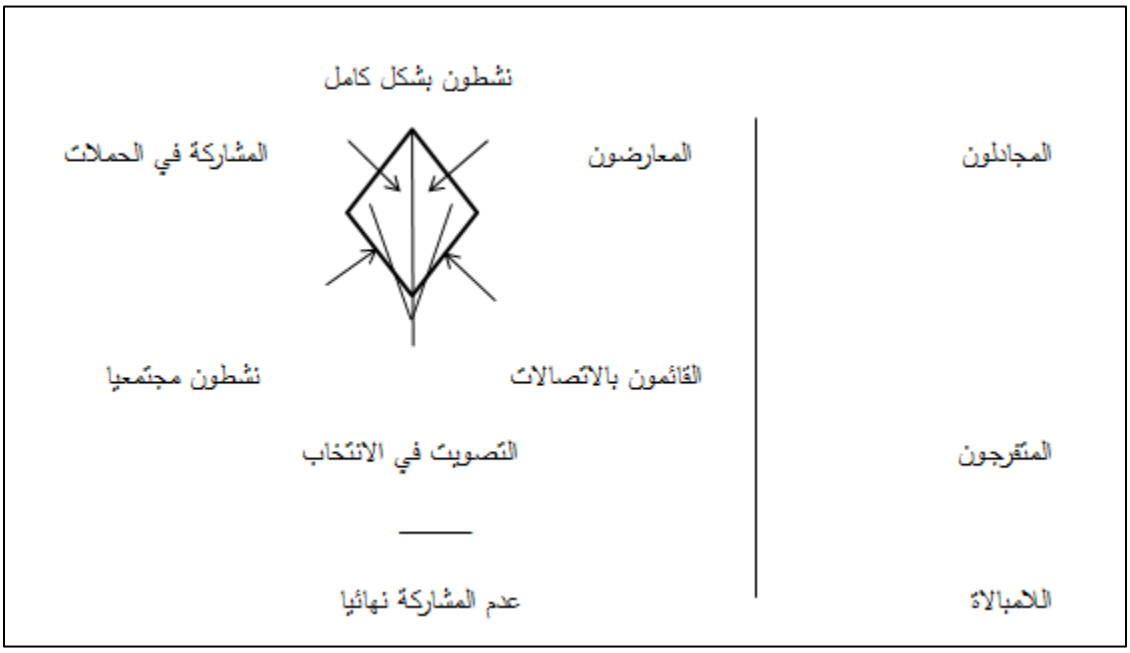

المصدر : شابف بن علي ، شابف جار الله ، "دور المشاركة السياسية في ترقية حقوق الإنسان السياسية في اليمن، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الجزائر،2006 ، ص21.

وكقراءة لهذا الشكل نتوصل إلى أن مستويات المشاركة هي ثلاثة:

المستوى الأول : وهم النشطون تماما ،من معارضين ومشاركين في الحملات الحزبية والقائمون بالاتصالات والناشطون مجتمعيا ، إذا فهذا المستوى يضم كل الفئات النشطة سياسيا وإجتماعيا وهو ما أطلق عليها في هذا الشكل اسم المجالدون.

المستوى الثاني : وهم المكتفين بالإدلاء بأصواتهم في الانتخابات ويطلق عليهم اسم المتفرجون.

المستوى الثالث : وهم الممتنعون والذين لا يعيرون أي اهتمام للأنشطة السياسية ويطلق عليهم اسم اللامبالون[1].

ونلاحظ من خلال هذا الشكل أن المستوى الثاني هو أكثر المستويات اتساعا إذ يشمل 60 %من مجتمع البحث، يليه المستوى الثالث بنسبة 33 ، %في حين نجد أن المجالدين يمثلون فئة صغيرة تتراوح ما بين 5 % إلى 7%.

كما قام كل من فيربا Verba)(وناي)Nie)وكيمKIM) بوضع نموذج لمستويات المشاركة السياسية في دراسته (Equality Poltical And Participation) سنة 1978 بصورة أكثر دقة وتعقيدا بحيث قسموا العينة الخاضعة للبحث والدراسة إلى ستة مجموعات وهي كالآتي:

1. السلبيون كلية : ويمثلون نسبة22 % وهم لا يهتمون ولا يكترثون نهائيا بالقضايا السياسية.
2. من يكون نشاطهم واهتمامهم منصبا على عملية التصويت في الانتخابات فقط ويمثلون نسبة 21% .
3. المحليون : وهم الأشخاص المولعون بالقضايا المحلية ونسبتهم 20% .
4. محدودي الأفق: أصحاب المصلحة الخاصة وهم يهتمون بالقضايا التي لها علاقة بهم شخصيا وتقدر نسبتهم ب 4 % .
5. المشاركون في الحملات السياسية فقط ولا يهتمون بأي نشاط سياسي آخر ونسبتهم 15 % .
6. المشاركون الفعالون :وهم الأشخاص المشاركون في المجالات السياسية ولا يقتصر نشاطهم واهتمامهم على مجال محدد بعينه ونسبتهم 18% .

وعليه فإن هذا التصنيف يتدرج من السلبية التامة كأدنى مستوى مشاركة إلى المشاركة الفعالة في جميع المجالات كأعلى مستوى للمشاركة.

[1] حريزي زكرياء ،المشاركة السياسية للمرأة العربية ودورها في تكريس الديمقراطية التشاركية – الجزائر نموذجا – ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية تخصص سياسات عامة وحكومات مقارنة ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2010-2011، ص ص 19-20.

كما قام كل من الباحثين "ميشيل راش" rush M""وفيليب آلتوف"althoff Ph" بوضع تدرج يحدد مستويات المشاركة السياسية بصورة عامة ،وهو أكثر دقة وشمولا من النماذج السابقة[1].

حيث يذكر هذان الباحثان أن هذا التدرج يغطي مجال المشاركة السياسية ككل،و يحتمل التطبيق في مختلف النظم السياسية ،ويضيفان إلى ذلك أن الأهمية الخاصة لكل مستوى من مستويات هذا التدرج من المحتمل أن تختلف من نظام إلى آخر،كما أن ثمة مستويات معينة قد تكون على درجة كبيرة من الأهمية في نظام ما وذات أهمية أقل –أولا أهمية لها بالمرة – في نظام آخر ،وهذا فضلا على أن المشاركة في أحد مستويات هذا التدرج لا تعد شرطا ضروريا للمشاركة في مستوى أعلى ،وإن كان من المحتمل أن نصدق هذا بالنسبة لأنماط معينة من المشاركة[2].

[1] طارق محمد عبد الوهاب ,سيكولوجية المشاركة السياسية مع دراسة في علم النفس السياسي في البيئة العربية,(القاهرة : دار غريب للطباعة والنشر,2000, ص 21.

[2] إسماعيل علي سعد و السيد عبد الحليم الزيات, المجتمع و السياسة (الأزاريطة: دار المعرفة الجامعية,2003 ،ص ص 365-366.

الشكل رقم(02): التدرج الهرمي للمشاركة السياسية عند (راش وآلتوف)

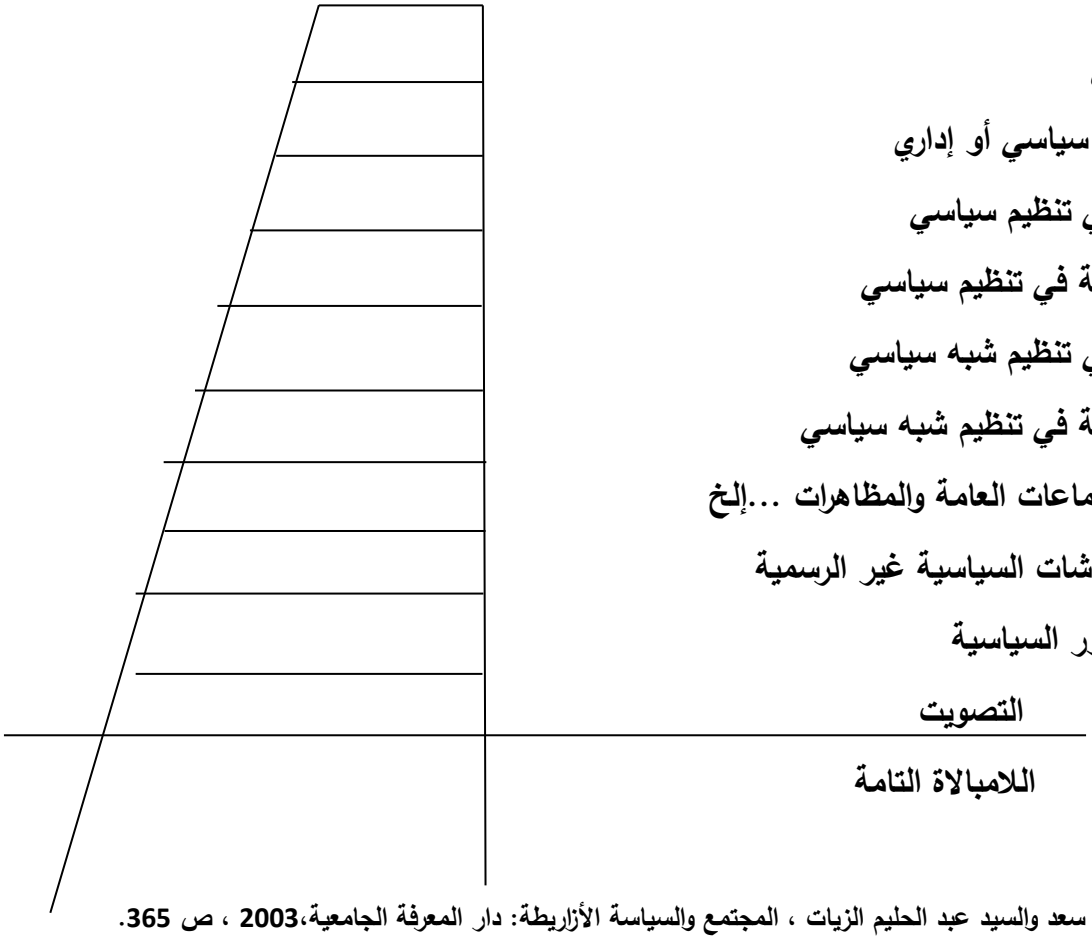

المصدر : إسماعيل علي سعد والسيد عبد الحليم الزيات ، المجتمع والسياسة الأزاريطة: دار المعرفة الجامعية،2003 ، ص 365.

والملاحظ من خلال هذا الشكل أن عملية التصويت في الانتخابات أخذت حصة الأسد في المدرج وبالتالي تعتبر من بين المستويات التي تشغل اهتمام أكبر شريحة في المجتمع. أما إذا جئنا للحديث عن مستويات المشاركة السياسية في الحياة العامة فهي تختلف من دولة لأخرى ومن فترة لأخرى في الدول نفسها، ويتوقف ذلك على مدى توفر الظروف التي تتيح المشاركة أو تنفيذها، وعلى مدى إقبال المواطنين على الإسهام في العمل العام ،فهناك أربعة مستويات للمشاركة السياسية:

المستوى الأعلى كمستوى أول :وهم الذين يمارسون النشاط السياسي ويجب أن تتوفر فيهم الشروط التالية أو البعض منها [1] :

- عضوية منظمة سياسية
- التبرع لمنظمة أو لمرشح في الانتخابات العامة.
- حضور اجتماعات سياسية بشكل دوري.
- المشاركة في الحملات الانتخابية.
- توجيه رسائل بشأن قضايا سياسية للمجلس النيابي ولذي المناصب السياسية أو للصحافة.
- الحديث في السياسة مع أشخاص خارج نطاق الدائرة الضيقة المحيطة بالفرد.

المستوى الثاني: ويشمل هذا المستوى المهتمون بالنشاط السياسي الذين يقومون بعملية التصويت في الانتخابات، كما يقومون بالمتابعة والاهتمام بشكل عام بما يدور في الساحة السياسية[2].

المستوى الثالث :ويشمل هذا المستوى الهامشيون الذين لا يعيرون أدنى اهتمام بالأمور السياسية ولا يخصصون أي وقت أو موارد له ،وإن كان بعضهم يشارك بدرجة ضئيلة ولا يكون هذا إلا في وقت الأزمات أو عندما تهدد مصالحهم المباشرة ،وبالتالي تكون حياتهم الخاصة في حالة خطر وتدهور.

المستوى الرابع :وهم أولئك المتطرفون سياسيا الذين يعملون خارج الأطر الشرعية ويستعملون أساليب العنف، وأيضا الأفراد الذين يشعرون بعداء اتجاه المجتمع بصفة عامة أو اتجاه النظام السياسي بصفة خاصة ،وهؤلاء إما أن ينسبوا إلى صفوف اللامبالين وإما أن يتجهوا نحو استخدام صور المشاركة التي تتسم بالعنف والحدة.[3]

[1] حريزي زكرياء ،المشاركة السياسية للمرأة العربية ودورها في تكريس الديمقراطية التشاركية – الجزائر نموذجا – ،مرجع سابق ص22.

[2] نفس الرجع السابق ص 23.

[3] عبد العزيز إبراهيم عيسى، محمد محمد جاب الله عمارة، السياسة بين النمذجة والمحاكاة، ص 811.

المطلب الثالث: اشكال وقنوات المشاركة السياسية

1- اشكال المشاركة السياسية

لقد تعددت تصنيفات الباحثين لأنماط المشاركة السياسية، وفقا للمعايير والأسس التي اعتمدوا عليها في ذلك، أي وفقا لأنشطة المشاركة السياسية أو لمدى استمراريتها، هذا ما تعكسه المضامين المعرفية التالية:

1-1- المشاركة المؤسساتية أو الرسمية :

ويقوم بها أصحاب المناصب الرسميين انطلاقا من واقع الحفاظ على مصالحهم من خلال تحقيق الدوام والاستمرار والاستقرار المنسق الذي يهيمنون عليه ، ويواجهون من خلال هذه العملية مصاعب أو صراعات مع الآخرين ذوي المصالح من أعضاء المجتمع، وهؤلاء المشاركون الرسميون هم:

- أصحاب المناصب السياسية العليا حيث يشكلون المستوى الأول من المشاركة السياسية الرسمية ويأتون على قمة التدرج ،حيث يمتلكون الحق في اتخاذ أو صنع القرار السياسي الذي يؤثر على المجتمع ككل.
- البيروقراطيون الكبار ويأتون في المستوى الثاني من المشاركة ومثال ذلك نواب الوزراء.[1]

1-2- المشاركة المنظمة (غير رسمية) :

وتكون في إطار مؤسسات أو تنظيمات قائمة تشكل حلقة وصل بين المواطن السياسي والنظام السياسي، أي أنها الأجهزة التي تقوم بمهمة تجميع ودمج المطالب الفردية والتعبير عنها وتحويلها إلى اختيارات سياسية عامة ،و من هذه الأجهزة المنظمة "الأحزاب السياسية ،النقابات ،جماعات الضغط[2]" ، وقد تم تسميتهم بغير الرسميين على الرغم من همية الدور الذي يلعبونه في الحياة السياسية وذلك لكونهم لا يشاركون بصفة رسمية ،أي أنهم لا

[1] عامر صبع،,دور المشاركة السياسية في ترقية الحكم الصالح في الجزائر ما بين 1999-2004)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التنظيمات السياسية و الإدارية,قسم العلوم السياسية,جامعة الجزائر،2008 ،ص 25.

[2] حريزي زكرياء ،المشاركة السياسية للمرأة العربية ودورها في تكريس الديمقراطية التشاركية – الجزائر نموذجا – ،مرجع سابق ص 24.

يتمتعون بسلطة قانونية تعطيهم الحق في صنع قرارات ملزمة ،2 ويعتبر هذا الشكل من المشاركة السياسية الأكثر شيوعا في المجتمعات الديمقراطية والتي ترتكز بنيتها السياسية على مأسسة المجتمع وتفعيل دور المجتمع المدني[1].

1-3- المشاركة المستقلة :

وهي مشاركة المواطن بصفة فردية بحيث يتمتع هنا بحرية مطلقة في تحديد نوع المشاركة ودرجتها، ويكون مخيرا في أن يشارك أو لا يشارك ، وتكون هذه المشاركة في المناسبات وتضم غالبا –غير الناشطين سياسيا من الجمهور ، وغير المؤطرين سياسيا ،وتتجلى مظاهرها في التصويت في الانتخابات والاستفتاءات على سبيل المثال لا الحصر[2].

يمكن تقسيم المشاركة إلى مشاركة ظرفية، مشاركة دائمة مستمرة يقصد بالمشاركة الظرفية، هي التي تتم مرة واحدة أو عدة مرات في مناسبات محددة، مثل: التصويت في الانتخابات، تخص غالبا غير النشطين سياسيا من الجمهور، وغير المؤطرين سياسيا وغير المؤدلجين. أما المشاركة السياسية المستمرة والدائمة، فهي الأكثر أهمية بالرغم من أن عدد المنخرطين فيها أقل، من تمظه ارتها المشاركة في الأحزاب السياسية، النضال السياسي داخلها سواء من خلال الحملات الانتخابية أو ما قبلها أو بعدها، الانتماء لمنظمات المجتمع المدني المختلفة...الخ، هذا النوع من المشاركة أكثر بروزا في المجتمعات الديمقراطية[3].

2- قنوات المشاركة السياسية:

2-1- المشاركة عن طريق عملية التصويت في الانتخابات:

يعتبر التصويت في الانتخابات أهم مظاهر المشاركة السياسية في النظم الديمقراطية، ويرتبط التصويت مباشرة بالديمقراطية التمثيلية، أي أن مشاركة الشعب في السلطة تكون عن طريق ممثليه، هذا ما يتم عن طريق

[1] عامر صبع،,دور المشاركة السياسية في ترقية الحكم الصالح في الجزائر ما بين 1999-2004)، مرجع سابق ص 26.

[2] حريزي زكرياء ،المشاركة السياسية للمرأة العربية ودورها في تكريس الديمقراطية التشاركية – الجزائر نموذجا – ،مرجع سابق ،نفس الصفحة.

[3] صونية العيدي, "المشاركة السياسية والتحول الديمقراطي في الجزائر"(مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع التنمية، قسم علم الاجتماع، جامعة بسكرة،2005/2004), ، ص 59.

العملية الانتخابية التي تختلف نظمها وأنواعها من مجتمع إلى آخر، لكنها تتفق جميعا على أن صوت المواطن في الانتخابات يمثل نصيبه في المشاركة السياسية وأن مجموع الأصوات المجمعة التي تشكل الغالبية هي تعبير عن إرادة الأمة. إلا أن ذلك يرتبط بطبيعة النظام السياسي، ومدى صدق توجهاته الديمقراطية، التي تنعكس فيما بعد خاصة في انصياغه لما تفرزه صناديق الانتخاب وقبوله بمبدأ التناوب على السلطة[1].

2-2- المشاركة عن طريق الاستفتاء الشعبي:

يلجأ إلى تطبيق هذا النوع من المشاركة السياسية في الأنظمة الديمقراطية، التي تفضل قبل تطبيق قانون أو إجراء تزعم اتخاذه يجب أن ينال الموافقة الشعبية، لذا تلجأ إلى الاستفتاء الشعبي، حيث أن هذا الأخير.

في بعض الأحيان يكون إجباريا، وأحيانا أخرى تكون الحكومة حرة في اللجوء إليه، من أمثلة ذلك ما لجأ إليه الرئيس الفرنسي "شارل ديغول" 1969 لما قام بطرح مشروع هو صاحبه على الاستفتاء الشعبي، كان يهدف من ورائه التأكد من مدى تأييد الشعب لشخصه، عندما لم يتمكن المشروع من الحصول على الأغلبية اللازمة قدم استقالته[2].

2-3- المشاركة عن طريق الاعتراض الشعبي:

هو شكل من أشكال الممارسة تلجا إليه بعض النظم السياسية في حالة محددة دستوريا، حيث يتمكن المواطنين من الاعتراض على قانون صادر عن البرلمان خلال مدة معينة، يكون لهم الحق في المطالبة بعرضه على الاستفتاء الشعبي[3].

2-4- المشاركة عن طريق الاقتراع الشعبي:

بعض الدساتير تمنح للأفراد حق اقتراح مشروع قانون، وعرضه على الجهات المنصوص عليها دستوريا.

---

[1] إبراهيم ابراش، علم الاجتماع السياسي، دار الشروق للنشر و التوزيع،القاهرة، 1998،ص ص 250-251.

[2] نفس المرجع السابق، ص 252

[3] نفس المرجع ، ص ص 251-252.

2-5- المشاركة السياسية عن طريق طلب إعادة الانتخاب:

يمنح الدستور للمواطنين حق الاعت ارض على انتخاب بعض النواب، أو الجمعية العمومية بكاملها، أو مسؤولين عموميين إذا طعن في نزاهة انتخابهم، أو قاموا بإثارة الشكوك حول دستورية وقانونية ممارساتهم .

2-6- المشاركة السياسية باللجوء إلى وسائل الضغط:

يلجأ إلى هذا الشكل من المشاركة السياسية عند غلق قنوات المشاركة الشرعية، يتمثل ذلك في حق الإضراب، أو القيام بالمظاهرات لأهداف سياسية أو العصيان المدني، اللجوء إلى ممارسة العنف ضد مؤسسات الدولة ورموزها.

2-7- المشاركة عن طريق جماعات الضغط:

تتمثل في لجوء جماعة من المواطنين لهم نفس المصلحة بالضغط على متخذي القرار بهدف الت ارجع عنه، لأنه يمس مصالحهم، يتم ذلك عن طريق الضغط المباشر من طرف هذه الجماعة على رئيس الدولة والجهاز التشريعي أو الجهاز البيروقراطي، لإجبارهم طبعا على اتخاذ قرار يخدم مصلحة هذه الجماعة أو التنازل عنه لأنه يمس بمصالحهم، من أمثلة جماعات الضغط الأكثر وضوح في الولايات المتحدة والدول الأوربية، اللوبي الصهيوني، اللوبي العسكري، لوبي خاص بالفلاحين والمزارعين وآخر خاص بالمؤسسات الدينية[1].

2-8- المشاركة عن طريق تنظيمات المجتمع المدني:

تتمثل تنظيمات المجتمع المدني في الجمعيات النسوية، الاتحادات الطلابية، الجمعيات الثقافية والجمعيات الدينية... الخ تعتبر من بين قنوات المشاركة السياسية، التي تعمل على تشكيل أري عام ضاغط على الحكومة. من الملاحظ أن المشاركة السياسية فاعلة ونشطة في هذه القنوات في المرحلة السابقة لإجراء الانتخابات، لما لها من دور في التأثير على الخيارات السياسية للمواطنين، حيث تقوم بتوجيههم للتصويت على حزب معين، هذا ما يجعل

[1] نفس المرجع ،ص 253.

الأح ازب السياسية والنظام السياسي تستقطب هذه الجمعيات لجانبها، أو على الأقل ضمان حيادها، كما يعمل كل منهما على تأسيس أكبر عدد ممكن من الجمعيات.

2-9- المشاركة عن طريق الأحزاب السياسية:

تعتبر الأحزاب السياسية من أهم المؤسسات السياسية التي تقوم بإضفاء الطابع الديمقراطي على النظام السياسي، إذ تقوم بتأطير المشاركة السياسية وتفعيلها كما تقوم بالربط ما بين المواطن ال ارغب في المشاركة والسلطة السياسية، كما تقوم كذلك في الأنظمة الديمقراطية بمهمة تجميع المطالب الشعبية التعبير عن الإرادات والمواقف الفردية للمواطنين. ففي فترة الانتخابات، تقوم الأحزاب بتقديم المرشحين وتحديد برامجهم السياسية ومواقفهم، كما أنها تعمل على حث المواطنين على المشاركة السياسية، لما تتوفر عليه من وسائل إعلام ومراكز حزبية في كافة أنحاء الدولة، نظرا لدورها في مجال تفعيل المشاركة السياسية، تقدم لهم الدولة إعانات مالية، كما تقوم الدولة بفتح باب وسائل الإعلام الرسمية للقيام بمهمة الدعاية لمرشحيها، إلا أن بعض الدول ترفض منح المشاركة السياسية من خلال الترشيح، إلا لمن ينتمي لى حزب من الأحزاب المعترف بها[1].

كما يستمر دور المشاركة السياسية حتى خارج فترة الانتخابات حيث تقوم باستقطاب المواطنين لعضويتها، كما تعمل على تسييس المواطنين من خلال صحفها الخاصة والندوات والاجتماعات التي تعقدها[2].

[1] نفس المرجع السابق ،ص ص 253-254.

[2] نفس المرجع السابق ،ص ص 254-255.

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل تطرق الباحث للإصلاح السياسي والمشاركة السياسية من حيث التعريف اللغوي والاصطلاحي في مقاربة مفاهيمية لكل منهما إلى مرتكزات الإصلاح السياسي وأهدافه وأهم اشكال المشاركة السياسية وقنواتها.

الفصل الثاني : أثر الاصلاحات السياسية في الجزائر بعد دستور2020 على المشاركة السياسية

تمهيد :

عرفت الجزائر عبر تاريخ استقلالها جملة من الدساتير التي عكس كل منها طبيعة المرحلة ونظام الحكم الذي كان سائدا، ولقد ظلت الخارطة الدستورية في الجزائر مضطربة باضطراب أنظمة الحكم التي كانت تحكم البلاد، حيث اعتبر بعض المتخصصين أن كل رئيس حكم الجزائر ومنذ 1963م صاغ دستورا على مقاسه، وجعل من الدستور مطية للخروج من أي مأزق سياسي أو اقتصادي يعترضه، ومنفذا للتنفيس الاجتماعي كلما دعت الحاجة لذلك. حيث وضع الرئيس أحمد بن بلة أول وثيقة دستورية في الجزائر عام 1963م، غير أنها لم تعمر سوى سنتين، نتيجة تعطيلها من قبل العقيد الهواري بومدين عقب انقلاب 19 جوان1965 ،ليصبح مجلس الثورة هو المشرع الفعلي الى غاية صدور دستور 1976م، الذي اعتمد الاشتراكية وحكم الحزب الواحد؛ كفلسفة للنظام السياسي الجديد، وبعد أن الاحت أزمة النفط وأحداث أكتوبر 1988 بتبعاتها على السلطة السياسية، اضطرت هذه الأخيرة بقيادة الرئيس الشاذلي بن جديد التوجه نحو نهج الانفتاح الديمقراطي، من خلال دستور 23 فبراير1989 ،لتتجدد الأحداث السياسية عقب تعطيل المسار الديمقراطي في 1992 ،والتي أدت الى اهتزاز النظام السياسي، حيث عمد الرئيس اليمين زروال حينها الى وضع دستور بديل في 28 نوفمبر1996 .وعلى اثر اعتلاء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة سدة الحكم في ربيع 1999 ،وجه انتقاداته للدستور السابق، ليتجه بعد أن استحكم قبضته على السلطة نحو اجراء عدة تعديلات على الدستور، كان أوليا في 2002 ،ثم في 2008 وكان آخرها تعديل 2016، الذي أعطى للرئيس بوتفليقة سلطات ملكية في نظام جمهوري على حد تعبير بعض المتابعين الذين اعتبروا أن البرلمان كان متعاونا الى أبعد الحدود في التعديلات التي قام بها الرئيس بوتفليقة.

ومع اندلاع الحراك الشعبي في 22 فبراير 2019 ،اضطربت الخارطة السياسية في الجزائر، وتغير كثير من قو اعد اللعبة التي ربطت بين الشعب والسلطة، أين كلف الرئيس الجزائري الجديد عبد المجيد تبون الأستاذ

والاكاديمي أحمد لعرابة برئاسة لجنة خبراء مكونة من 15 عضوا، لصياغة مقترحات مراجعة الدستور القائم في مدة ستين يوما، وتعيد بفتح مشاورات واسعة مع الفاعلين في الحياة السياسية والمجتمع المدني قبل عرض المسودة الجديدة على البرلمان للمصادقة عليها ثم على الاستفتاء الشعبي، وحدد البيان الذي أصدرته الرئاسة سبعة محاور للتعديل الدستوري، كان أبرزها تعزيز حقوق الإنسان وحريات المواطنين والمساواة أمام القانون، وكذا تكريس أخلقة الحياة العامة ومكافحة الفساد، وترسيخ مبدأ استقلالية القضاء والفصل بين السلطات، وتعزيز الرقابة البرلمانية، كونها ستكون تعديلات جوهرية تتطابق وأطروحة جيل السياسة المقارنة الجديد – الذي يعتبر قيم الديمقراطية، وحقوق الإنسان، ومبادئ النظام الاقتصادي الحر، قيما عالمية لابد من تعميميا عمى دول العالم الثالث، وقد جاء هذا في سياق ما أفرزته العولمة بتداعياتها التي تخطت الحدود الدولية، عقب انتهاء الحرب الباردة واستفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم، أين سعت هذه الأخيرة إلى تعميم قيميا السياسية والاقتصادية على باقي الدول[1].

[1] عبد العزيز لزهر وخالد صولي اثار التعديلات الدستورية المستقبلية على مسار الجزائر الديمقراطي من منظور السياسة المقارنة الجديدة مجلة طبنة للدراسات العلمية الاكاديمية المجلد 03 العدد 02 2020 ، ص 35 36 .

المبحث الأول : الحراك الشعبي لسنة 2019 – الأسباب والأحداث–

ينظر إلى الحركة الاحتجاجية على أنها تمثل مجموعة من الأفراد تعبر عن رفضها للسياسات او الممارسات التي تقوم بها السلطتين التنفيذية والتشريعية داخل النظام السياسي ويؤكد فرانسوا شازل بأن الحركة الاحتجاجية هي بمثابة "فعل جماعي للاحتجاج بهدف إقرار تغيرات في البنية الاجتماعية والسياسية في حين ذهب غوي روش ي إلى أنها تنظيم مهيكل ومحدد، له هدف علني يكمن في جمع بعض الأفراد للدفاع عن قضايا محددة. وقد عرفها تشارليزتيلي بأنها "سلسلة من الأداء المتواصل والمعارضات والحملات التي يقوم بها الأشخاص العاديين لرفع مجموعة من المطالب، واعتبرها وسيلة مهمة تسمح للأشخاص العاديين المشاركة في السياسة، وعبارة عن عمل جماعي يهدف إلى تأسيس نظام جديد للحياة[1].

شهد يوم 22 فبراير/شباط 2019 إحدى أكبر وأشد المظاهرات الشعبية إبهارا في العالم، بخروج الملايين من الجزائريين إلى الشوارع عقب صالة الجمعة للمطالبةٌ بالديمقراطية والتغيير. مظاهرات كانت غايتها الرئيسة هي مطالبة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بالتنحي، في ظل ترشيحه لعهدة رئاسية خامسة مخالفة للدستور. هذه المظاهرات التي شهدتها أغلب المدن الجزائرية، والتي شاركت فيها مختلف الفئات العمرية والطبقات االجتماعية، حاولت رسم صورة الجزائر الجديدة التي يسعى إليها المتظاهرون باتخاذ السلمية وعدم استخدام العنف توجها ومظهرا لها، اصطلح عليها باسم "الحراك الشعبي [2].

فالحراك الشعبي الجزائري انطلق بصفة غيرمنظمة واتخذ الشكل السلمي رمزا له، جمع ما بين أشخاص ذات توجهات اجتماعية وسياسية وثقافية معينة، توحدت ارادتهم على العمل المشترك من أجل أهداف محددة عبروا عنها

[1] دويدي عائشة ، الحراك الشعبي في الجزائر بين الطرح والمعاجلة (احتجاجات 2019) ، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة مستغانم الجزائر ،المجلد 11 ، العدد01 ، 2020/04/28 ، ص 836.

[2] عادل خالدي ، دور فيسبوك في الحراك الشعبي الجزائري دراسة على عينة من الطلبة المشاركين في الحراك ، معهد الجزيرة للاعلام زمالة الجزيرة 2020 ، ص12.

من خلال استخدام حقهم في التجمهر والتعبير عن الرأي، شمل هذا الحراك إضرابات ومظاهرات ومسيرات وتجمعات فضال عن الاستخدام الفعال لوسائل الإعلام الاجتماعية والأنترنيت، وقد قوبلت هذه الاحتجاجات بتغطية أمنية واسعة، وبردود غير عنيفة من قبل السلطات، وكان الشعار الرئيسي للمتظاهرين هو (أن الشعب يريد رحيل كل من في النظام)[1].

المطلب الأول: أسباب الحراك الشعبي

يمكن رد الأسباب التي أدت إلى اندلاع الحركات الاحتجاجية في الجزائر إلى خليط من العوامل والأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتراكمة، بالإضافة إلى تفشي ظاهرة الفساد.

1- ترشح الرئيس السابق لولاية خامسة :

من بين الأسباب الرئيسية التي كانت وراء اندلاع احتجاجات 22 فبراير 2019 هو ترشح الرئيس السابق لولاية خامسة رغم عجزه عن إدارة شؤون البالد، فالرئيس السابق ظل في الحكم طيلة عقدين من الزمن، و هذا النمط والشكل السياس ي كما يرى البعض لم يعد يناسب المرحلة المعاصرة فالحاجة لها قد انتفت وألن السبب الذي كان يضمن للنخب الحاكمة الاستمرار في الحكم وفي السلطة بهذا الشكل لم يعد مقبولا في مرحلة العولمة وبعد انهيار المنظومة الاشتراكية وانتهاء الحرب الباردة، ولان العالم بشكل أجمع يمر بمرحلة انتقالية جديدة من الحياة إذ أن التغيير السياسي والاقتصادي سيأخذ معه كل أشكال السلطات والتشكيلات التي لا تتلاءم مع معلم الحياة الجديدة .

[1] دويدي عائشة ، مرجع سابق ، ص 836.

2- الثورة في مجال الإعلام والاتصالات:

تعتبر ثورة المعلومات والاتصالات من العوامل التي ساهمت في إزاحة الخوف السياسي وكسر الصمت الإعلامي المطبق على الرأي العام ، فوجود وسائل الاتصال الحديثة كالمحطات الفضائية والأنترنيت والخلوي والكاميرات الرقمية وغيرها كان لها الأثر الأكبر في كشف عورات النظام الحاكم وفي انتشار الاحتجاجات. حيث قامت تلك الوسائط بنقل الوقائع أوال بأول وبشكل مباشر.

في بعض الأحيان كما منح الحركة الاحتجاجية القدرة على ايصال صوتها وصورتها إلى العالم أجمع، مما أثر في موقف كثير من الأطراف ومكن المناطق الأخرى من مواكبتها والتجاوب الفوري معها، وهذا ما أدى إلى دعم تلك الاحتجاجات والضغط على تلك السلطات وبرز بقوة دور إعلام المواطن، متحديا بذلك التعتيم الإعلامي الرسمي.

3- كسر حاجز الخوّف:

فهذا هو التغير الاستراتيجي الرئيسي، فقد كان الشعب الجزائري محكوم بالخوف، وبالأجهزة الأمنية وبالفقر، وعندما استطاع أن يكسر هذا الحاجز، انتقل هذا الخوف إلى الطرف المقابل[1].

4- إن الشباب الذي بادر إلى الاحتجاج هو جيل متعلم ومثقف يتقن أكثر من لغة ويعرف التواصل مع العالم جيل الحداثة والتكنولوجيا، جيل الذي لم يعيش الثورة الجزائرية وال العشرية السوداء ولم يشهد الهزائم العربية، بل شهد زمن التراجع الأمريكي في العراق، وفي أفغانستان، وهزيمة إسرائيل في لبنان، ونجح في استخدام تقنية التواصل

[1] نفس المرجع السابق ، ص 840.

الإلكتروني بنقل التجارب والخبرات الغربية والدولية في التظاهر والاحتجاج، دون أن يتوقعوا في البداية أن يتحول الأمر إلى الحركات الاحتجاجية.

5- تكهن البعض بأن فجوات واسعة في مستويات الدخل تلعب دورا كذلك في الحركات الاحتجاجات، والحقيقة هناك عوامل عديدة أدت إلى الاحتجاجات بما في ذلك قضايا التدهور الاقتصادي ، فالجزائر غالبا ما تعتمد على عائدات المحروقات في حين تغيب التنمية الحقيقية بسبب صعوبات تتمثل في ارتفاع معدل تزايد السكان نقص الكوادر الوطنية التفاوت في مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي وفي ظل هذا الوضع المتردي فإن دخل الفرد حتما سيكون متدنيا.

6- أدت بروز ظاهرتي البطالة والفقر والهجرة غير الشرعية إلى حالة من الاحتقان الشعبي والتي أشعل فتيلها غياب الحكومة الرشيدة والديمقراطية و أدت إلى نقمة الشباب على الأنظمة الحاكمة التي ال يعنيها سوى بقائها في السلطة، فالأوضاع الداخلية السائدة كانت الشرارة التي أشعلت الحركات الاحتجاجية .

7- كما شملت المحفزات للحراك الشعبي في الجزائر تركيز الثروة في أيدي رجال الأعمال المقربين من السلطة، والافتقار إلى الشفافية في إعادة التوزيع وانتشار الفساد والمحاباة واستغال النفوذ وزيادة أسعار المواد الغذائية، فرفض الشباب قبول الوضع الراهن، وقد تطلع بعض المحتجين إلى النموذج التركي بوصفه المثل الأعلى[1] .

8- انتشار ظاهرة الفساد السياسي :

بعد مرض الرئيس السابق الذي جعله عاجزا عن تسيير شؤون البلاد، أصبحت صناعة القرار السياسي في الجزائر مرتهنة بيد مؤسسة الرئاسة وتحديدا بيد مستشاره الذي استغل الوضع في صياغة القرارات وتعيين المسؤولين وتزوير

[1] نفس المرجع السابق ، ص ص 840-841.

الإرادة الشعبية الانتخابية وتعديل الدستور وصولا إلى تمرير العهدة الخامسة بالقوة رغم اعتراض الكثيرين على ذلك. وهو ما فتح المجال واسعا على مصراعيه لمناقشة الفساد السياسي الذي ينخر الدولة فألغي دور المؤسسة التشريعية وحولت إلى مؤسسة مهيمن على قرارها)حتى أصبح البرلمان بغرفتيه تحت سيطرة النظام يمرر ويصادق بالأغلبية على كل القوانين لصالح السلطة، وفقد معه المواطن كل ثقته في البرلمان الذي من المفروض أنه يمثل ويدافع عنه ويراقب مهام النظام، مما ساهم إلى حد كبير في العزوف عن المشاركة السياسية

9– لم يتوقف الوضع عند الفساد السياس ي، فكان لهذا الأخير تأثير كبير في الدولة فهو الأساس والنواة لبقية أنواع الفساد الأخرى، حيث سادت في ظل الوضع المتدهور الذي يعيشه المجتمع قيم النهب والاحتيال والنفاق والخداع وكذلك الرشوة والمحسوبية وروح الاتكال وكلها ممارسات طالت مجالات حساسة مثل التوظيف والترقية والتعيين في مناصب قيادية بمختلف مؤسسات الدولة، بل أكثر من ذلك تطورت إلى ممارسات تجسد "خصخصة الدولة" وهي من سمات الأنظمة السياسية الوراثية الجديدة التي تكون فيها مؤسسات الدولة عبارة عن أدوات يستخدمها أفراد مقربون في تحقيق مصالحهم ومطامعهم، ويبدو النظام السياس ي على شكل إقطاعيات ومراكز نفوذ موزعة بين الأقرباء والحاشية والزبائن الذين يهدفون إلى المحافظة على الوضع القائم والامتيازات التي يتمتعون بها[1].

المطلب الثاني : تداعيات الحراك السياسي الجزائري

يبدو الحراك الجزائري ظاهرة سياسية واجتماعية ودستورية معقدة وعصية على الفهم السهل حبكم تداعياتها السريعة، فقد أسقط هذا الحراك مجموعة من المسلمات التي كانت عصية على السقوط في زمن قريب، وقد تمثلت التداعيات فيما يلي:

[1] نفس المرجع السابق ، ص 841.

- شَّكل الحراك السياسي علامة سياسية فارقة في تاريخ الجزائر بحكم زخمه واستمراريته منذ 22 فبراير/شباط 2019.
- أسقط الحراك واجب التحفظ عن جميع المسؤوليات والأطر والأفراد في جميع القطاعات بدءا بقطاع العدالة ووصولا لقطاع التعليم العالي والتربية والصحة والأمن وغيرها .
- اندمجت في موجة الحراك أطياف المجتمع الجزائري بمختلف تشكيلاته وانتماءاته و هو ما أعطاه بعدا شعبيا ، وشكل نواة اجتماعية صلبة زادت في تدفقه وديمومته .
- شكل علامة فارقة في سلميته، بل إنه سجل مظاهر جديدة تمثلت في مشاركة أجهزة الأمن وقطاع الشرطة والدرك والحماية المدنية بشكل حمى الحراك السياسي الجزائري من مجيع مظاهر الانزلاقات .
- أعطى نفسا قانونيا ودستوريا للنقاش العميق لمفاهيم ترتبط بطبيعة السلطة السياسية وقواعد الانتخاب وحالات الاستقالة والشغور، خصوصا بعد ان أُجبر لاول مرة في تاريخ الثورات و الهبات الشعبية الرئيس المستقيل بوتفليقة على تأجيل الانتخابات أولا، ثم الاستقالة ً ثانيا بضغط من المؤسسة العسكرية، ثم إلغاء الانتخابات التي كانت مقررة في 4 يوليو/تموز 2019 إلى أجل غير مسمى. لقد كان الاحتجاج في الشارع السياسي الجزائري متمظهرا في نمط جديد يجمع في ثناياه التظاهرات المهنية والتظاهرات المشاركة والتظاهرات الانفعالية والتظاهرات الاحتجاجية السياسية[1].

[1] بوحنية قوي ، الحراك السياسي في الجزائر : من اسقاط السلطة الى هندسة الخروج الامن ، مركز الجزيرة للدراسات ، 07 اغسطس 2019 . ص 7.

المطلب الثالث : نتائج الحراك الشعبي

إن من أهم نتائج الحراك الشعبي مايلي[1]:

- إلغاء الانتخابات برسالة من بوتفليقة، في 11 مارس/آذار 2019 ،تمت بضغط من شارع منفعل وأمر من المؤسسة العسكرية .
- القضاء نهائيا على فكرة العهدة الخامسة.
- إرجاء سيناريو انتخابي مزور، وتجنب تبديد أموال طائلة على حملات انتخابية صورية .
- وضع حد للتمديد واستمرار تسيري شؤون الدولة باسم الرئيس المحتجز.
- إعادة الثقة في المجتمع خاصة لدى الشباب الذي ظل لسنوات يعتزل العمل السياسي، وذلك بفعل تنامي التعاطي مع وسائل التواصل الاجتماعي؛ إذ يقدر عدد مستخدمي الإنترنت في الجزائر بحوالي 22 مليون شخص، أي حوالي نصف عدد السكان .
- تراجع أحزاب السلطة وما شهدته من تناقض في الخطاب وتشرذم واستقالات جماعية و بعث رسائل طمأنة وانتقاد للأحزاب المعارضة في ذات الوقت .
- وضع حد لحضور المسؤولين المتعجرفين وخصوصا ولاة الجمهورية الذين كانوا يحكمون باسم السعيد بوتفليقة ورجال أعماله النافذين، والذين ما رسو دورا مشهودا في سلب الارادة الشعبية و تزوير الانتخابات المحلية والتشريعية السابقتين بالإكراه .
- إسقاط لويب الطبقة المهيمنة باعلان عن استقالة الرئيس، يوم الثالث 2 أبريل/نيسان 2019

[1] بوحنية قوي ، مرجع سابق ، ص 8.

- لفت انتباه العامل ونيل إعجاب الدول المعادية والصديقة بالحراك وسلمتيه، رغم ما مر به المجتمع الجزائري من سنوات عجاف وإرهاب أكلت الأخضر واليابس.

المبحث الثاني : الإصلاحات السياسية بعد الحراك الشعبي 2019

مرت عملية الصناعة الدستورية بعد ما يعرف بحراك 22 فيفري2019 بعدة مراحل بعد تنحي الرئيس عبد العزيز بوتفليقة فقد عرفت مرحلة ما قبل اقرار التعديلات الدستورية الجزائرية حالة استقطاب كبيرة بسبب رفض شريحة لاباس بها في البلاد المسار التي الة اليه المرحلة الانتقالية في الجزائر" أي الانتخابات الرئاسية" الا انها تمت وكانت الخروج الامن من الازمة .

بعد انتخاب الرئيس عبد المجيد تبون لرئاسة الجزائر في 2019 تعهد بإدخال تعديلات دستورية تضمن وتحقق مطالب حراك 22 فيفري كخطوة اولى في عملية الهندسة السياسية وقد فهم من تصريحاته ان هذه التعديلات جاءت متأثرة بسياق الازمة السياسية التي ميزت سنوات حكم بوتفليقة الاخيرة ، ولذلك هدف الرئيس هذه التعديلات على انها لتحدد مهام الجميع بمن فيهم رئيس الجمهورية ، وتنهي الحكم الفردي للبلاد [1].

شكل لجنة خبراء عبر المرسوم رقم 03-20 لـ 11 جانفي 2020 ، وتتكون من 18 متخصصين في القانون اختارهم هو ويراسهم احمد لعرابة [2].

اقترحت اللجنة مشروع تعديل وزع في 7 ماي 2020 بعد ان اخرت جائحة كوفيد 19 عملها . نتج عن ذلك 5018 اقتراحا، جاء معظمها من مؤسسات الدولة واحزاب مجهرية وجمعيات وشخصيات لا يعرفها الراي العام . اما

[1] محمد زيتوني ، عبير بوعكاز ، قراءة تحليلية في التعديل الدستوري الجزائري 2020، مجلة الرائد في الدراسات السياسية ، 2021/06/20 ، ص 19 . https://www.asjp.cerist.dz

[2] المرسوم الرئاسي رقم 03-20 المؤرخ في 11 جانفي 2020 المتضمن استحداث لجنة خبراء مكلفة بصياغة اقتراحات لتعديل الدستور ، الجريدة الرسمية رقم 2 لـ15 جانفي 2020 ص 7.

المجتمع المدني واحزاب المعارضة فقد قاطعوا في اغلبهم هذه العملية التأسيسية الفوقية . ادت الاقتراحات المقدمة للجنة الى اصدار مشروع تعديل جديد في 5 سبتمبر 2020 . صادق مجلس الوزراء على المشروع في 6 سبتمبر ثم صادق عليه بالإجماع المجلس الشعبي الوطني في 10 سبتمبر ، ومجلس الامة في 12 سبتمبر [1].

تضمنت مسودة تعديل الدستور الجزائري الحالي نحو 20 تعديلا، اهمها :

1. تعويض المجلس الدستوري بمحكمة دستورية: حيث اقترحت الوثيقة أن تضطلع المحكمة الدستورية بمهمة الرقابة عمى الأوامر الرئاسية والحكومية، وكذا القوانين والتنظيمات والمعاهدات، والبت في الخلافات التي قد تثور بين السلطات الدستورية الثلاث بعد اخطارها.

كما حددت التعديلات 12 عضو للمحكمة الدستورية ، مع اشتراط عدم الانتماء الحزبي لجميع اعضاء المحكمة، يعين رئيس الجمهورية 4 أعضاء، وعضوين من المجلس الشعبي (الغرفة السفلى للبرلمان) من غير النواب ، وعضوين من مجلس الامة (الغرفة العليا للبرلمان) من غير أعضائه، و4 قضاة منتخبين .

2 . الغاء المادة التي تتعمق "بالثلث الرئاسي" من تشكيلة مجلس الأمة، وهي مادة استحدثها الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة في تعديل 2008 ، حيث منحته صالحية تعيين ثلث أعضاء مجلس الأمة [2].

3 . الابقاء على فترة الولاية الرئاسية مدتين فقط، واستحداث منصب نائب رئيس الجمهورية للمرة الاولى ، يتولى مهام الرئيس وقيادة البلاد في حال تعذر هذا الاخير عن تأدية مهامه ، وهي مهمة كان يضطلع بها رئيس مجلس الامة في الدستور السابق ، وكذا الابقاء على فترة العهدة البرلمانية بولايتين تشريعيتين غير قابلة للتجديد [3].

[1] المرسوم الرئاسي رقم 251-20 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020 المتضمن استدعاء الهيئة الناخبة للاستفتاء حول تعديل الدستور ، الجريدة الرسمية رقم 54 لـ16 سبتمبر 2020 ، ص 48-3.

[2] عبد العزيز لزهر وخالد صولي ، مرجع سابق ، ص 39.

[3] نفس المرجع السابق ، نفس الصفحة.

4 . اضطلاع الجيش الوطني الشعبي بمهام عسكرية خارجية: حيث اقترحت وثيقة التعديل الدستوري الجديد امكانية ارسال الجيش الى خارج البلاد وذلك بعد موافقة البرلمان ، وهي سابقة هي الأولى من نوعها في تاريخ الجزائر، فقد حرصت الجزائر طول فترة استقلالها عمى منع اقحام جيشها في النزاعات الخارجية، أو المشاركة في القوات الدولية المشتركة لحفظ السالم، أو القيام بعمليات عسكرية خارج حدود البلاد، وكان هذا عقيدة يعتقدها الجيش الجزائري، وهذا ما اعتبره بعض المراقبين أنه سيثير جدلا ومعارضة شعبية واسعة.

5 . حذف المادة التي تستوجب التمتع بالجنسية الجزائرية لتولي المناصب السامية في الدولة ، سيما بعد الانتقادات الشعبية التي صاحبت تعيين الرئيس السابق في حكومته الثالثة 17 وزيرا من مزدوجي الجنسية ، ويرتبط هذا الامر في ذاكرة الجزائريين بقضايا الفساد ، لاسيما بعد تفجر فضائح الفساد التي كان وزيرا ، الصناعة الاسبق عبد السلام بوشوارب (ذو الجنسية الفرنسية)، والطاقة شكيب خليل (ذو الجنسية الامريكية)، من اكثر الاسماء التي ورد ذكرها في اكبر قضايا الفساد في الجزائر ، وهذا كذلك يعد من بين التعديلات التي اثارت جدلا واسعا .

6 . الغاء منصب الوزير واستبداله برئيس الحكومة : يقترح التعديل الدستوري الجديد الغاء العمل بمنصب الوزير الاول والعودة الى نظام رئيس الحكومة ببرنامجه الحكومي ، والذي يعين من طرف الاغلبية البرلمانية ، الامر الذي سيعزز من صلاحيات رئيس الحكومة ويقلص من صلاحيات رئيس الجمهورية التي وسعها تعديل 2016 ، كما تضمن التعديل الغاء سلطة رئيس الجمهورية في اصدار الاوامر الرئاسية خلال فترة العطل البرلمانية ، مع الحفاظ على حق التشريع بأوامر خلال مدة شغور المجلس الشعبي الوطني (الغرفة السفلى للبرلمان) وفي غضون مدة الحالة الاستثنائية ، مع ضرورة عرض هذه الاوامر على البرلمان في المدة المطلوبة ، ويضاف اليها تعديلات اخرى تلزم حكومة بإرفاق مشروعات القوانين باللوائح التنفيذية ، وتقديم المستندات والوثائق الضرورية للبرلمان لتسهيل مهامه الرقابية ، واقرار امكانية ترتيب مسؤولية الحكومة على اثر عملية الاستجواب .

7 . اعفاء رئيس الجمهورية من تراس المجلس الاعلى للقضاء واسنادها الى رئيس المحكمة العليا ، وكذا ابعاد وزير العدل من تشكيلة المجلس الاعلى للقضاء .

8 . اقتراح التمييز في الاستفادة من الحصانة البرلمانية بين الاعمال المرتبطة بممارسة العهدة وتلك الخارجة عنها ، وذلك على خلفية قضايا الفساد التي فتحها القضاء مع بعض النواب في البرلمان ، اين وجد الكثير من الصعوبات والعراقيل القانونية لرفع الحصانة عن بعض النواب .

9 . ويشترط التعديل الدستوري وللمرة الاولى التصويت داخل البرلمان بحضور اغلبية الاعضاء ، وذلك بعد الانتقادات التي طالت نواب البرلمان ، على ما اعتبره الجزائريون قاعات البرلمان الفارغة خلال جلسات البرلمان[1] .

10 . اقرار مدة حالة الطوارئ ب : 30 يوما : ولا يمكن تجديدها الا بموافقة البرلمان ، وهي المدة التي كانت مفتوحة في الدستور الحالي ، مع تحديد مدة الحالة الاستثنائية ب : 60 يوما ، واقرار حق المحكمة الدستورية في على القرارات المتخذة اثناء الحالة الاستثنائية .

11 . دسترة الحراك الشعبي ليوم 22 فبراير2019 ضمن ديباجة الدستور، بالإضافة الى حظر خطاب الكراهية والعنصرية والتمييز.

12 . الإبقاء عمى مواد الهوية الوطنية كمواد صماء غير قابلة للتعديل، على غرار المواد المتعلقة بدين الدولة ولغتها.... .

13 . اقتراح ادراج اللغة الأمازيغية في خانة مواد الهوية الوطنية، غير القابلة للتعديل الدستوري .

14 . دسترة سلطة عليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، وادراجها ضمن الهيئات الرقابية، وكذا دسترة السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات [2].

[1] نفس المرجع ، ص ص 40-41.

[2] نفس المرجع ، ص 41.

غير ان هذا الدستور لن يكون ساريا الا بعد التصويت الشعبي عليه في الاستفتاء الشعبي المقرر في الفاتح من نوفمبر 2020 ، الموعد الرمزي الذي يصادف موعد الاحتفال بذكرى اندلاع الثورة الجزائرية المباركة للتحرير من الاستعمار الفرنسي (1954-1962) [1].

المبحث الثالث: انعكاسات الإصلاحات السياسية بعد الحراك على المشاركة السياسية – تشريعيات 2021 أنموذجا

المطلب الأول : واقع المشاركة السياسية بعد الحراك الشعبي

تعتبر أزمة المشاركة السياسية في الجزائر من أهم المواضيع التي تحظى بأهمية بالغة لدي صناع القرار نظرا لانعكاساتها المختلفة على النظام السياسي وعلى مصداقيته، وقد تجسدت هذه الازمة عبر مختلف الاستحقاقات الانتخابية ومن بينها الانتخابات الرئاسية والاستفتاء على الدستور لسنة 2020 والانتخابات التشريعية 2021.

إذ لا زالت أزمة المشاركة السياسية في الجزائر من المواضيع التي لازالت تشغل بال المسؤولين الجزائريين في كل استحقاق انتخابي والتي لها أثر في إرساء البناء المؤسسي للدولة وعائقا حقيقيا امام عملية التنمية السياسية ومن مظاهر هذه الازمة هو عزوف الجزائريين عن العمل السياسي والتغيب عن العملية الانتخابية الناتج عن ايمان الناخبين لعدم إمكانية تحقيق تغيير حقيقي هذه الازمة وبالرغم من كل الجهود المبذولة من طرف مختلف الفاعلين الرسميين والغير رسميين من وسائل اعلام كالتلفزيون والإذاعة وغيرها ، وكذا مؤسسات المجتمع المدني لتفعيل وإرساء المشاركة السياسية للمواطنين في الانتخابات إلا أنها ماتزال قائمة في المجتمع الجزائري.

وفي هذا السياق يقول عبد الحميد مصري في تصريح لجريدة الخبر في الإجابة على سؤال جوهري هوا لماذا لا انتخب حيث قال "لم أشارك في الانتخابات التشريعية مع غيري من المواطنين انطلاقا من قناعات شخصية

[1] نفس المرجع ، ص 42.

قد اشترك فيها مع غيري من المواطنين انني لم أكن باختصار مطمئنا عندما انتخب، انني اؤدي واجب الاختيار الحر الذي يرتبط بالمواطنة أو انني أواصل السير في نفس الطريق الذي جبلنا بقوافل الشهداء، أو انني اساهم في بناء مستقبل أفضل للأجيال التي تأتي بعدنا.

لكن مقاطعة الانتخابات ليست قضية شخصية فقط بل هي ظاهرة اجتماعية لها اسببها السياسية وانها بالتأكيد ليست برنامجا سياسيا يمكن أن يساهم في حل مشاكل البلاد ولكنها رسالة من المجتمع يجب على الذين بيدهم صناعة القرار أن ينزلوها منزلتها الصحيحة، وخصوها بقراءة سليمة تتجاوز النظرة اليها كمجرد شعارات ترفعها الأحزاب وشخصيات قد تختلف معها في الاتجاه أو الممارسة السياسية لان جوهر القضية هو لماذا يقاطع الناخبون الانتخابات من تلقاء أنفسهم أو يستجيبون لدعوة المقاطعة ؟

هناك أسباب عديدة ساهمت في تضخيم ظاهرة المقاطعة منها[1]:

1. غياب النقاش الحاد حول التحديات الداخلية والخارجية الحقيقية التي تواجه بلادنا، والالتفاف عليها بعموميات غامضة، ومحاولة الفوز بالمصداقية عن طريق دغدغة المشاكل اليومية للمواطن
2. تقديم صورة عن الانتخابات التشريعية في جميع مراحل ومستويات تحضيرها بأنها في الأساس عملية ترمي للإبقاء على الحكم القائم وترميم السدود التي أقيمت للحيلولة دون تطويره أو تغييره.
3. الاعتقاد السائد بأن المشاركة في الانتخابات واختيار نواب جدد مهما كانت كفاءاتهم في ظل نظام القائم لا يقدم ولا يؤخر شيئا.

[1] قندوز عبد القادر ، واقع المشاركة السياسية في الجزائر بعد الحراك الشعبي ل22 فبراير 2019 وتحدي بناء الجزائر الجديدة، مجلة الرائد في الدراسات السياسية، مجلد 3 ، عدد 1، نوفمبر 2021 ، ص 76.

4. صحيح أن تزوير الانتخابات بالمعنى التقني التقليدي للكلمة لم يعد هو العامل الأساسي الذي يكيف نتائجه، ذلك أن السلطة دجنت الساحة السياسية كما تريد طيلة سنوات عديدة، ويطرق ووسائل مختلفة، إلى حد يمكنها من مخاطبة السحب الانتخابية، أمطري حيث شئتي سيأتيني خراجك.
5. أن العزوف عن المشاركة في الانتخابات، الذي اتسع بشكل ملحوظ، يعكس الطموح إلى تغيير سياسي عميق أصبح اليوم حلما مشتركا بين جميع شرائح المجتمع، رغم الاختلاط هذا الحلم بما يشبه اليأس من حدوثه في المنظور القريب[1].

أزمة المشاركة السياسية في الجزائر:

فهي تشير إلى تدني معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية نظرا للجوء للصفوة إلى وضع العراقيل امام المتطلعين على إلى المشاركة / من جهة وشيوع الأمية ، واستفحال الفقر في صفوف أبناء الشعب، وتصبح المشاركة | السياسية أزمة من الأزمات التنمية السياسية" عندما تأخذ جرعات جديدة بالمطالبة بإشراكها في الحكم على نحو آخر وفي وقت أخر وفي الوقت نفسه تنطوي على أزمة شرعية وتشكل تهديدا المركز الجماعة الحاكمة وعلى الأخص إذا بدت هذه الأخيرة لا تستجيب على مطالب القوى الصاعدة ولا ريب أن كل ما يؤدي في تغيير المجتمع ماديا ، كالتصنيع والتكنولوجيا أو إعادة النظر في النظم الراعية وغير ذلك يؤدي إلى تصاعد جماعات اجتماعية تطالب بإشراكها في الحكم.

إستنادا لما تقدم فإن المشاركة السياسية تصبح أزمة في حالات هي:

1. ظهور جماعات تطالب بإشراكها في الحكم
2. عدم الاستجابة الجماعة الحاكمة إلى مطالب القوى الاجتماعية الصاعدة

[1] نفس المرجع السابق ، ص76.

تنبع أزمة المشاركة السياسية عن عجز النظام عن سد الاحتياجات المتعلقة بالمشاركة السياسية لجزء كبير من أبناء المجتمع، ولا تغزو هذه الازمة لسبب بعينه بل أن هناك العديد من العوامل والتي تتداخل لتشكل هذه الأزمة وهي في حقيقة الامر جزء من حلقة متصلة ببعضها من الأزمات التي تعاني منها كثير من الدول وخصوصا في الواقع العربي، مثل أزمة الشرعية، وأزمة الهوية، وأزمة التوزيع، وأزمة التدخل، فظهور ازمة من هذه الازمات لا يعني انها بعينها الازمة الموجودة في هذه البلد أو ذاك بل أن وجودها يعني أن هذا النظام به العديد من الأزمات بعبارة أخرى أن كل ازمة أو أزمات متتابعة أو متزامنة مع بعضها البعض[1].

المطلب الثاني : قراءة في واقع المشاركة السياسية في انتخابات التشريعية

شهدت الانتخابات التشريعية ل 12 جوان 2021 في الجزائر الكثير من الظواهر السياسية أهمها العزوف الانتخابي الكبير الذي ميزها عن غيرها من الاستحقاقات السابقة، كونها تشكل انتخاب لأهم سلطة في الدولة وهي السلطة التشريعية، على اعتبار أن الانتخابات هي احدى الآليات الرئيسية في عملية الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي ومؤشر لتحديد العلاقة بين الدولة والمجتمع تضفي الشرعية على المؤسسات السياسية وتفرض التداول على السلطة بالطرق السلمية وتجدد النخبة الحاكمة، كما طرحت الانتخابات الأخيرة العديد من التساؤلات، لماذا كانت الحملة الانتخابية منعدمة المشاركة ؟ ولماذا تدنت نسبة المشاركة بهذا الحجم رغم عملية التجديد التي تعرفها الجزائر؟

قانون الانتخابات وسياقها:

جرت الانتخابات التشريعية بموجب قانون الانتخابات الجديد الذي صدر في 10 مارس 2021، والذي تضمنت مواده بعض الوعود التي كانت السلطة قطعتها على نفسها، مثل تمكين الشباب والنساء من المشاركة

[1] ناجي عبد النور ، أزمة المشاركة السياسية في الجزائر – دراسة تحليلية للانتخابات التشريعية 2007 ، جامعة باجي مختار ، عنابة.

السياسية ومحابة المال الفاسد الذي طالما شوه العملية الانتخابية، فقد نصت المادة 191 على أن القوائم المتقدمة للانتخابات يتعين عليها "مراعاة مبدا المناصفة بين النساء والرجال، وأن تخصص على الأقل نصف الترشيحات للمترشحين الذين تقل أعمارهم عن أربعين سنة، وأن يكون الثلث مرشحي القائمة على الأقل مستوى تعليمي جامعي، كما حدد هذا القانون المصادر المسموح بها لتمويل الحملة الانتخابية (المادة 87) والتي عليها مجلس تابع للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات المادة 26) عبر لجنة مراقبة مباشرة تمويل حسابات الحملة الانتخابية، كما تنص المادة 88 على حظر تلقي أي مترشح بصفة مباشرة أو غير مباشرة هبات نقدية أو عينية أو أي مساهمة أخرى مهما كان شكلها، من أي دولة أجنبية ، أي شخص طبيعي أو معنوي من جنسية أجنبية[1].

أضف على ذلك تنص المادة 191 على أن يتم الانتخاب "بطريقة الاقتراع النسبي على القائمة المفتوحة بتصويت تفضيلي دون المزج ما يعني أن حظوظ المترشحين يفترض أن تكون متساوية، لأن نظام القائمة المفتوحة يمنح الناخب حرية ترتيب مرشحي القائمة الواحدة على عكس نظام القائمة المغلقة الذي يفرض على الناخب الترتيب الذي يحدده الحزب في القائمة[2].

أم الحراك الشعبي، الذي تراجع نشاطه خلال عام 2020 بسبب جائحة فيروس كورونا (كوفيد19) قبل أن يعود ويستأنف نشاطه خلال فبراير 2021 فقد شهدت مواقفه تباينا من موضوع المشاركة في الانتخابات ومن مبادرات السلطة عموما، جزء منه يعتبر أن ما يجري ليس سوى عملية إعادة إنتاج النظام لنفسه عبر عمليات انتخابية لا تتحقق فيها شروط النزاهة، وتبني جزء أخر من الحراك موقفا مغايرا، إذ يرى أن المشاركة في الانتخابات لا تتعارض مع التمسك بالمسيرات الشعبية كألية للاحتجاج واستمرا في المطالبة بالتغيير.

[1] وحدة الدراسات السياسية، انتخابات الجزائر التشريعية، إعادة انتاج النظام، أم خطوة نحو الجزائر الجديدة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 17 يونيو 2021، ص 1.

[2] المادة 191 من الامر 01/21 مؤرخ في 26 رجب 1442هـ الموافق ل 10 مارس 2021 يتضمن القانون العضوي المتعلق بالانتخابات.

تنافست على مقاعد البرلمان 1483 قائمة أي ما يعادل (22553مترشحا) منها 646 قائمة حزبية تضم 10466 مترشحا، و 837 قائمة مستقلة أي بمعدل 12085 مترشحا، وهذا ما يعكس الاختلاف الجديد الذي به قانون الانتخابات الجديد، إن المفارقة هذه المرة هو الاقبال الكبير على الترشح في القوائم الحرة، وهذا ما يفسر- التراجع الكبير في القاعدة الشعبية للأحزاب السياسية التي لم تجد مكانا لها بعد الحراك، وعلى الرغم من ذلك غلا أن الاقبال على الانتخابات كانت تنذر به الحملة الانتخابية التي عزوفا شبه كلي عن الحضور الندوات التجمعات الحزبية مما دفع بعض الأحزاب إلى إلغاء تجمعاتها في بعض الولايات لغياب الجماهير عنها، حيث شكلت القوائم المستقلة ما يقارب 56% من إجمالي القوائم، في مقابل 44% من القوائم الحزبية، حيث كانت نسبة المترشحين اكثر بنسبة 54% على غرار المترشحين في القوائم الحزبية التي كانت أقل نسبة، إلا المفارقة في هذه الانتخابات هوا ما تضمنه قانون الانتخابات الجديد باشتراط المستوى الجامعي بحيث بلغت نسبة المترشحين الحاملين للشهادات الجامعية ب 88% من حاملي الشهادات الجامعية.

ولا تخلو الصورة العامة التي ظهرت عليها الحملة الانتخابية من دلالات مهمة، منها مثلا تركيز الأحزاب ومترشحي القوائم المستقلة على العامل القبلي في المدن الصغرى والأرياف، خاصة أن التركيز في هذه المناطق لم يكن على البرامج السياسية، بل على إقناع الناخبين بالتصويت، أما في المدن الكبرى (ومنها الجزائر العاصمة) فقد مات أنشطة الناخبين محدودة للغاية وقد تناولت وسائل التواصل الاجتماعي مشاهد لقاعات فارغة وكانت هذه الظاهرة أكثر حدة في مدن منطقة القبائل الكبرى، المعروفة تقليديا بمقاطعة الانتخابات[1].

أعلنت السلطة المستقلة للانتخابات في 15 جوان 2021 عن نتائج الانتخابات، التي لم تتجاوز فيها نسبة المشاركة حدود 23,03 % وهي النسبة الأضعف مقارنة بالانتخابات الرئاسية 2019 (41%)، واستفتاء تعديل

[1] قندوز عبد القادر ، المرجع السابق ، ص 80-81.

الدستور 2020 (23,7%)، حيث شكلت نسبة المشاركة 23% ما يعادل 5625324 صوتا من أصل 24 مليون مسجل ان كما كانت نسب المشاركة متفاوتة بحسب الولايات فهناك من الولايات سجلت نسب مشاركة تقارب 0%منها تيزي وزو وبجاية، حتى الجزائر العاصمة التي تشكل أمبر كثافة سكانية بلغت نسبة المشاركة فيها2,45%، من شأن نسب المشاركة المتدنية هذه أن تعيد العلاقة المتوترة أصلا بين الحراك الشعبي والسلطة إلى المربع الأول، إذ يرى الناشطون في الحراك فيها دليلا على افتقاد البرلمان الجديد للشرعية، في حين ستتمسك السلطة بشرعية العملية الانتخابية والمضي. قدما في بناء الجزائر الجديدة"، وكان الرئيس عبد المجيد تبون استبق إعلان النتائج بقوله أن نسبة المشاركة "لا تهمه كثيرا " وان ما يهمه هو أن من يفرزهم صندوق الاقتراع يحوزون الشرعية الكافية التي يمكنهم من ممارسة السلطة التشريعية.

شهدت الانتخابات حصول القوائم المستقلة مجتمعة على 78 مقعدا أي ما نسبته 19,1% من مقاعد البرلمان، ويعد هذا تطورا ملحوظا مقارنة بنسبة 6% التي حققتها في الانتخابات عام 2017، غير أنه جاء أيضا أقل من التوقعات نظرا إلى ارتفاع نسبة المترشحين ضمن القوائم المستقلة (54%) وتراجع شعبية الأحزاب التقليدية التي يطالب الحراك الشعبي برحيلها، باعتبارها رموزا لنظام الرئيس بوتفليقة في مقابل ذلك سوف يضم البرلمان الجديد نسبة معتبرة من الشباب (34%) فضلا عن نسبة كبيرة من حاملي الشهادات الجامعية (75%)[1].

[1] السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، إحصائيات النتائج المؤقتة للانتخابات التشريعية 12جوان 2021.www.ina-elections.dz

خلاصة الفصل

في هذا الفصل تناول الباحث أسباب وأحداث الحراك الشعبي لسنة 2019 وكذا نتائجه ثم الإصلاحات السياسية بعد الحراك الشعبي 2019 ومن ثم انعكاسات الإصلاحات السياسية بعد الحراك على المشاركة السياسية – تشريعيات 2021 أنموذجا.

خاتمة

خاتمة

ختاما يمكن القول ان المشهد السياسي بعد الحراك تغير بحيث حقق جملة مهمة من المطالب التي خرج من اجلها مثل ازاحة النظام السابق بداية بالعهدة الخامسة الى اقالة الحكومة ، الا ان ذلك لم يشفع للسلطة في البلاد بل لم يقتنع الشعب بهذه التغيرات ، ولن تكن بالحافز الكافي الذي يعيد للشعب ثقته بمؤسسات الدولة من خلال الاستمرار في عقلية المقاطعة والعزوف عن المشاركة السياسية وهو ما لخصته نتائج الاستحقاقات الانتخابية التي تلت الحراك الشعبي والتي ترى فيها السلطة تحقيق لمطالب الحراك وانطلاقة في بناء الجزائر الجديدة ، لكن جانب كبير من الشارع يرى فيه مراوغة سياسية وعملية لا اعادة انتاج النظام ، بحيث عكست لنا نسب المشاركة المتدنية في الانتخابات يشكل يبعث على القلق ويعيد العلاقة بين السلطة والشعب الى المربع الاول للحراك ، وخاصة ان جميع المؤشرات تصب في صالح السلطة السياسية في البلاد وذلك نظرا للازمات التي تعرفها البلاد في الاونة الاخيرة ، من تبعات فيروس كورونا الذي كان الاكثر تاثيرا على كافة الاصعدة وما صاحبه من تراجع حاد في اسعار النفط مما احدث هزة قوية في الاقتصاد الوطني وتراجع في مؤشراته ، وتدني القدرة الشرائية للمواطن وزيادة الاسعار

ان مسار الاصلاح السياسي في الجزائر لم يطمح لتحقيق اهداف الشعب وهو ما يعكس نسبة المشاركة السياسية خاصة بعد الحراك الشعبي ،اذ تعد المشاركة السياسية احد اهم الاليات لممارسة الديمقراطية وتكريس المواطنة ، فهي الوسيلة التي تجعل كل من المواطن فاعلا اساسيا في اتخاذ القرارات المتعلقة به ،وتجعل منه فاعلا سياسيا مهما يجسد من خلالها افكاره واراءه السياسية ، ويكون بذلك في علاقة دائمة مع السلطة ويمارس دور الرقابة على السلطة التي تحكم باسمه .

وبهذا فان المشاركة السياسية بعد الحراك الشعبي زادت تدهورا وتراجعا واتسعت الهوة بين الشعب ومؤسسات الدولة وهذا ما يلخص لنا ان عملية المشاركة السياسية تحكمها العلاقة البراغماتية بين الشعب والسلطة بحيث ان المواطن لا يؤمن الا بالجانب المادي الذي تحققه له السلطة من تحسين المستوى المعيشي وتحقيق الرعاية الصحية الجيدة ، غير ان الواقع الدي يعيشه الجزائري اليوم في ظل الازمات التي يعيشها يوميا واكتفاء السلطة بالمراقبة فقط افتقدها ثقة المواطن في مؤسساتها ، وبالتالي فان الواقع اليوم يصعب على الحكومة الحالية المضي قدما في بناء الجزائر الجديدة التي تعتبر احد اهم الوعود الانتخابية التي قطعها الرئيس تبون في حملته الانتخابية ولم تحقق الى الان ، فلا بد من اعادة هيكلة شاملة للنظام والى اصلاحات جوهرية تثير كسب ثقة المواطن .

- **نتائج الدراسة:**

1. هناك مجموعة من العوامل هي التي تخلق البيئة الملائمة لتبني قرار و خيار الإصلاح السياسي
2. أن العوامل المسئولة عن تبني الإصلاح السياسي ليست هي نفسها العوامل التي تؤدي إلى تحقيق التماسك الديمقراطي. بعد عملية الإصلاح.
3. يتطلب الوصول إلى إصلاح سياسي فعال إشراك كل الفواعل في الدولة سواء كانت مؤسسات رسمية أم غير رسمية.
4. على الرغم من القفزة النوعية التي حققتها الجزائر في مجال الحريات الأساسية و الإصلاح السياسي ، إلا أنها لازالت تواجه تحديات داخلية و خارجية أهمها ضعف الإتصال السياسي و المشاركة السياسية ، بالإضافة إلى غياب التنمية الساسية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

1. القرآن الكريم

2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

3. دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

أولا : الكتب

4. إبراهيم ابراش، علم الاجتماع السياسي، دار الشروق للنشر و التوزيع، القاهرة، 1998.

5. إسماعيل عبد الفتاح ياغي، معجم مصطلحات عصر العولمة – مصطلحات سياسية واقتصادية ونفسية واعلامية 12 2013.11 , .

6. إسماعيل علي سعد و السيد عبد الحليم الزيات, المجتمع و السياسة الأزاريطة: دار المعرفة الجامعية,2003 .

7. سعيد أحمد أبو حليقه، تطور الفكر الاجتماعي في علم الاجتماع، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1999.

8. صالح بلحاج، أبحاث و آراء حول مسالة التحول الديمقراطي في الجزائر . الجزائر: مؤسسة الطباعة الشعبية للجيش، 2012.

9. صباح صبحي حيدر، إصلاح الأحزاب السياسية: دور قادة الأحزاب في الأنظمة الديمقراطية؛ دراسة تحليلية سياسية، القاهرة: دار الكتب القانونية، 2012.

10. الصديق محمد الشيباني ، أزمة الديمقراطية الغربية المعاصرة :دارسة تحليلية ، ط2 ، طرابلس : مركز دراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 1990 .

11. طارق محمد عبد الوهاب ,سيكولوجية المشاركة السياسية مع دراسة في علم النفس السياسي في البيئة العربية, القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر,2000.

12. طارق محمد عبد الوهاب ، سيكولوجية المشاركة السياسية، القاهرة : دار غريب للطباعة والنشر ، 1999.

13. عاطف أحمد فؤاد ، علم الإجتماع السياسي ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 1995 .

14. عبد الإله بلقزيز، في الإصلاح السياسي والديمقراطية، بيروت: الشركة العالمية للكتاب، 2007 .

15. عبد العزيز إبراهيم عيسى، محمد جاب الله عمارة، السياسة بين النمذجة والمحاكاة، تقديم: محمد سعد أبو عامود، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2004.

16. عبد الهادي الجوهري، دراسات في العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي، ط8، المكتبة الجامعية، الاسكندرية،2001.

17. عبد الهادي الجوهري، دراسات في علم الاجتماعي السياسي، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1985.

18. عماد صلاح عبد الرازق الشيخ داو:"الفساد والإصلاح"، دمشق : منشورات إتحاد الكتاب العرب، سنة 2003.

19. فليب يرو، علم الإجتماع السياسي، تر: محمد عرب صاصيلا : بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر، 1998.

20. كمال المنوفي ويوسف الصواني ، الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي"، ليبيا : المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر. سنة 2006 .

21. محمد الأمين ولد سيدي باب، مظاهر المشاركة السياسية في موريتانيا، مركز دارسات الوحدة العربية، بيروت.

22. محمد السعدي (وآخرون)، القاموس الجديد للطلاب، معجم عربي مدرسي. تونس: الشركة التونسية للتوزيع، 1979.

23. محمد السويدي ، علم الإجتماع السياسي– ميدانه و قضايان ،–الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 1998 .

24. محمد شلبي ، المنهجية في التحليل السياسي،المفاهيم ,المناهج ,الإقترابات ,والأدوات ، الجزائر : دار هومه،2002.

25. محمد طهاري، "مفهوم الإصلاح بين جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده"، الجزائر: دار الأمة، ط3 ، سنة 1999.

26. محي الدين أبي زكريا يحي بن شرف النبوي الدمشقي الشافعي، شرح الأربعين النووية في الأحاديث الصحيحة النبوية .بيروت: مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، ط2 ،2009 .

27. مصطفى كمال السيد، الإصلاح السياسي في الوطن العربي" القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، سنة 2006 .

28. يوسف محمد الشرمان، الممارسة الديمقراطية والبناء القبلي في المملكة الأردنية الهاشمية، رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في علم الاجتماع، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة،2000.

ثانيا : المجلات والجرائد

29. إكرام أحمد صابر، معوقات مشاركة المجتمع المحلي في التخطيط والتنمية العمرانية، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، جامعة القاهرة، القاهرة، 2005.

30. ثناء فؤاد عبد الله، "الإصلاح السياسي...خبرات عربية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد 12 خريف 2006.

ثالثا : المقالات

31. السلطة الوطنية المستقلة الانتخابات ، احصائيات النتائج المؤقتة للانتخابات التشريعية 12 جوان 2021 .

32. طارق عاشور، الإصلاح السياسي العربي بعد عام 2011: تحليل الحالة الجزائرية الجزائر :مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتجية .

33. عبد العزيز لزهر وخالد صولي ، اثار التعديلات الدستورية المستقبلية على مسار الجزائر الديمقراطي من منظور السياسة المقارنة الجديدة، مجلة طبنة للدراسات العلمية الاكاديمية المجلد 03 العدد 02 ، 2020 .

34. عبد القادر قندوز و مطبوش الحاج ، واقع المشاركة السياسية في الجزائر بعد الحراك الشعبي لـ22 فبراير 2019 وتحدي بناء الجزائر الجديدة، مجلة الرائد في الدراسات السياسية ،العدد 1 ، 2021/12/10 .

35. عمار عباس، "تأثير التعديلات الدستورية على طبيعة النظام السياسي الجزائري"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية العدد 12 ، 2014 .

36. محمد زيتوني ، عبير بوعكاز ، قراءة تحليلية في التعديل الدستوري الجزائري 2020، مجلة الرائد في الدراسات السياسية ، 2021/06/20 .

37. مسلم بابا عربي ، محاولة في تاصيل مفهوم الاصلاح السياسي ، دفاتر السياسة والقانون ، العدد التاسع ، جوان 2013 .

38. نهى محمد أمجد نافع، المشاركة السياسية للمرأة في مصر في الفترة ما بين 1981–2002 ،قسم البحوث والدراسات الإنسانية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2003.

39. وثيقة الاسكندرية، مؤتمر قضايا الاصلاح العربي، الاسكندرية 14/12 مارس 2004.

رابعا: الأطروحات والمذكرات

40. أبو بكر علي إبراهيم الهبيل، المشاركة الشعبية في عملية التنمية بالمجتمع الليبي، رسالة الدكتوراه، قسم البحوث والدراسات الاجتماعية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2006.

41. أمحند برقوق ، دور المشاركة السياسية في ترقية الحكم الصالح في الجزائر بين 1999-2004 ، مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، 2007-2008 .

42. أميرة سمير طه، دور القنوات التلفزيونية المصرية الحكومية والخاصة في إدراك أفراد المجتمع المصري لمناخ حرية الراي وتأثير ذلك على مشاركتهم السياسية، دراسة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في الإعلام، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، القاهرة،2005.

43. ثروت زكي علي مكي، وسائل الاتصال الجماهيري والمشاركة السياسية في الدول النامية، دراسة حالة للتجربة المصرية 1952-1981 ، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،1993 .

44. حامد خزعل العنزي، الأبعاد الاجتماعية المؤثرة على مشاركة المرأة الكويتية في قوة العمل الوطنية والجمعيات التطوعية، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الدراسات الاجتماعية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2004 .

45. حريزي زكرياء ،المشاركة السياسية للمرأة العربية ودورها في تكريس الديمقراطية التشاركية – الجزائر نموذجا –، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية تخصص سياسات عامة وحكومات مقارنة ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2010-2011.

46. حميد عبد الغني سيف المخلاص، المشاركة الشعبية والتنمية المحلية في اليمن، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2000.

47. سعاد بن قفة ،المشاركة السياسية في الجزائر الية التقنين الاسري نمودجا (1962-2005)،اطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011-2012.

48. سفيان فوكة، الإستبداد السياسي واصلاح الحكم في العالم العربي ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ، كلية الحقوق , فرع : الإدارة و المالية , جامعة الجزائر، (2006-2007).

49. سهام زروال ، الاصلاحات السياسية في النظم السياسية العربية في ظل التحولات الدولية الراهنة دراسة حالة الجزائر، اطروحة دكتوراه ، جامعة باتنة ، 2018/2017 .

50. شايف بن علي شايف جار الله، "دور المشاركة السياسية في ترقية حقوق الإنسان السياسية في اليمن، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية ، جامعة الجزائر,2006 .

51. شعبان العيد ، الاصلاح السياسي في الجزائر (2008 ، 2013) ، مذكرة تخرج ماستر ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ، 2014/2013 .

52. صونية العيدي, المشاركة السياسية والتحول الديمقراطي في الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع التنمية، قسم علم الاجتماع، جامعة بسكرة، 2005/2004.

53. عامر صبع، دور المشاركة السياسية في ترقية الحكم الصالح في الجزائر ما بين 1999-2004)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التنظيمات السياسية والإدارية, قسم العلوم السياسية, جامعة الجزائر،2008 .

54. عبد القادر حسين ، الحكم الراشد في الجزائر واشكالية التنمية المحلية ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية) ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات أورو متوسطية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2011-2012 .

55. فاطمة الزهراء قيدوم، " الموظف العمومي ومبدأ حياد الإدارة في الجزائر" ، مذكرة ماجستير في العلوم القانونية والإدارية ، كلية الحقوق، فرع: الإدارة والمالية، جامعة الجزائر، 2003-2004 .

56. محمد شاربي، "الإدارة العامة والسلطة السياسية في الجزائر الفترة ما بين (1989-2006 ،")(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية) ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع : التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، جوان 2007.

57. نبيل كريبش، "دوافع ومعوقات التحول الديمقراطي في العراق وأبعاده الداخلية والخارجية"، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، سنة 2008.

خامسا : القوانين والمراسيم

58. القانون العضوي رقم(12-01) المتعلق بالانتخابات، الجريدة الرسمية، العدد 02، مؤرخ في 18صفر عام 1433 الموافق 12يناير 2012.

59. القانون العضوي رقم(12-04) المتعلق بالأحزاب السياسية ،العدد 02 .

60. القانون العضوي رقم(12-05) المتعلق بالإعلام،الجريدةالرسمية،العدد02،مؤرخ في 18صفر عام 1433 الموافق 12يناير 2012.

61. القانون رقم 02 – 03 المؤرخ في 10أبريل 2002 المتضمن تعديل الدستور جريدة رسمية رقم 25 المؤرخة في 14 أفريل 2002.

62. القانون رقم 08-19 المؤرخ في 15 نوفمبر سنة 2008 المتضمن تعديل الدستور،جريدة رسمية عدد63 صادر في 16 نوفمبر 2008.

63. المرسوم الرئاسي رقم 03-20 المؤرخ في 11 جانفي 2020 المتضمن استحداث لجنة خبراء مكلفة بصياغة اقتراحات لتعديل الدستور ، الجريدة الرسمية رقم 2 لـ15 جانفي 2020 .

64. المرسوم الرئاسي رقم 251-20 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020 المتضمن استدعاء الهيئة الناخبة للاستفتاء حول تعديل الدستور، الجريدة الرسمية رقم 54 لـ16 سبتمبر 2020 .

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

إهداء 5
شكر وعرفان 6
ملخص الدراسة 7
مقدمة..... 1
الفصل الأول: المقاربة المفاهيمية 9
تمهيد..... 10
المبحث الاول : ماهية الاصلاح السياسي 11
المطلب الاول: مفهوم الاصلاح السياسي 11
المطلب الثاني : تعريف الإصلاح السياسي وعلاقته بالمفاهيم المشابهة 15
1- تعريف الاصلاح السياسي: 15
2- الإصلاح السياسي وعلاقته بالمفاهيم المشابهة 22
2-1- علاقة الاصلاح السياسي بالتنمية السياسية:..... 22
2-2- علاقة الاصلاح السياسي بالتحول الديمقراطي : 24
3- علاقة الاصلاح السياسي بالإصلاح الاداري :..... 26
4- علاقة الاصلاح السياسي بالحكم الراشد :..... 27
المطلب الثالث: مرتكزات واهداف الاصلاح السياسي..... 28
1- مرتكزات الإصلاح السياسي..... 28
2- أهداف الإصلاح السياسي: 30
2-2- اعادة تنظيم المجال السياسي للنظم: 31
2-3- تجديد مصادر الشرعية: 32
المطلب الرابع : مجالات الإصلاح السياسي 33
1- الإصلاح الدستوري والقانوني:..... 33
2- إصـلاح المؤسسـات والهياكـل السياسـية: 35
3- تجديد القيادات والنخب السياسية: 37
المبحث الثاني : المشاركة السياسية 39
المطلب الاول : تعريف المشاركة السياسية 39

1- تعريف المشاركة لغة:..... 39
2- تعريف المشاركة اصطلاحا: 39
3- تعريف المشاركة السياسية والمفاهيم المقاربة لها:..... 41
3-1- تعريف المشاركة السياسية: 41
3-2- المفاهيم المقاربة للمشاركة السياسية: 45
المطلب الثاني: خصائص ومستويات المشاركة السياسية 50
1- خصائص المشاركة السياسية:..... 50
2- مستويات المشاركة السياسية: 53
المطلب الثالث: اشكال وقنوات المشاركة السياسية..... 59
1- اشكال المشاركة السياسية 59
1-1- المشاركة المؤسساتية أو الرسمية : 59
1-2- المشاركة المنظمة (غير رسمية) : 59
1-3- المشاركة المستقلة : 60
2- قنوات المشاركة السياسية: 60
2-1- المشاركة عن طريق عملية التصويت في الانتخابات: 60
2-2- المشاركة عن طريق الاستفتاء الشعبي: 61
2-3- المشاركة عن طريق الاعتراض الشعبي:..... 61
2-4- المشاركة عن طريق الاقتراع الشعبي: 61
2-5- المشاركة السياسية عن طريق طلب إعادة الانتخاب:..... 62
2-6- المشاركة السياسية باللجوء إلى وسائل الضغط: 62
2-7- المشاركة عن طريق جماعات الضغط: 62
2-8- المشاركة عن طريق تنظيمات المجتمع المدني: 62
2-9- المشاركة عن طريق الأحزاب السياسية:..... 63
خلاصة الفصل:..... 64
الفصل الثاني : أثر الاصلاحات السياسية في الجزائر بعد دستور2020 على المشاركة السياسية..... 65
تمهيد :..... 66
المبحث الأول : الحراك الشعبي لسنة 2019 – الأسباب والأحداث-..... 68
المطلب الأول: أسباب الحراك الشعبي 69

المطلب الثاني : تداعيات الحراك السياسي الجزائري 72
المطلب الثالث : نتائج الحراك الشعبي 74
المبحث الثاني : الإصلاحات السياسية بعد الحراك الشعبي 2019 75
المبحث الثالث: انعكاسات الإصلاحات السياسية بعد الحراك على المشاركة السياسية – تشريعيات 2021 أنموذجا 79
المطلب الأول : واقع المشاركة السياسية بعد الحراك الشعبي 79
أزمة المشاركة السياسية في الجزائر: 81
المطلب الثاني : قراءة في واقع المشاركة السياسية في انتخابات التشريعية 82
قانون الانتخابات وسياقها: 82
خلاصة الفصل 86
خاتمة 88
قائمة المصادر والمراجع 91
فهرس المحتويات 100